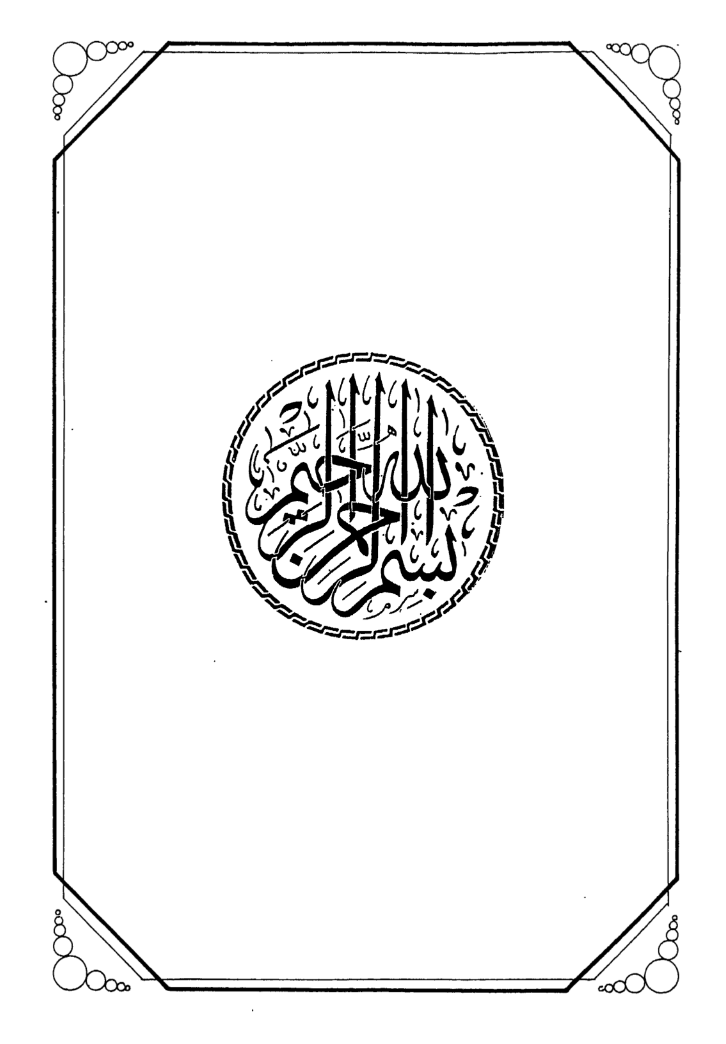
الملف الوثائقي

قضية لوكيربي




بسم الله الرحمن الرحيم



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المَلَفُ الوَثائِقى

قَضــيَّة لوكِــيربى

مقدمة

عندما سقطت طائرة «بان أمريكان» فوق لوكربي في نهاية عام 1988 ، لم تتهم الإدارة الأمريكية أو الحكومة البريطانية ليبيا أو أحد مواطنيها بتدبير الحادث أو المشاركة فيه ، ووجهت الاتهامات بدون دليل أو إثبات إلى دول ومنظمات عربية و إسلامية ، لكن هذه الاتهامات لم تحل دون ظهور عدة مؤشرات ودلائل تثبت تورط المخابرات الأمريكية المركزية والموساد في الحادث .

وطوال ما يقرب من ثلاث سوات تنوعت وتعددت الاتهامات الأمريكية والغربية ، وكل اتهام منها يدعي الوصول إلى الحقيقة برغم تناقضه مع ما سبقه من اتهامات الأمر الذي كشف بوضوح محاولات الإدارة الأمريكية والحكومات الغربية استغلال الحادث وتوظيفه لصالح تحقيق أهداف سياسية واقتصادية . من هنا تأرجحت الاتهامات بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ، و إيران ، وسوريا وذلك تبعاً لمسار وتطور العلاقات الأمريكية وكل من إيران وسوريا من جهة ، والجهود الرامية لتسوية القضية الفلسطينية من جهة ثانية .

ومما يكشف زيف الادعاءات الأمريكية ، أنه على الرغم من الخلافات الأمريكية الليبية ؛ والعدوان الذي قامت به إدارة الرئيس رونالد ريغان ضد الشعب العربي المسلم في الجماهيرية عام 1986 م ، والذي أودى بحياة العشرات من أرواح الأبرياء فضلاً عن الخسائر المادية ، إلا أن الاتهامات لم تكن تشير إلى الجماهيرية أو أحد مواطنيها ، من هنا فإن الإعلان المفاجيء عن اتهام مواطنين من أبناء الجماهيرية الليبية يثير الشكوك والتساؤلات ليس فقط في حقيقة الاتهام أو صحته ، بل في توقيته ، وعلاقته بالتحولات السياسية والاستراتيجية في العالم والمنطقة العربية ، والأهداف غير المعلنة التي ترتبط بهذا الاتهام والذي اتخذ شكل الحملة المخططة والمتعددة والأدوار ضد الجماهيرية الليبية .

لقد اجتهدت الحملة المعادية في تشويه صورة المجتمع الليبي ، واستغلال الصور السلبية التي اخترعها وروج لها الإعلام الغربي والصهيوني للشخصية العربية والإسلامية ، وربطت تلك الحملة بين العرب والمسلمين والتخلف والعنف والافتقار إلى

القانون والقضاء العادل ، ومن ثم أدعت تلك الحملة حق الدول الغربية منفردة في القيام بدور القاضي والمجني عليه ، وعدم أهلية القضاء الليبي في التحقيق في صحة الاتهامات الموجهة ضد مواطنين ليبيين ومحاكمتهما وفق مواد قانون الإجراءات الجنائية بالجماهيرية الصادر عام 1953 .

إن الإصرار الأمريكي ـ البريطاني على تسليم المتهمين لمحاكمتهما يفضح عنصرية واستعلاء الحكومات الغربية على كلٍّ ما هو عربي و إسلامي ؛ ومحاولتها توظيف واستغلال حادث لوكربي لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية في مرحلة ما بعد زوال الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالعبث في الشؤون الدولية بما يحقق هواها مستغلة حالة الفوضى في النظام الدولي التي سببها غياب القطب الآخر . فضلاً عن التنافس والصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والقوى الاقتصادية الصاعدة (أوروبا الموحدة واليابان) والذي يحسمه إلى حد كبير قدرة كلٍّ طرف على تأمين إمدادات البترول ، وبالتالي السيطرة على المنطقة العربية .

وتتضح الأهداف السياسية للحملة ضد الجماهيرية منذ اليوم الأول للإعلان عن اتهام مواطنين ليبيين حيث جرى الربط بين هذا الاتهام ـ الذي لم يثبت بعد ـ واتهام الجماهيرية كدولة وشعب مسالم يسعى إلى التنمية والتقدم ، ويحاول أن يوظف موارده المحدودة والتي لاتزال تعتمد على عائدات البترول بشكل رئيسي في الرفع من مستوى المعيشة لدى شرائحه التي طالما عانت العوز والحاجة خلال الحقب الاستعمارية التي توالت على ليبيا .

ولا شك أن هذا الربط يمثل سابقة خطيرة إذ يتهم شعب بأكمله لمجرد توجيه اتهام لاثنين من أبنائه ، كما أنه يحمل دلالة التمهيد للعدوان على شعب الجماهيرية لاسيما وأنه ترادف مع تصريحات أمريكية وبريطانية غير مسؤولة تلوح بالعدوان العسكري أو الحصار الاقتصادي والتجاري .

من ناحية أخرى فإن الرفض الأمريكي ـ البريطاني لقيام القضاء الليبي بالتحقيق ، وامتناع السلطات الأمريكية والبريطانية عن تقديم أدلة الاتهام ، أو المشاركة في إجراءات التحقيق والمحاكمة ، والمطالبة بتسليم المتهمين برغم عدم وجود اتفاقية لتسليم المتهمين يخالف القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة ، ويرسي معالم مبدأ خطير يعطي الدول الكبرى حق التدخل في الشؤون الداخلية لبقية دول العالم .

لقد أدركت القيادة الليبية والدول العربية والإسلامية أهداف وأبعاد الحملة العدوانية على شعب الجماهيرية الليبية ، ومن ثم بادرت بتقديم العديد من المقترحات الايجابية الرامية إلى حصر الاتهام الموجه لمواطنين ليبيين في إطار قانوني والمطالبة بتشكيل وإشراف لجان قضائية دولية ، وعدم تصعيد الموقف أو استخدام هذا الاتهام الجنائي في العلاقات الدولية أو استغلاله ذريعة للعدوان على الشعب العربي المسلم في الجماهيرية .

وأعلنت الشعوب والحكومات العربية والإسلامية ، وشعوب العالم من خلال جامعة الدول العربية ومؤتمر الدول الإسلامية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية تأييدها ودعمها الكامل للموقف الليبي الذي يقوم على مباديء احترام السيادة الوطنية واحترام القانون الدولي ، وأدانت كل مظاهر ومقدمات الحملة العدوانية على شعب الجماهيرية الليبية .

إن حادثة لوكربي وما ارتبط بها من اتهامات وتفاعلات سياسية وقضائية وإعلامية ظلت على مدار ما يقرب من ثلاث سنوات محل اهتمام وسائل الإعلام الغربية والعربية ، غير أن هذا الاهتمام ارتبط في الغالب بعمليات التوظيف السياسي للحادثة ، من هنا تراوح الاهتمام الإعلامي بالموضوع من فترة إلى أخرى كما تأثر أحياناً بسيطرة الإعلام الغربي والصهيوني ، وقدرته على اختراق بعض من وسائل الإعلام العربية ، في هذا السياق قرر مركز دراسات العالم الإسلامي تكليف وحدة التوثيق والمعلومات بإعداد ملف عن لوكربي في الصحافة العربية يعني بجمع وتصنيف أهم ما نشر عن حادثة لوكربي في الصحافة العربية وبعض الصحف والمجلات الأجنبية ، وذلك بهدف تقديم سجل موضوعي وأمين يحتوي على كافة وجهات النظر في حادثة لوكربي والاتهامات المرتبطة به ، ويغطي كل المراحل الزمنية لفصول الأزمة وتفاعلاتها ، علاوة على ردود الفعل الشعبية والرسمية إزاء الحملة القديمة ـ الجديدة ضد الجماهيرية الليبية والتي تحمل في مضمونها وغاياتها البعيدة تهديداً بالعدوان على الشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم الثالث .

والملف مقسم إلى ستة أجزاء تمثل الفصول المختلفة لتطور حادثة لوكربي وما ارتبط بها من اتهامات وأبعاد سياسية وردود أفعال شعبية ، وقد صنفت المواد الصحفية داخل كل قسم بحسب تاريخ نشرها .

ويشمل القسم الأول المواد الصحفية التي تضمنت الاتهامات العديدة والمتناقضة والتي وجهت لعدد من الأطراف العربية والغربية والإسرائيلية وصولاً إلى اتهام مواطنين ليبيين .

ويغطي القسم الثاني الجوانب القانونية والقضائية للاتهام والإجراءات التي اقترحتها الجماهيرية والدول العربية للتحقيق في صحة الاتهام واتمام المحاكمة ، فضلاً عن موقف السلطات العدلية والأمنية في مالطا ونتائج ما قامت به من تحقيقات نفت صحة الاتهام الأمريكي ـ البريطاني بأن حقيبة بدون راكب وضعت بها القنبلة التي أسقطت الطيارة قد حملت من مطار مالطا .

ويحتوي القسم الثالث على المواد الصحفية وبعض البيانات التي عكست الموقف الليبي من الحملة العدوانية التي تتذرع بحادثة لوكربي .

أما القسم الرابع فقد غطى بعض المواقف العربية والإسلامية الشعبية والرسمية . بينما ركز القسم الخامس على نشر المواد الصحفية التي اهتمت بفضح الأهداف غير المعلنة للحملة على الجماهيرية ، وقد ساد المقال بأنواعه هذا الملف ، كما تضمن أسماء لكتاب ومفكرين وباحثين من كافة الاتجاهات السياسية والفكرية الأمر الذي يؤكد وقوف الرأي العام العربي موقفاً واحداً مؤازراً للجماهيرية الليبية . مفنداً مزاعم الاتهام الأمريكي الموجه لأبنائها .

وينتهي الملف بقسم سادس يتضمن الآثار الاقتصادية والسياسية المتوقعة للعدوان على الجماهيرية وقد حاز هذا الموضوع على اهتمام محدود في الصحافة العربية برغم أهميته فقد أوضح أن ما سيلحق بالشعب العربي المسلم في الجماهيرية من خسائر جراء العدوان العسكري والحصار الاقتصادي والتجاري سيلحق أضراراً بالغة بالشعوب العربية والإسلامية المجاورة وبالإخوة العرب العاملين على أرض الجماهيرية .

في الأخير نأمل أن يكون الملف الذي بين أيديكم قد نجح في تقديم الفصول والأبعاد المختلفة لحادثة لوكربي في الصحافة العربية وفق تسلسلها الزمني ، وعسى أن تفيد الكتاب والباحثين والمفكرين في الكتابة عن الموضوع ، انتصاراً للحقيقة ، ودفاعاً عن الحق .

ونحن على يقين أن القراءة الموضوعية للأحداث تكشف زيف وتناقض الإدعاءات الأمريكية البريطانية بشأن حادثة لوكربي الأمر الذي يستوجب وقفة جادة من أهل الرأي والقرار في الوطن العربي والعالم الإسلامي . دعماً لحقوق الدول الصغيرة في الحفاظ على استقلالها وحقها في تطبيق القانون على مواطنيها في إطار سيادتها الوطنية التي يفرض احترامها القانون والمواثيق والأعراف الدولية .

وحدة التوثيق والمعلومات

مركز دراسات العالم الإسلامي

بعد تفجير «البوينغ» الامريكية فوق القرية البريطانية:

حملة واسعة للبحث عن جثث ضحايا الكارثة الجوية

لندن - ٢٣ - واع مع بزوغ ضوء النهار .. تمكن رجال الشرطة وفرق الانقاذ من العثور على ١٥٠ جثة لضحايا الطائرة الاميركية الجامبو (٧٤٧) التي تحطمت فوق مدينة لوكيبي الاسكتلندية ليلة امس الاول بالاضافة الى ١٢ جثة لمواطنين من سكان المدينة الذين سقطت الطائرة فوق منازلهم .

وبدات صباح اليوم حملة واسعة بحثا عن جثث بقية ركاب الطائرة يشارك فيها اكثر من ٦٠٠ رجل شرطة ومتطوع

ويبدو ان عملية البحث عن ضحايا الطائرة الجامبو التي كانت في رحلة بداتها من فرانكفورت بالمانيا الاتحادية وتوقفت في مطار هيثرو في لندن في طريق عودتها الى نيويورك ليست بالسهلة . خصوصا وان المصادر الرسمية ذكرت ان حطام الطائرة تناثر على مساحة واسعة حتى انه تم العثور على اجزاء من هذا الحطام على بعد ٢٠ ميلا من المكان الذي سقطت فوقه .

وما زال امام الشرطة الكثير لجمع جثث ضحايا الطائرة البالغ عددهم ٢٥٨ شخصا من ضمنهم اربعة اطفال بالاضافة الى ١٧ من افراد طاقمها .

واصبحت لدى الجهات الرسمية البريطانية والاميركية قناعة شبه مؤكدة بان تحطم الطائرة نجم عن عمل ارهابي وذلك بوضع قنبلة داخلها

وتستند هذه الجهات في قناعتها الى ما تردد في واشنطن ولندن بان مؤسسات رسمية في البلدين تلقت قبل اسابيع قليلة ماضية تهديدات بتنفيذ عملية ارهابية .. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف زرعت القنبلة في الطائرة في الوقت الذي تدعي الجهات الامنية البريطانية بان مطار هيثرو الدولي في لندن ومطار فرانكفورت الالماني يعتبران من اكثر مطارات العالم من حيث الاجراءات الامنية

وقال ديفيد كيد مدير العلاقات العامة بالاتحاد الدولي للنقل الجوي في اتصال هاتفي معه من جنيف - ان التخريب هو الافتراض الارجح .

واوضح كيد انه جرى تحقيق كامل من صلاحية الطائرة منذ اسبوعين فقط . وقال ايضا ان كارثة الطائرة التابعة لشركة - بانام - تشبه الى حد كبير كارثة الطائرة البوينغ التابعة لشركة الخطوط الهندية التي سقطت سنة ١٩٨٥ وعلى متنها ٣٢٩ شخصا بسبب انفجار وقع فيها .

وعلى صعيد اخر ذكرت محطة التلفزيون الاميركية (اية . بي . سي) صباح اليوم . ان تهديدات وجهت بتفجير طائرة اقلعت من فرنكفورت تابعة لشركة خطوط - بانام - في ٥ كانون الاول - ديسمبر الجاري .

واوضحت محطة التلفزيون نقلا عن مصادر من مكتب الامن الفدرالي - اف . بي . اي - ان وزارة الخارجية نبهت شركة الخطوط الاميركية الى ذلك .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الثورة

التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨

منظمة مجهولة تعلن مسؤوليتها .. وشبهة التخريب مؤكدة

اكبر كارثة جوية في تاريخ بريطانيا

لندن - ٢٢ - ا ف ب - قتل مئات الاشخاص بينهم ٢٥٨ شخصا كانوا على متن طائرة بوينج ٧٤٧ تابعة لشركة بانام مساء امس في بلدة لوكربي جنوب غرب اسكتلندا التي انزلت بها الطائرة الدمار في حادث يعد الاخطر في تاريخ الطيران المدني في بريطانيا

وبعد ساعات عديدة من وقوع الكارثة لم ينشر اي احصاء عن عدد القتلى بين سكان البلدة - ثلاثة الاف - التي احترقت منازل عديدة فيها بفعل سقوط اجزاء من الطائرة المشتعلة عليها . وعلم من احدى المستشفيات في مدينة دمفريز المجاورة انه استقبل ١١ شخصا من لوكربي مصابين بحروق

ويرجح ان تكون الطائرة انفجرت في الجو وانشطرت الى شطرين حسب شهود قبل ان تتناثر اشلاؤها على شعاع طوله اربعة كيلومترات فقد وجد احد ابوابها على بعد نحو ٢٥ كيلومترا من مكان تحطمها على الارض واحدثت الطائرة لدى ارتطامها بالارض حفرة عميقة مقدارها خمسة امتار وقطرها ٣٠ مترا

وعلم ان الطائرة التي غادرت لندن في الساعة ١٨.٢٥ جمت بتاخير ٢٥ دقيقة طارت في شكل عادي الى ارتفاع ٣١ الف قدم واجرت اخر اتصال ببرج المراقبة في برستويك - جنوب غرب اسكتلندا - في الساعة ١٩.١٥ جمت قبل اختفائها باربع دقائق واعلن احد المراقبين الجويين ان كل شيء كان طبيعيا ومتطابقا مع قواعد النقل الجوي .

واعلنت رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر لدى سماعها نبأ الحادث انها صدمت لهذه الكارثة الرهيبة في حين عبرت الملكة اليزابيث عن تعاطفها مع عائلات الضحايا

واشارت التقارير الاولية الى ان معظم ركاب الطائرة وعددهم ٢٤٠ شخصا كانوا من العسكريين الاميركيين العائدين الى بلادهم في اجازات وكان هناك ايضا ثلاثة اطفال و ١٥ ملاحا على متن الطائرة .

وقال مسؤولو شركة بان اميركان في نيويورك انه يبدو ان احدا لم ينج من الكارثة ووصف شهود عيان مسرح الحادث بانه يشبه ساحة معركة ضارية وتشككوا في امكانية العثور على احياء .

وقالت الامم المتحدة ان من بين ركاب الطائرة المنكوبة السيد بيرت كارلسون مفوض المنظمة الدولية لشؤون ناميبيا .

والسيد كارلسون دبلوماسي سويدي يبلغ من العمر ٥٠ عاما .

وذكرت محطات التلفزيون البريطانية ان ١٥ من سكان البلدة لقوا حتفهم عندما سوى حطام الطائرة المحترق منازلهم بالارض .

وذكرت هيئة الاذاعة البريطانية ومحطات تلفزيونية اخرى اليوم ان السكان دفنوا تحت الحطام عندما انفجرت الطائرة وهي من طراز بوينج ٧٤٧ ودمرت حوالي ٤٠ منزلا

وبمقتل السكان الخمسة عشر قد يصل عدد القتلى في الحادث الى حوالي ٢٧٣ على الرغم من انه لم يرد تاكيد رسمي للعدد

وصرح العديد من سكان مدينة لوكربي (ثلاثة الاف و ٥٠٠ نسمة) ان النيران اشتعلت في منازل عدة عند انفجار الطائرة وقال احدهم لقد كانت السماء تمطر نارا ... نارا سائلة

وقال شهود ان الانفجار كان عنيفا جدا وان الامل مفقود تماما في العثور على احياء داخل الطائرة والمنازل التي اشتعلت بعد الانفجار

وقال احد سكان البلدة لقد اعتقدنا ان زلزالا وقع فقد اهتز كل شيء

وتبنى متحدث مجهول اكد انه يتكلم باسم حراس (الثورة الاسلامية) اليوم انفجار طائرة البوينغ ٧٤٧ التابعة لشركة - بانام - الاميركية وذلك في اتصال هاتفي بمكتب وكالة اسوشييتد برس الاميركية في لندن

واوضحت وكالة الانباء الاميركية ان رجلا اتصل اليوم نحو الساعة التاسعة جمت ولعطى الرسالة التالية : نحن (حراس الثورة الاسلامية) قمنا بهذه (العملية البطولية) انتقاما لتفجير اميركا قبل بضعة اشهر طائرة ايرانية - اسقطتها البحرية الاميركية في ٣ تموز (يوليو) الماضي فوق الخليج - ولاستضافتها عائلة الشاه .

وختم المتحدث اننا فخورون للغاية ثم اقفل الخط فورا .

واكد خبراء الطيران اليوم فكرة تعرض البوينغ ٧٤٧ التابعة لشركة خطوط - بانام - التي تحطمت مساء امس في جنوب غرب اسكتلندا لعملية تخريب

وقال رودني واليس مدير الامن بالاتحاد الدولي للنقل الجوي ان عوامل عدة مجتمعة ترجح فكرة التخريب وهي انقطاع الاتصال اللاسلكي فجاة والسرعة التي اصطدمت بها الطائرة بالارض والشهود العيان .

وقال العديد من سكانها الذين يبلغ عددهم ثلاثة الاف و٥٠٠ نسمة ان النيران اشتملت في منازل عدة عند انفجار الطائرة. وقد قدرت وكالات الانباء عدد المنازل المهدمة بـ٤٠ منزلا. وقال احدهم «لقد كانت السماء تمطر نارا.. نارا سائلة».

مراسل «القبس» في لندن اجرى اتصالاته مع المسؤولين البريطانيين وافادنا بان بول ويلكنسون وهو احد خبراء الأمن في بريطانيا قال ان اصابع

الاتهام في هذه الحالة يجب ان تتجه الى منطقة الشرق الاوسط حيث توجد جهات كثيرة لها مصلحة في عمل من هذا النوع.

ويأتي هذا الحادث بعد ايام قليلة من التحذير الذي وجهته منظمة التحرير الفلسطينية الى الدول الاوروبية من احتمال وقوع اعمال ارهابية في اراضيها هدفها ضرب الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الاخير.

وقال التحذير ان «الموساد» مجهز تجهيزا كاملا للقيام بمثل هذه الاعمال والقاء اللوم على المنظمة.

وكان السيد ياسر عبد ربه ـ عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوفد الفلسطيني المفاوض الى الاجتماعات الاميركية ـ الفلسطينية قد كرر هذا التحذير في مقابلة اجرتها معه صحيفة «التايمز» يوم الاثنين الماضي.

وتجدر الاشارة الى ان وكالة الاسوشيتدبرس قد نقلت من القاهرة عن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس «ابومازن» قوله امس ان لا علاقة للمنظمة بحادث تحطم الطائرة الاميركية في اسكتلندا مشيرا الى ان اي محاولة لتوريط العرب في هذه الحادثة «هراء».

ومضى مراسل «القبس» يقول «ان المسؤولين البريطانيين لا يستبعدون لجوء الجهات الفلسطينية الراديكالية الرافضة للحوار الاميركي ـ الفلسطيني الى محاولات مماثلة لاغلاق الباب على مفاوضات السلام المتوقعة».

وكشف السفير الاميركي في بريطانيا تشارلز برايس ـ الذي وصف الحادث بانه مؤلم وفظيع ـ ان السفارة الاميركية في لندن كانت في حالة تاهب منذ فتح الحوار الاميركي ـ الفلسطيني لكنه نفى علمه بوجود تحذير عممته السفارة الاميركية في موسكو على السفارات الاميركية الاخرى في اوروبا.

وقال خبير في مكافحة الارهاب ان المعلومات المتوفرة لديه حتى الان تفيد ان احتمال تفجير الطائرة وارد اكثر من غيره. وقال انه اذا صح هذا الاحتمال فان الجهة التي قد تكون وراءه هي من منطقة الشرق الاوسط. واضاف ان هذه الجهة يمكن ان تكون من احدى الجهات الفلسطينية الراديكالية او من المنظمات الاسلامية المتطرفة او حتى من الجهات الرافضة لاتفاق ناميبيا مشيرا الى مصرع مفوض الامم المتحدة السويدي لشؤون ناميبيا برنت كارلسون الذي كان على متن الطائرة المنكوبة عائدا من اجتماعات في بروكسل ولندن للمشاركة في حفل توقيع الاتفاقيات حول انغولا وناميبيا التي كان من المقرر ابرامها يوم امس في الامم المتحدة.

لندن ـ «القبس» والوكالات ـ لقي حوالي ٢٧٣ شخصا مصرعهم ليلة امس الاول لدى تحطم طائرة من طراز «جامبو ٧٤٧» تابعة لشركة الطيران الاميركية «بان اميركان» فوق اجواء بلدة بجنوب غرب اسكتلندا بعد ساعة من اقلاعها من مطار هيترو بلندن في طريقها الى نيويورك وعلى متنها عدد كبير من العسكريين الاميركيين ومفوض الامم المتحدة لشؤون ناميبيا السويدي برنت كارلسون بالاضافة الى ٣٧ طالبا من جامعة سيراكيوز بنيويورك وستة موظفين من وزارة الخارجية الاميركية مختصين بحماية أمن الدبلوماسيين عائدين من بيروت ومدير الاتصالات الدولية لوكالة «اسوشيتدبرس» جون مولروي في حين رجح خبراء الطيران في لندن تعرض الطائرة لعملية تخريب وان انفجارا غامضا وراء عملية تحطم الطائرة.

وقد انتشل عمال الانقاذ امس جهازي تسجيل الرحلة من بين حطام الطائرة التي انشطرت في الجو الى اربعة اجزاء كبيرة وتحولت الى كتل ضخمة من النار قبل ان تسقط على منازل ومحطة بنزين في بلدة لوكرباي الاسكتلندية حيث لقي ١٥ شخصا حتفهم حرقا بالاضافة الى مقتل كل ركاب الطائرة البالغ عددهم ٢٥٨ راكبا. وقد انتشلت فرق الاغاثة امس حوالى ١٥٠ جثة معظمها مشوه بصورة بشعة ومن الصعب التعرف على اصحابها وقال شهود عيان ان حطام الطائرة المشتعل تساقط على البلدة في دائرة قطرها ٢٥ كيلومترا حول بلدة لوكرباي التي تساوت بعض المنازل فيها بالارض في ثوان.

ولم يستبعد خبراء الطيران فكرة تعرض الطائرة الاميركية التي تبلغ من العمر ١٨ عاما واكملت الدورة رقم ٣٣ الف في رحلات الطيران ـ لعملية تخريب. وقال مدير الامن بالاتحاد الدولي للنقل الجوي «اياتا» رودني واليس ان عوامل عدة ترجح فكرة التخريب منها «انقطاع الاتصال اللاسلكي فجاة والسرعة التي اصطدمت بها الطائرة بالارض والشهود العيان» . ويذكر ان المراقبين الجويين في اسكتلندا قالوا انهم فقدوا الاتصال بالطائرة بعد ان تحدث الطيار مع المراقبة الارضية مشيرا الى ان الطائرة تفقد ارتفاعها بسرعة. وقد هوت بعد اقلاعها بـ٥٤ دقيقة من مطار هيترو بلندن قادمة من فرانكفورت بالمانيا الغربية ومتجهة الى نيويورك في الساعة ١٧ر١٩ بتوقيت غرينتش من يوم الاربعاء الماضي.

واوضح مدير العلاقات العامة بالاتحاد الدولي للنقل الجوي «ايا تا» ديفيد كيد ان «التخريب هو الافتراض «الارجح» موكدا انه جرى تحقق كامل من صلاحية الطائرة منذ اسبوعين فقط وقال ان كارثة «بانام» تشبه الى حد كبير كارثة الطائرة الهندية التي سقطت سنة ١٩٨٥ وعلى متنها ٣٢٩ شخصا بسبب انفجار وقع فيها. وتحدث شهود عيان عن انفجار حدث في الجو واحدث ما يشبه «الزلزال الجوي» قبل سقوط الطائرة. وثمة افتراض أخر يقول به المحققون وهو حدوث خلل في هيكل الطائرة كذاك الذي حدث في الطائرة اليابانية عام ١٩٨٥ وادى الى مقتل ٥٢٠ راكبا بسبب تسرب الهواء الخارجي من شق في مؤخرة الطائرة.

وفي التطور نفسه تبنى متحدث مجهول اكد انه يتكلم باسم حراس الثورة الاسلامية امس مسؤولية تفجير الطائرة الاميركية وذلك في اتصال هاتفي بمكتب وكالة «اسوشيتدبرس» الاميركية للانباء في لندن.

واوضحت وكالة الانباء الاميركية ان رجلا اتصل بها امس واعطى الرسالة التالية «نحن حراس الثورة الاسلامية قمنا بهذه العملية البطولية انتقاما لتفجير اميركا قبل بضعة اشهر طائرة ايرانية اسقطتها البحرية الاميركية في ٣ تموز/ يوليو الماضي فوق الخليج ـ ولاستضافتها عائلة الشاه» .

وختم المتحدث «اننا فخورون للغاية» ثم اقفل الخط فورا.

وكان جميع ركاب وافراد طاقم الطائرة الايرانية من نوع «ايرباص» وعددهم ٢٩٠ شخصا قد لقوا مصرعهم عندما اسقطتها السفينة الحربية الاميركية «فينسينز» لاعتقادها انها مقاتلة ايرانية من طراز «اف ـ ١٤». وقال المتحدث المجهول ان ضحايا الطائرة الاميركية قد «اعدموا» انتقاما «للضحايا الابرياء الذين اسقطوا في الخليج». وقال خبراء في شؤون الشرق الاوسط انهم لا يعرفون شيئا عن مثل هذه الجماعة.

وفي واشنطن ذكرت محطة التلفزيون الاميركية «اي. بي. سي» امس ان تهديدات وجهت بتفجير طائرة اقلعت من فرانكفورت تابعة لشركة خطوط «بانام» في ٥ كانون الاول/ ديسمبر الجاري.

واوضحت محطة التلفزيون نقلا عن مصادر من مكتب الامن الفدرالي «اف.بي.اي» ان وزارة الخارجية نبهت شركة الخطوط الاميركية الى ذلك



وان هذه التهديدات ربما صدرت عن «جماعة اسلامية».

واوضحت محطة «ايه. بي. سي» ان هذه التهديدات كانت موجهة بالتحديد الى طائرة «لبانام» تقلع من فرانكفورت وانها صدرت عن شخص مجهول تحدث هاتفيا الى احدى السفارات الاميركية في دولة من دول اوروبا الغربية لم تكشف عن هويتها.

وامتنع ناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية عن الادلاء باي تعليق في هذا الصدد ورفضت الادارة الفدرالية للطيران الاميركي ايضا التعليق على الانباء التي اذاعتها «ايه.بي.سي».

وفي فرانكفورت قال المسؤولون في المطار انهم شددوا مؤخرا اجراءات الامن بعد ان ابلغوا بان هناك تهديدا بتفجير طائرة تابعة لشركة طيران اميركية.

ومن جانبه نفي المتحدث باسم شركة «بانام» في فرانكفورت ان تكون الشركة على علم باي تهديدات في شان طائراتها المغادرة من فرانكفورت.

وصرح كونراد ياكوبي في هذا الشان «ان الامر غير صحيح. لم نتلق اي معلومات» بهذا الصدد. وافاد بان غالبية ضحايا الحادث اميركيون وان معظمهم جنود منتشرون في المانيا عائدون الى بلادهم لقضاء عطلة اعياد الميلاد مع اهلهم.

واكد ان الجنسيات الاخرى غير معروفة لدى الشركة لانها «ليست مسجلة على بطاقات السفر».

ووصلت رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر الى مكان الحادث امس واعربت عن صدمتها لوقوع هذا الحادث «الرهيب». وقال قصر بكنغهام الملكي في لندن ان الملكة اليزابيث «صدمت» بوقوع الحادث

ويتم ابلاغها اولا باول عنه.

ويذكر ان هذا الحادث يعد الاخطر في تاريخ الطيران المدني في بريطانيا.

نار سائلة

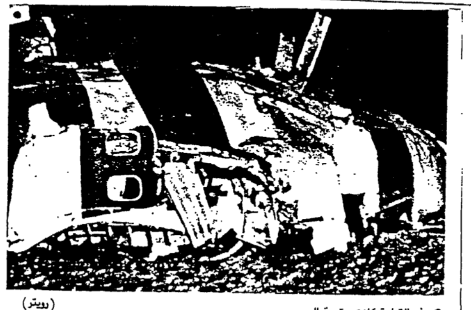
وصرح شهود عيان كانوا قرب المكان الذي تحطمت فيه الطائرة في بلدة لوكرباي ان لا امل في العثور على احياء بين الركاب الـ٢٥٨.

حراس الثورة: فجرناها

انتقاما للايرباص

«انفجار غامض» حطم الاميركية وقتل ٢٧٣ شخصا

■ الاياتا: التخريب وارد ... وأصابع الاتهام تتجه للشرق الأوسط



(رويتر)

● هذه القطعة كانت مقدمة الجمبو

انتشال ٢٣٩ جثة من الضحايا ولندن تنفي وجود تخريب

مسؤول اميركي سابق يتهم سوريا بتدمير طائرة بان اميركان

واشنطن - رويتر - قال مسؤول سابق في مكافحة الارهاب في وزارة الدفاع الاميركية ان دلائل استنتاجية وسوابق تشير الى احتمال ان الحكومة السورية قد قامت بتدبير تدمير طائرة تابعة لشركة طيران بان اميركان . .

وقال نويل كوتش النائب السابق لوزير الدفاع لشؤون الامن الدولي في حكومة الرئيس رونالد ريغان ان دلائل استنتاجية في حادث تحطم الطائرة اشارت الى وجود قنبلة واعتقد ان الاحتمال الاكثر ترجيحا حاليا هو الحكومة السورية .

وقال كوتش في شبكة تلفزيون اي بي سي ان القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في ١٤ ديسمبر باجراء محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية قد يكون هو الدافع وراء ذلك الحادث . اضاف كوتش قوله ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة الموالية لسوريا والمعارضة لاي مفاوضات مع اسرائيل قد تكون هي التي نفذت تلك العملية

ولكن اوليفر ريفيل المدير المساعد لمكتب التحقيقات الاتحادي قال امس اننا لا نشك في احد حاليا .

وسئل السيد ريفيل عن اتهام موشي ارينز وزير الخارجية الاسرائيلي بان تحطم الطائرة عمل ارهابي فقال في برنامج واجه الامة في شبكة تلفزيون سي .بي .اس لا يوجد لدينا ما يشير الى ذلك

ويقول مسؤولون اميركيون وبريطانيون انه لا توجد لديهم حتى الآن فكرة قاطعة عن سبب تحطم الطائرة .

لندن - ا ف ب - غير ان الشرطة البريطانية (ا ف ب) اوضحت امس ان المحققين وخبراء الطيران المدني يرجحون افتراض ان يكون خلل فني تسبب في حادث الطائرة الاميركية .

فبعد بضعة ايام من الفحص التفصيلي لحطام الطائرة لم يجد المحققون اي اثر لمتفجرات تتيح الاستنتاج بان الامر يتعلق باعتداء ويعتقد المدير السابق للتحقيقات في حوادث الطائرات ويليام تنتش ان خللا في هيكل الطائرة عند مؤخر قمرة القيادة قد يكون السبب في الكارثة غير انه لا يستبعد تماما احتمال الاعتداء .

ويركز الخبراء ابحاثهم على الاطراف المحطمة لقمرة القيادة التي سقطت على بعد كيلو مترات عدة جنوب لوكربي لمعرفة ان كان هيكل الطائرة يحمل علامات على التاكل او التلف .

ويحاولون كذلك العثور على تفسير لعدم وجود الجناح الايسر للطائرة الذي يحتمل ان يكون دمر كليا بعد ان اصطدم بقمرة القيادة

ويذكر ان الطائرة من اقدم الطائرات في اسطول شركة بانام وقد اشترتها الشركة عام ١٩٧٠ وقامت بـ ١٧ الفا و ٥٠٠ ساعة طيران .

فرق الانقاذ (ق ن ا) تواصل البحث عن باقي جثث ضحايا الحادث وتوقع راديو لندن ان ينضم نحو مائة جندي الى فرق الطوارىء والمتطوعين التي تبحث عن الضحايا بعد ان تم توسيع المنطقة التي يجري فيها البحث . واشار الراديو الى انه قد تم العثور حتى الان على ٢٣٩ جثة من ضمن ٢٥٨ شخصا من ركاب الطائرة اضافة الى عدد اخر من اهالي المنطقة والذين قتلوا لدى تحطم الطائرة . .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ١٩٨٨

بعد تأكيد انفجار طائرة "بان أميركان" بقنبلة:

الاتهامات تنقسم بين جماعة "أبو نضال" وحركة "أبو ابراهيم"

واشنطن ـ «الشرق الاوسط» ـ من محمد صادق

من هي الجهة او المجموعة التي وضعت القنبلة التي ادت الى انفجار طائرة «بان اميريكان» فوق سكوتلندا في الاسبوع الماضي؟ هذا هو السؤال الكبير الذي اصبح يشغل المسؤولين الامريكيين اليوم ومعهم الخبراء في شؤون الارهاب والمتوقع ان يستغرق وقتا وجهدا كبيرين قبل الاجابة عليه. او كما قال بعض الخبراء، انه

قد يكون من المستحيل الوصول الى اجابة شافية عليه.

تردد هذا السؤال بشكل قوي يوم امس في الاوساط الرسمية الامريكية بعد ان قال مسؤولون في وزارة الدفاع الامريكية ان الجهات البريطانية الرسمية التي تتولى التحقيق في اسباب سقوط الطائرة اكدت لهم ان السبب يعود الى قنبلة زرعت في الطائرة وأدت الى انفجارها.

فقد اعلن قسم التحقيقات في الحوادث الجوية بوزارة النقل البريطانية في بيان اصدره أمس أن عينات من حطام الطائرة تتفق مع ذلك النوع من الاثر الذي ينجم عن انفجار عبوة بلاستيكية ناسفة.

وفور اعلان ذلك، انطلقت التكهنات حول الجهة المحتمل ان تكون وراء تفجير الطائرة، حيث انصبت بالدرجة الاولى على ان تكون جماعة ابو نضال هي الجهة الفاعلة. بينما نقلت محطة «سي. بي. أس» التليفزيونية الامريكية عن مسؤولين في وزارة الدفاع قولهم انه ربما تكون حركة ١٥ مايو (ايار) غير المعروفة، والتي يتزعمها «ابو ابراهيم» غير المعروف ايضا لأحد، هي الجهة التي قامت بهذا العمل التخريبي.

ووسط هذه الاجواء التي اعادت كارثة الطائرة الى مقدمة الاحداث اشار بعض المراقبين في العاصمة الامريكية الى ضرورة التريث وعدم التسرع في اطلاق الاحكام والشائعات والاتهامات نظرا لحساسية الموضوع وتوقيته.

فهو ياتي مباشرة بعد بدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والجدل الذي نشأ بشأن التزام المنظمة برفضها لكل أشكال الارهاب وهو ما اعلنه السيد ياسر عرفات في جنيف قبل حوالي اسبوعين، وتشكيك الجهات التي لا تريد التوصل للسلام في المنطقة بذلك، ورغبتها، بل وعملها من اجل افشال هذا التطور المهم على طريق السلام في المنطقة.

وفي هذا الخصوص قال مسؤولون في وزارة الدفاع انه من المبكر جدا معرفة الجهة التي نفذت العملية لأسباب كثيرة منها انه قد استخدمت في صناعة القنبلة وايصالها الى الطائرة تكنولوجيا متقدمة جدا، من غير المعروف حتى الآن مصدرها او كيفية الحصول عليها.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨

بعد ثبوت تعرض الطائرة الأمريكية لعملية تخريب :

حملة دولية موسعة للكشف عن المتورطين فى حادث تفجير الطائرة

اتهام المنظمات الفلسطينية المنشقة على قيادة عرفات بتدبير الحادث

عواصم العالم - وكالات الانباء : بدأت امس حملة دولية موسعة للكشف عن مرتكبي حادث الطائرة الامريكية البوينج التي راح ضحيتها اكثر من ٢٧٥ شخصا ، وذلك فى اعقاب اعلان نتائج التحقيقات والتى كشفت عن تفجير قنبلة فى مخزن الحقائب ، واشار مكتب التحقيقات الفيدرالى الامريكي ، الى انه سيكثف من مساعدته للسلطات البريطانية فى التحقيقات التي تجريها فى الحادث ، واشارت المتحدثة باسم الخارجية الامريكية فليس اوكلى - الى ان تحقيقا دقيقا يجرى الان لمعرفة الكيفية التى تم بها ادخال المتفجرات الى الطائرة ، واضافت اوكلى ان الولايات المتحدة ستستخدم كل الامكانات المتاحة لها للتوصل الى الجناة .

وقد عرضت الحكومة الامريكية مكافأة قدرها نصف مليون دولار لمن يدلى بمعلومات تؤدى الى القبض على مفجرى الطائرة . واشارت دوائر المخابرات الامريكية الى ان عددا من المنظمات الفلسطينية المنشقة عن قيادة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ربما تكون وراء حادث تفجير الطائرة ، لمعارضتها للتغيرات الجديدة فى سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ، واكدت مصادر المخابرات ان هناك عددا من المنظمات يرجح قيامها بتنفيذ العملية فى مقدمتها منظمة ١٥ مايو ، والتى سبق لها الاعتداء بقنبلة على طائرة لشركة بان امريكان خلال عام ١٩٨٢ ، كما رشحت ايضا دوائر المخابرات الامريكية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - بزعامة احمد جبريل بعد تلقيها الدعم من العقيد الليبى معمر القذافى ، وقد سبق ان نسبت الى هذه المنظمة عدة عمليات ارهابية خارج منطقة الشرق الاوسط .

واشارت مصادر المخابرات الامريكية الى ان احتمالات تورط حركة فتح - المجلس الثورى - بزعامة ابو نضال قد اصبحت ضعيفة ، بعد ان كشفت تحقيقات البوليس الفنلندى عن عدم وجود علاقة بين التهديد الذى تلقته السفارة الامريكية فى هلسنكى وحادث الطائرة الامريكية ، وكانت جماعة ابو نضال - الذى يوصف بانه خبير اسطورى فى صناعة المفرقعات - قد اتهمت بتدبير عدة حوادث ارهابية ، واستبعدت دوائر المخابرات الامريكية ان تكون منظمة حماس الثورة الاسلامية - الموالية لايران - قد ارتكبت الحادث ، وكانت المنظمة قد اعلنت فى وقت سابق مسؤوليتها عن الحادث .

وقد اعلنت الادارة الفيدرالية للطيران وهى الجهة المسؤولة عن امن شركات الطيران الامريكية ، عن اتخاذ اجراءات اضافية لتعزيز الرقابة على الركاب والحقائب ، كما اعلن متحدث باسم وزارة النقل البريطانية ان الوزارة طلبت من الشركات الجوية الامريكية العاملة فى المطارات البريطانية تعزيز التدابير الامنية لديها .

وقد تجددت حملة الانتقادات التى تتعرض لها ادارة الرئيس ريجان عقب الاعلان عن تعرض الطائرة الامريكية لعملية تخريب ، واشار ملفين بيلى محامى عائلات العديد من ضحايا الطائرة إلى ان هذه العائلات ستلاحق الحكومة الامريكية وشركة بان امريكان قضائيا ، لتقصيرها فى تحذير الركاب واتخاذ الاجراءات الامنية الكفيلة بضمان امنهم .

صلاح خلف يتهم «الموساد» الاسرائيلى بتفجير الطائرة الامريكية

مسئول أمريكى يطالب منظمة التحرير بالمساعدة فى كشف مرتكبى الحادث

عواصم العالم - وكالات الانباء : صرح الرجل الثانى فى حركة فتح الفلسطينية صلاح خلف «ابو اياد» بان المسئولية تقع على اسرائيل فى حادث تحطم الطائرة البوينج الامريكية فوق اسكوتلندة والذى راح ضحيته ٢٧٠ شخصا هم عدد ركاب الطائرة ونقلت وكالة الانباء القطرية عن صلاح خلف قوله. ان جهاز المخابرات الاسرائيلية «الموساد» كان وراء الحادث وانه كان ضمن خطة اسرائيلية لنسف الانتصارات التى احرزتها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال الانتفاضة الفلسطينية فى الارض المحتلة على حد قوله.

وفى فرانكفورت بالمانيا الغربية صرح المتحدث باسم مكتب المدعى العام «هوبرت هارت» بان طائرة بان امريكان التى تحطمت خلال الشهر الماضى فوق اسكوتلندة كانت تحمل طرودا بريدية لم يتم فحصها، واكد المتحدث فى حديث ستنشره هذا الاسبوع مجلة «بونتى» ان الطائرة المنكوبة كانت تحمل اربع حقائب من البريد العسكرى الامريكى تزن عشرة كيلوجرامات اضافة الى وثائق من بنك مانيوفا كتشر ارز ترست الامريكى. واضاف المتحدث ان هذه الاشياء لم تخضع لاجراءات الامن

والفحص لانها تخضع لاشراف العسكريين الامريكيين .

ومن ناحية اخرى ذكرت مصادر بالبيت الابيض الامريكي ان السفير الامريكي لدى تونس روبرت بيلترو قد عقد اجتماعا مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، «الحكم بلعلوى» يوم السبت الماضى واضافت المصادر ان السفير الامريكي قد طالب ممثل المنظمة بالاسهام في تقديم اية معلومات متعلقة بحادث تحطم الطائرة الامريكية وفي الوقت نفسه اكد مسئولون اخرون في الحكومة الامريكية ان بلعلوى قد وافق على نقل هذا الطلب الى زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات غير ان المسئولين نفوا ان يكون الاجتماع الذى عقد بين الجانبين جزءا من الحوار الرسمي الذى بدأ بين الولايات المتحدة والمنظمة في تونس منذ ثلاثة اسابيع، وكان الرئيس الامريكي رونالد ريجان قد نفى في وقت سابق الانباء التى ترددت حول عرض الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات المساعدة على الحكومة الامريكية من اجل تعقب المسئولين عن حادث تفجير الطائرة الامريكية، وقد وردت هذه الانباء في صحف بريطانية حيث قالت هذه الصحف ان عرفات قد تعهد في رسالة للرئيس الامريكي بتعقب المسئولين عن حادث الطائرة ومعاقبتهم.



بقايا الطائرة المنكوبة مازالت في موقع الحادث



المحققون البريطانيون: قنبلة الطائرة الامريكية وضعت فى مطار فرانكفورت

لندن ـ الامم المتحدة ـ وكالات الانباء :

ذكرت صحيفة « التايمز » البريطانية أمس ان القنبلة التي تسبب انفجارها في سقوط طائرة الركاب الامريكية فوق سكوتلندا ، تم وضعها على متن الطائرة في مطار فرانكفورت بالمانيا الغربية .

وقالت ان المحققين البريطانيين واثقون من ذلك تماما حيث ان الحقائب القادمة من فرانكفورت كانت موضوعة في مقدمة الطائرة حيث وقع الانفجار الذى حطم الطائرة الجامبو الى خمسة اجزاء على الاقل مما أدى الى مصرع كل ركاب الطائرة وعددهم ٢٥٩ شخصا بالاضافة الى عدد من سكان القرية التى سقطت فوقها الطائرة .

وقالت الصحيفة ان المحققين البريطانيين يرتابون في مواطنين فلسطينيين القى القبض عليهما في فرانكفورت منذ شهرين وهما حافظ قاسم الكموني وعبدالغفار و في نفس الوقت ، رحبت الحكومة البريطانية بالعرض الذى قدمته تشيكوسلوفاكيا بمساعدة المحققين في تحديد نوع القنبلة التى ادت الى تحطيم الطائرة والتى رجحت تقارير انها من نوع سمتكس التى تصنع في تشيكوسلوفاكيا .

ومن الامم المتحدة ، ادان مجلس الامن الدولى تفجير الطائرة التابعة لشركة بان امريكان وطلب معونة كافة الحكومات للقبض على مرتكبي الحادث ومحاكمتهم .

وقد اعلن الرئيس الامريكى رونالد ريجان في خطابه الاسبوعى أمس أن الانفجار الذى دمر الطائرة الامريكية في الجو فوق اسكتلندا هو على الارجح من عمل الارهابيين .



الشاب الفلسطيني المتهم بوضع قنبلة بالطائرة الامريكية

الشاب خالد جعفر الذى رددت انباء صحفية امريكية انه هو الذى كان يحمل القنبلة التي وضعت على متن الطائرة الأمريكية التابعة لشركة « بان امريكان » وادت الى تفجيرها وسقوطها فوق اسكتلندا يوم ٢١ ديسمبر الماضى . وذكرت صحيفة واشنطن تايمز الامريكية ان خالد جعفر الذى كان يقيم في ديربورن بولاية ميتشيجان الامريكية لقى مصرعة ضمن ركاب الطائرة البالغ عددهم ٢٥٨ راكبا .

مجلس الامن يدين حادث الطائرة
ويطالب بحملة دولية للمساعدة فى القبض على الجناة

اسرائيل تستنكر
الاتهامات المصرية بتورطها فى الحادث
ومنظمة حراس الثورة الايرانية
تجدد مسئوليتها وتهدد باعتداء جديد

عواصم العالم ـ وكالات الانباء : ادان امس مجلس الامن بشدة حادث الاعتداء الذى استهدف طائرة البوينج الامريكية التابعة لشركة بان امريكان . ودعا مجلس الامن جميع الدول للمساعدة فى القاء القبض على مرتكبى الحادث . واشار بيان اصدره هيديو كلجامى مندوب اليابان ورئيس المجلس ، الى ان الدول الاعضاء الخمس عشرة فى المجلس تشارك بيريز دى كويار الامين العام شعوره بالغضب ازاء تحطم الطائرة الامريكية . واضاف البيان ان هذه الاعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدنى وتعرض سلامة الارواح والممتلكات للخطر وتؤثر بشكل خطير على تشغيل الخدمات الجوية .

واشنطن بعد باريس تتجه لاصدار مذكرات توقيف لديبلوماسيين ليبيين

□ باريس، لندن - «الحياة»:

■ توقعت امس صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية ان تصدر السلطات القضائية الاميركية مذكرات توقيف دولية في حق ديبلوماسيين ليبيين على غرار ما فعلت السلطات الفرنسية الاسبوع الماضي.

وقالت ان الأجهزة الاميركية باتت مقتنعة بان ليبيا لعبت دوراً حاسماً في تفجير طائرة البوينغ ٧٤٧ التابعة لشركة «بانام» الاميركية فوق لوكربي في اسكوتلندا والتي قتل فيها ٢٧١ راكباً في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨.

واكدت الصحيفة ان القاضي الفرنسي جان لوي بروغولير، الذي اصدر الاربعاء الماضي اربع مذكرات توقيف دولية في حق مسؤولين ليبيين متهماً اياهم بالضلوع في تفجير الطائرة الفرنسية «دي. سي - ١٠» التابعة لشركة «اوتا» في العام ١٩٨٩ فوق صحراء النيجر والتي قتل فيها ١٧٠ شخصاً، مصمم على متابعة القضية حتى يرغم السلطات السياسية الفرنسية على الحصول - على الاقل - على توضيحات من السلطات الليبية.

وذكرت الصحيفة ان تطور هذه القضية يبعث مخاوف من تجدد العمليات الارهابية في العالم، مشيرة الى «العلاقة التي تربط الاجهزة الليبية بجماعة فتح - المجلس الثوري التي يتزعمها ابو نضال».

وفي لندن، قالت مصادر ليبية معارضة لـ «الحياة» ان عبدالله السنوسي الذي ورد اسمه في التحقيقات الفرنسية في حادث تفجير الطائرة، على انه صهر القذافي «هو في الحقيقة عديله وليس صهره، فهو متزوج من سعاد فركاش شقيقة صفية فركاش زوجة القذافي «واضافت ان اسمه الحقيقي هو عبدالله السنوسي المقرحي من قبيلة المقارحة واحد ابناء عمومة عبدالسلام جلود المقرحي المعروف بانه الرجل الثاني في ليبيا».

واوضحت ان السنوسي «نقل الى جهاز الاستخبارات العسكرية عام ١٩٧٥ وكان يرأسه آنذاك عبيد عبدالعاطي، وذلك اثر عملية الانقلاب الفاشلة التي اتهم فيها الرائد عمر المحيشي وهرب على اثرها الى الخارج. وبعد الغارة الاميركية على ليبيا عام ١٩٨٦ اصبح هو والمقدم عبدالله حجازي مسؤولين عن امن القذافي الخاص بالتنسيق مع خبراء من المانيا الشرقية».

واشارت المصادر نفسها ان عبدالسلام محمد عبدالسلام الزادمة الذي ورد اسمه في التحقيقات الفرنسية هو من قبيلة اولاد سليمان «بدأ مهماته مسؤولاً عن هيئة امن الجماهيرية، وكان مكلفاً التحقيق مع الضباط القدامى الذين خدموا في العهد الملكي عند طلب احدهم السفر الى الخارج لغرض السياحة او العلاج، ويتولى منذ ١٩٨٦ الاشراف على مكتب الشؤون العسكرية للجان الثورية ومكتب مكافحة الارهاب».

واضافت ان «مكتب الاتصال باللجان الثورية، استبدل عام ١٩٨٦ بمكتب «المثابة الام» بعد خلاف حاد في «مكتب هيئة امن الجماهيرية بين مديره آنذاك السيد ابراهيم البشاري (وزير الخارجية الحالي) والزادمة. وينقسم «المثابة الام» الى ثلاث مجموعات: «المثابة العالمية» ويرأسها موسى كوسا نائب وزير الخارجية الحالي (المتهم الخامس في التحقيقات الفرنسية) ومجموعة سعيد راشد وعبدالله السنوسي، ومجموعة عبدالسلام الزادمة.

واشارت المصادر الى «ان اسم الزادمة ارتبط باحداث التفجيرات في بريطانيا خلال آذار (مارس) ١٩٨٤، وهو ابعد من بريطانيا قبيل احداث السفارة التي ادت الى قطع العلاقات بين الدولتين».

وختمت المصادر «ان من بين الاحتمالات القوية لعملية تفجير الطائرة «دي سي - ١٠» فوق النيجر محاولة اغتيال الدكتور محمد المقريف رئيس الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا الذي كان سيسافر في الطائرة نفسها من برازافيل الى باريس عبر نجامينا، الا انه سافر قبل يومين فقط من الحادث وبقي اسمه في سجل الحجوزات في شركة «اوتا» على انه مسافر في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩».



يهودي يدعى « روبرت تيدل » يقف وراء الحملة الأخيرة ضد الجماهيرية

الزائف ضد الجماهيرية الليبية .

على الصعيد ذاته اكدت المصادر ان جماعة (اجوش ايمونيم) الصهيونية المتطرفة والتي تحظى بتأييد واسع من العناصر اليهودية في الولايات المتحدة والتي تتخذ من تل ابيب مقرا لها . هذه الجماعة نسقت مع جهاز الموساد الاسرائيلي وارييل شارون وزير الاسكان الاسرائيلي لتنفيذ هذه العملية .. وكانت دوافعها الاساسية كما تشير المصادر هو ضرب بعض المصالح والاهداف الامريكية لاعتقادها بان الولايات المتحدة لا تخدم الاهداف الاسرائيلية كما ينبغي . وبالشكل الذي يحقق الحلم اليهودي في اقامة اسرائيل الكبرى . وتتهم تلك الجماعات الولايات المتحدة بانها لم تقدم التسهيلات الكافية لتهجير اليهود من مختلف دول العالم الى اسرائيل . واستهدفت وهي بصدد تنفيذ العملية أن تتجه اصابع الاتهام مباشرة الى الجماهيرية الليبية بزعم مساندة ليبيا (للارهاب) . والاساءة من جانب آخر للعلاقات العربية ـ الامريكية . الامر الذي سيدفع بالولايات المتحدة وفق تحليل عناصر الجماعة الى دعم المصالح الاسرائيلية بشكل مطلق .

واشارت المصادر الى ان الاتهامات الامريكية لايران ثم سوريا بتنفيذ عملية طائرة بان أمريكان دفع الجماعات الصهيونية للتغاضي عن الصاق الاتهام بليبيا في تلك المرحلة . بيد أن المحاولات المصرية التي بذلت لازالة الخلافات السياسية في العلاقات بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا دفعت بالعناصر الصهيونية الى السعي لتخريب العلاقات بشكل تام . واستثمار عامل الوقت الذي يبدو فيه الجانب العربي في اضعف صوره وحرص اطراف عربية بعينها على السير وفق الشروط الامريكية في محادثات السلام . لكي يتم في تلك الظروف توجيه ضربة عسكرية مؤثرة للجماهيرية الليبية . يتم بعدها اخضاع الجانب العربي بمجمله للهيمنة الامريكية ـ الصهيونية .

ونفت المصادر اية صلة للمسئولين الليبيين الذين وجهت اليهما الاتهامات بالقيام بتلك العملية وقالت ان الشخصين المذكورين كانا يعملان في مكاتب ليبية بالخارج . وان جماعة (اجوش ايمونيم) استطاعت بالتعاون مع المعارضة الليبية جمع معلومات وبيانات تفصيلية عنهما وقدمتها للاجهزة الامريكية والبريطانية .

واشارت المصادر الى انه على ضوء المعلومات التي تضمنها التقرير الصهيوني اعدت بريطانيا والولايات المتحدة تقريرا رسميا زعم ان التخطيط لعملية نسف طائرة بان امريكان يعود الى شهر سبتمبر عام ١٩٨٨ . وان المخابرات الليبية وراء تدبير تلك العملية . واورد التقرير الامريكي ـ البريطاني ان عناصر قيادية في المخابرات الليبية حصلت وبعد اتصالات بشركات سويسرية على اجهزة اليكترونية دقيقة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٨ . وأن هذه الاجهزة استخدمت بشكل مباشر في جهاز التسجيل الذي استخدم في تفجير الطائرة .. واشار التقرير الى ان الشركات السويسرية قدرت في سجلاتها قيمة تلك الاجهزة الاليكترونية باكثر من اربعة ملايين دولار . وأن شراءها تم بهدف تقوية القدرات العسكرية الليبية .

وزعم التقرير الامريكي ـ البريطاني ان ليبيا اتفقت وبعد ثلاثة اشهر من شراء تلك الاجهزة السويسرية عبر عناصر عربية ليبية وأخرى اجنبية للقيام بمهمة نسف الطائرة الامريكية . وحددت تلك العناصر بانها (عراقيان وسوريان واربعة فلسطينيين وأوروبيين) وزعمت انهم تقاضوا مليون دولار مقابل القيام بتلك العملية .. واشار التقرير الى انه وقبيل ثلاثة ايام من تنفيذ العملية ابلغت المخابرات الليبية تلك العناصر بالغائها .

ويقول التقرير الامريكي ان قرار الحكومة الليبية بالتراجع عن العملية في هذا الوقت بالذات يعود الى وصول معلومات المخابرات الليبية تفيد بان العملية تم اكتشافها من قبل عناصر الاستخبارات الامريكية والبريطانية .. وأن المواطنين الاوروبيين هما اللذان قاما بالابلاغ عن تلك العملية . وزعم التقرير الامريكي ان المخابرات الليبية قررت على اثر ذلك اغتيال هذين الشخصين الاوروبيين . وأن عمليات مطاردة واسعة تمت ضدهما في لندن وباريس الا انهما استطاعا الافلات .

ويقول التقرير الامريكي ـ البريطاني ان المخابرات الليبية قررت على اثر ذلك اسناد العملية لعناصر استخبارية تابعة لها .. ولاحاكة التهمة

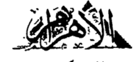
ضد المواطنين الليبيين ذكرت المعلومات الامريكية والبريطانية ان كلا من عبد الباسط المجراحي والأمين خليفة هما اللذان توليا عملية المطاردة للشخصين الاوروبيين ، وانهما كانا على صلة بهما خلال عملية التدريب على نسف الطائرة ، وزعمت انهما قاما بزيارات للعديد من الدول الاوروبية للتنسيق تجاه سبل تنفيذ العملية ..

و أوردت كذلك انهما توليا عملية التعاقد مع الشركات السويسرية لشراء الاجهزة الالكترونية التى استخدمت فى نسف الطائرة ، وأنهما وقعا عقود التوريد بالاحرف الاولى لاسمائهما .

وقالت التقارير المزعومة ان الرائد عبدالسلام جلود والرائد عبدالله السنوسي عقدا أكثر من ستة اجتماعات مع المجراحي وخليفة للتخطيط لتنفيذ هذه العملية ، وانه جرى الاتفاق فى نهاية الامر على نسف الطائرة بواسطة قنبلة الكترونية وضعت داخل جهاز كاسيت ، وتم وضع الجهاز داخل حقيبة ملابس ـ كما تم وفق المعلومات الامريكية البريطانية ـ إلحاق المواطنين الليبيين للعمل باحد مكاتب شركة الطيران الليبية فى الخارج حيث زعمت تولى عبد الباسط المجراحي عملية نقل الحقيبة من ليبيا الى الولايات المتحدة بينما شاركه الأمين خليفة فى وضع الحقيبة على الطائرة المستهدفة .

وتضيف التقارير الامريكية ـ البريطانية أن هدف ليبيا من وراء القيام بهذه العملية هو الرد على الهجوم الامريكي الذى استهدف اراضى الجماهيرية ومنزل العقيد معمر القذافى فى عام ١٩٨٦ و أوصت التقارير باتخاذ ما وصفته بالاجراءات العقابية السريعة بحق ليبيا حتى يتسنى ردع الليبيين تماما ..

وافادت المصادر الى ان تقريرا امريكيا حمل توقيع مستشار الامن القومي الامريكي برونت سكوكروفت تم رفعه للرئيس الامريكي جورج بوش ، حيث عقد اجتماعا عاجلا ترأسه بوش لمناقشة التقرير الذى تطابق مع المعلومات البريطانية المعدة فى هذا الشان ، وفى ضوء ذلك بدأت الحملة الظالمة لتهيئة الاجواء للعدوان العسكرى على ليبيا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: مصر الفتاة

التاريخ: ١٨ نوفمبر ١٩٩١

من المسئول الحقيقي عن تدمير الطائرة الأمريكية ؟ !

المعلومات تؤكد: « جوش امونيم »

الصهيونية هي التي ارتكبت الحادث

قالت مصادر رفيعة المستوى (لمصر الفتاة) ان عناصر صهيونية وعلى رأسها شخصية - يهودية تدعى (روبرت نيدل . تقف مباشرة وراء الحملة الامريكية - الغربية ضد الجماهيرية الليبية ، وكشفت المصادر للمرة الأولى النقاب عن ضلوع جماعة (اجوش ايمونيم) الصهيونية المتطرفة مباشرة في عملية اسقاط طائرة بان امريكان فوق لوكريبي باسكوتلندا في ديسمبر من العام ١٩٨٨ .

وأكدت انها استهدفت من وراء ذلك إلصاق الاتهام بالجماهيرية الليبية كي يتسنى للولايات المتحدة والغرب شن عدوان عسكرى ضد ليبيا والاطاحة بقائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي والذى يمثل وفقا للرؤية الصهيونية احد ابرز المخاطر على الامن الاسرائيلى .

وأكدت المصادر ان جماعات الضغط الصهيونية هي التي وقفت خلف اعداد التقرير الذى قدم للحكومة البريطانية وزعمت فيه ان اثنين من ضباط المخابرات الليبية وهما عبدالباسط المجراحي والأمين خليفة تلقيا تعليمات مباشرة من العقيد معمر القذافي بالقيام بالعملية ..وزعمت كذلك ان العملية تمت تحت الاشراف المباشر للرائد عبدالسلام جلود ورئيس العمليات الخاصة في المخابرات الليبية الرائد عبدالله السنوسى .

وارجعت المصادر بدء اعداد هذا التقرير الكاذب الى اربعة اشهر سابقة . وخاصة عندما بدأت مصر جهودها الوساطية بين ليبيا وكل من بريطانيا والولايات المتحدة ،وهي المجهودات التي استهدفت انهاء الخلاف السياسي المتازم ، وبدء صفحة جديدة في العلاقات .. واشارت الى انه وإزاء التقدم الذى احرزته الوساطة المصرية أجرى روبرت نيدل اتصالاته مع عناصر الموساد الاسرائيلي داخل وخارج (اسرائيل) وتم الاتفاق على العمل من اجل افشال اية مجهودات لتحسين العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة والغرب .. وفي ضوء ذلك تم تجميع المستندات والوثائق التي تزعم قيام ليبيا بعمليات ارهابية وفق التكييف الأمريكي والبريطاني .. وبذل هو وأعوانه مجهودات ضخمة استهدفت اعادة التحقيق في حادث سقوط الطائرة الامريكية والتي راح ضحيتها (٢٧٠) مواطنا .. وفي ضوء ذلك اسفرت تلك المجهودات عن صدور قرار الاتهام



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العرب

التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩١

مجلس الشورى المغاربي يرفض التهديدات الأمريكية

ليبيا كبش الفداء في صفقة الرهائن

نائبان بريطانيان يبديان ارتياحهما لتعيين قاض للتحقيق في قضية «لوكربي»

طرابلس - لندن - «العرب» - دبا - رويتر - اوج - اعلنت ليبيا (ردا على انباء الافراج عن تيري ويت وتوماس سازرلاند في بيروت) انها كانت كبش الفداء في صفقة سرية للافراج عن هاتين الرهينتين الغربيين

وقال التلفزيون الليبي مساء الاثنين ان سبب اتهام ليبيا بتحمل مسؤولية نسف طائرة شركة بان امريكان التي انفجرت فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية منذ ثلاث سنوات هو جعل ليبيا «كبش الفداء في صفقة الافراج عن الرهائن الغربيين»

وقال التلفزيون انه «على الرغم من افتضاح طبيعة هذه الصفقة لتبرئة اطراف عزيزة علينا وبالرغم من ان اطلاق سراح الرهائن من اسرهم يتم على حساب اتهام ليبيا فان ليبيا (البريئة من الارهاب) تقبل دور كبش الفداء في هذه العملية طالما انها تؤدي الى الافراج عن اشخاص ابرياء وتبرئة ساحة اطراف عزيزة علينا»

وذكرت وكالة الانباء السودانية (سونا) في وقت سابق نبأ يقول ان الزعيم السوداني عمر البشير سيؤيد الجماهيرية الليبية في «مواجهة اي عدوان يقع عليها من جانب الاعداء». كما اكد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري تاييد دمشق لليبيا «وانها ستقدم اي شيء يطلب منها للوقوف الى جانب الشعب الليبي العربي».

وقد عينت الجماهيرية الليبية اول امس قاضيا للتحقيق في طلب بريطانيا تسليم اثنين من الليبيين متهمين في حادث نسف الطائرة

وفي لندن الغى برلمانيان بريطانيان زيارة لليبيا بعد ان علما ان طرابلس عينت قاضيا للتحقيق في اتهامات بان عميلين ليبيين فجرا طائرة ركاب فوق لوكربي في سكوتلندا في عام ١٩٨٨ وفي بيان مشترك قال النائبان العماليان المعارضان تام داليل وبيرني جرانت «نشعر بان مكالمتنا التليفونية في نهاية الاسبوع قد اخذت في الاعتبار وان الرد الليبي معقول تماما في هذه الظروف».

ونفت ليبيا اي صلة لها بهذا الحادث. وقالت وكالة الجماهيرية / الليبية / للانباء يوم الاحد الماضي ان هذه الاتهامات ترمي الى ارهاب الشعب الليبي وصرف الانظار عن المشكلات الاقتصادية الامريكية.

من جهة اخرى استقبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد اعضاء مكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي واكد مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي رفضه للتهديدات الامريكية الغربية ضد الجماهيرية الليبية واعرب المكتب في بيان اصدره في ختام اجتماعاته امس بالجزائر عن مساندته ودعمه الكاملين للجماهيرية والداعي الى المنطق والحكمة والعقل

وقرر مكتب المجلس عقد الدورة الثالثة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي في طرابلس.

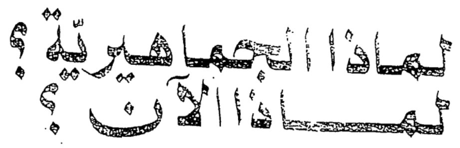
واعرب امس الاول كل من الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الوزراء الايطالي جوليو اندريوتي عن معارضتهما لاستخدام القوة ضد ليبيا فيما يتعلق بالاتهامات الامريكية. وقال متحدث باسم الحكومة الايطالية ان الزعيمين قالا في روما انه ينبغي حل كافة المشكلات المتعلقة بهذه القضية «بالوسائل القانونية».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحقائق

التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩١



لماذا الجماهيرية؟ لماذا الآن؟

تحركت (الماكينة) الاعلامية الغربية بسرعة لالتقاف الموقف الامريكي (والفرنسي) المتهم للجماهيرية بخصوص قضية طائرتي الركاب اللتين وقع تفجيرهما...

ولا بد أن نسجل اولا اننا لا يمكن ان نقبل مبدئيا بقتل المدنيين وهذا الموقف المبدئي يسري على كل المدنيين عربا كانوا او غير عرب لان في ذلك انتهاكا لحقوق الانسان وتعديا على حريته..

ولكن هذا الموقف المبدئي لا يسمح باستغلاله لتغطية هجمة اقل ما يقال فيها انها غريبة...

فهي غريبة اولا لاننا نعرف ان اكثر من تفسير كان واردا في حادثتي طائرتي البانام وايت... ونحن نعرف ايضا ان هذه التفسيرات تنسحب على جهات عدة لم يقع المسم في اشتراكها او عدم اشتراكها في حادثتي التفجير...



والحملة غريبة اذن لأنها توقّف عند تفسير واحد وتتهم الجماهيرية فقط وتجعل منها «المجرم» الذي يشار اليه في المجتمع الدولي. وهي تذكرنا ايضا بما حدث في الخليج وما يحدث للعراق...

والحملة غريبة من جهة اخرى اذ انهاتسمح للضحية (امريكا وفرنسا) بأن تكون الخصم والحكم في نفس الوقت... بينما العرف القانوني والعلاقات الدولية لا تسمح بمثل هذا التمشي الذي من شأنه ان لا يطمئن على مستقبل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد...

فالنظام الدولي الجديد حتى يقنع وحتى يجعل المجموعة الدولية تطمئن له يجب ان يبنى على تعزيز دور المؤسسات الدولية جميعا وعلى تطبيق القانون الدولي بجدية...

فإن انبنى على هيمنة طرف واحد على المجتمع الدولي وسيطرة قراءة واحدة للقانون والشرعية الدولية فإنه لا يمكن الا ان يرفض لكونه سيكرّس هيمنة سلطة «امبراطورية» على العالم...

لكل هذا نقف اليوم متسائلين عن القصد من وراء الحملة على الجماهيرية، ولكل هذا لا نستطيع ان نقبل ان تكون امريكا هي الخصم والحكم في قضية من شأنها المساهمة في المزيد من الاساءة للعرب ولصورتهم ولسمعتهم وليس من شأنها بالطبع ان تخدم السلم والاستقرار في العالم...

حقائق

واشنطن تبحث مع الحلفاء فرض العقوبات الاقتصادية

مبادلات حادة بين عائلات الضحايا وايجلبرجر حول اتهام ليبيا «وحدها» في عملية لوكربي

واشنطن ـ وكالات الانباء : وسط انباء تفيد بان الولايات المتحدة تبحث فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا تبادلت عائلات الضحايا الامريكيين في عملية «لوكربي» عبارات قاسية مع مساعد وزير الخارجية الامريكي لورنس ايجلبرجر حول المتهمين في هذه العملية الارهابية التي اودت بحياة ٢٧٠ شخصا. و تركزت المبادلات بشكل خاص حول اتهام ليبيا وحدها و تبرئة ساحة كل من ايران و سورية، ووصل الامر الى ان دافع ايجلبرجر عن الرئيس الامريكي جورج بوش ضد ما وصفه بانه الايحاء بن بوش «كاذب». فقد ذكرت عائلات الضحايا في حادث تفجير طائرة بان امريكان عام ١٩٨٨ فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية ان الولايات المتحدة تعمل مع حلفائها للاتفاق على فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا.

ولجتمع مسؤولون من وزارتي الخارجية والعدل الامريكيتين ومكتب التحقيقات الفيدرالي مع حوالي ١٠٠ من افراد العائلات في وزارة الخارجية لاطلاعهم على لائحة الاتهام التي صدرت هذا الاسبوع ضد اثنين من المسؤولين الليبيين اتهما فيها بتفجير الطائرة. وقال بول هدسون رئيس منظمة «عائلات بان امريكان ١٠٣ / لوكربي» للصحافيين ليلة امس ان لورانس ايجلبرجر نائب وزير الخارجية قال ان الحكومة الامريكية تبحث خيار العقوبات الاقتصادية.

ونقل هدسون عن ايجلبرجر قوله «ان الرئيس يبحث جميع الخيارات المتاحة وانهم (اي الادارة) يعملون بصورة ثنائية مع دول اخرى لتحديد نوع العقوبات الاقتصادية التي ستفرض على ليبيا».

واضاف هدسون قائلا «وسئل ايجلبرجر اذا كانوا يعتزمون الذهاب الى الامم المتحدة او ما اذا كانوا يعتزمون القيام باي عمل عسكري في الوقت الراهن. وقال نحن نعمل بصورة ثنائية مع دول اخرى، مع حلفائنا من اجل عقوبات اقتصادية». وقد امتنع متحدثون امريكيون عن استبعاد اي خيار بما في ذلك العمل العسكري «لمعاقبة» ليبيا على تفجير الطائرة.

وقال هدسون ان العائلات طالبت ببعض الخطوات الفورية ومنها قطع الروابط الجوية مع ليبيا والغاء الترخيص لشركة الخطوط الجوية الليبية بالعمل وتجميد الارصدة الليبية في الخارج لاستخدامها في تعويض عائلات الضحايا وفرض حظر على الصادرات النفطية وغيرها من الصادرات الليبية.

واضاف قوله ان العائلات لا تؤيد القيام بعمل عسكري ضد ليبيا لانه قد يؤذي ابرياء.

وكان متحدث باسم وزارة الخارجية البلجيكية قد قال ليلة امس ان وزراء خارجية المجموعة الاوروبية سيراجعون سياستهم ازاء ليبيا في بداية الشهر المقبل



بعد اتهام الليبيين بالتورط في تفجير الطائرة.

وتبادلت عائلات الضحايا ملاحظات قاسية مع مساعد وزير الخارجية الامريكي. وقال رئيس الرابطة التي تضم عائلات ضحايا طائرة بان اميركان ان «اشخاصا احسوا بانهم مهانون بعد تعليق ادلى به الرئيس جورج بوش اخيرا حول الاعتداء» وقالوا ذلك لايجلبرجر، الذي شعر «بالغضب» اثر هذه الملاحظات.

وكانت الولايات المتحدة قد اتهمت الإسبوع الماضي ليبيا مباشرة بانها «دبرت الاعتداء» مضيفة انها لا تملك ادلة حول تورط سورية وايران. وعندئذ اكد الرئيس بوش ان هذين البلدين «اتهما عن طريق الخطأ».

وقالت فيكتوريا كوموك التي فقدت زوجها في الكارثة ان «بعض اهالي الضحايا استهجنوا جدا هذا التصريح وقالوا انه من المستحيل الا تكون سورية وايران قد شاركتا في المؤامرة».

ومن جهته اوضح ايجلبرجر امام زائريه ان «رئيس الولايات المتحدة كان واضحا جدا حول عدم تورط سورية وايران في هذه القضية»، واضاف «انكم لا تصفون الرئيس بانه كاذب ولكن موقفكم هذا ربما يعطي الانطباع بانكم تفعلون ذلك». وقال «اريد ان تعلموا اننا (الادارة) لا نكذب على الشعب الامريكي».

واثر ذلك اعلم مساعد وزير الخارجية عائلات الضحايا بان الولايات المتحدة تجري مشاورات مع دول اخرى حول طبيعة العقوبات الاقتصادية التي يجب اتخاذها في حق ليبيا.

ليبيا تطلب اجتماعاً للجامعة

على الصعيد نفسه، ذكرت مصادر دبلوماسية في تونس امس ان ليبيا طلبت عقد اجتماع طارئ للجامعة العربية لبحث الاتهامات الغربية لاثنين من مواطنيها بتفجير طائرة الركاب الامريكية فوق لوكربي.

وقد نفت ليبيا اتهامات واشنطن ولندن لاثنين من عناصر المخابرات الليبية بزرع القنبلة التي نسفت الطائرة التابعة لشركة بان امريكان في الجو في ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٨٨.

وقالت المصادر ان ليبيا تسعى الى عقد اجتماع لوزراء خارجية الجامعة العربية لأخذ موقف مشترك في مواجهة ما وصفته بالتهديدات الامريكية والبريطانية.

ولم يتحدد بعد موعد للاجتماع التالي لوزراء خارجية الجامعة العربية الذي سيعقد في القاهرة.

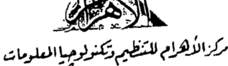
لماذا عدنا ـ بعد هذه النقاط التفصيلية التي استغرقت طويلا ـ الى السؤال الاساسي المطروح الآن بشأن قضية طائرة بان ام. وهو السؤال عن سبب المقاومة العنيدة من جانب الحكومة الامريكية لفكرة عرضها على هيئة قضائية محايدة او دولية... لا تعود هناك صعوبة في فهم السبب.

هل يتصور احد ان تترك الحكومة الامريكية القضاء الدولي او المحايد يبحث في مثل هذه التفصيلات، ويطرح احتمال ان تكون السي. اي. اي. هي الفاعل الرئيسي في الجريمة.. او على الاقل ان لها ضلعا فيها؟

اذا كان من المتصور ان توافق الحكومة الامريكية على ترك القضاء الدولي يؤدي واجبه في مثل هذه الحالة في اي وقت فان هذا التصور لا يصبح واردا بأي حال وجورج بوش المدير الاسبق لوكالة المخابرات المركزية الامريكية والرئيس الحالي، واكثر رؤساء امريكا ارتباطا بالوكالة وبخططها، في مقعده الحالي في البيت الابيض.

ليس لان الرئيس بوش يؤدي دوره الكامل والمفهوم في حماية وكالة المخابرات المركزية الامريكية..

انما ايضا لان وكالة المخابرات المركزية الامريكية تؤدي دورها الكامل في حماية جورج بوش. ■■



□ كان على متن الطائرة المنكوبة ايضا دبلوماسي سويدي يعمل في الامم المتحدة بين مساعدي الامين العام، هو برنت كارلسون، وكان قد انهى لتوه الاتفاقية الخاصة بمنح ناميبيا استقلالها عن جنوب افريقيا. وكان من المقرر ان يصل الى نيويورك في اليوم التالي لحضور التوقيع النهائي على الاتفاقية. وقد تبين على سبيل القطع ان وزير خارجية جنوب افريقيا كان من المقرر ان يكون على الطائرة نفسها متوجها الى نيويورك

للغرض نفسه، ولكنه غير خططه واستقل طائرة اخرى توصل اليها.. ولم يصل كارلسون. اما من الذي حذر وزير خارجية جنوب افريقيا من ركوب هذه الطائرة. فان اصابع الاتهام تشير الى السي. اي. اي.... وتثير في الوقت نفسه تساؤلا: لماذا لم تحذر رجالها على الطائرة نفسها؟

وقد اعترف وزير جنوب افريقيا بيك بوتا، عقب الكارثة، بانه تلقى نصيحة بتجنب الطائرة ١٠٣. ولكنه بعد ذلك امتنع عن الحديث اطلاقا عن واقعة تغييره الطائرة المنكوبة في ذلك اليوم. وقد اعربت اسرة الدبلوماسي كارلسون عن اعتقادها بان الامم المتحدة تلقت بدورها تحذيرا بشان هذه الرحلة.. لكنها لم تبلغ كارلسون به.

□ في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ طلبت شركة «بان امريكان» استدعاء ثماني وكالات رسمية امريكية للمثول للشهادة امام المحكمة. كانت هذه الوكالات هي وكالة المخابرات المركزية الامريكية - وكالة الطيران المدني - وكالة مكافحة المخدرات - مكتب التحقيقات الفيدرالي (المباحث الجنائية) - مجلس الامن القومي - وكالة المخابرات الدفاعية (التابعة للبنتاغون) وزارة الخارجية. وطلبت ان تسلم كل من هذه الوكالات ما لديها من وثائق تتعلق بنسف الطائرة للنظر فيها ضمن وثائق القضايا المدنية المرفوعة ضد الشركة من جانب اسر الضحايا.

وقد تلقت الشركة ردا عنيفا من الحكومة برفض مثول ممثلي هذه الوكالات امام القضاء «لاعتبارات الامن القومي». ورفضت الحكومة الامريكية بالمثل تسليم اية وثائق لديها بهذا الشان للنظر فيها في اثناء محاكمة علنية. وعندما قرر القاضي الموافقة على طلب الحكومة نظر الوثائق في جلسات سرية، فوجيء بان الحكومة امدت المحكمة بوثائق فرضت عليها رقابة ازالت عن طريق تسويد الصفحات كل ما ارادت الحكومة اخفاءه «لاعتبارات الامن القومي». وازالت معها كل امكانية لاستخدام هذه الوثائق كادلة في القضية. وقال القاضي توماس بلات رئيس المحكمة: ان ما تركته الحكومة للقراءة في هذه الوثائق عديم الفائدة تماما. اما عن الاسباب التي شرحتها لي لتسويد الصفحات الى هذا الحد فانني لا املك حرية اعلانها في المرحلة الحالية على الاقل».

□□ خيبة اهالي الضحايا

□ عندما اذاعت «اللجنة الرئاسية للامن الجوي والارهاب» تقريرها في ١٥ ايار (مايو) ١٩٩٠ عن ماساة الطائرة بان ام - ١٠٣ - وكان تقريرا ضخما في اكثر من ١٨٠ صفحة من القطع الكبير احدث رد فعل سلبيا للغاية لدى جميع الذين كان يعنيهم امر تلك الماساة، وخصوصا اهالي الضحايا...

تالفت تلك اللجنة الرئاسية - التي شكلها الرئيس بوش بنفسه - من ان ماكلوغلين وزيرة العمل رئيسة، والسناتور الفونس داماتو والسناتور جون بول هامر شميت، وادوارد هيلداغو من الشخصيات العامة، والسناتور فرانك لوتنبرغ، وجيمس اوبرشار من الشخصيات العامة في ولاية مينيسوتا، ومن العسكريين الجنرال متقاعد توماس ريتشاردز. وبدات عملها - وهو وضع تقرير للرئيس عن كارثة الطائرة - في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩... وانتهت من تقريرها في ايار ١٩٩٠، وكان معنى هذا ان التحقيقات قد انتهت وان اللجنة الرئاسية اطلعت عليها بالكامل قبل ان تضع هذا التقرير.

مع ذلك فان الامر الذي ادهش الجميع واصاب اسر الضحايا بخيبة امل حقيقية هو ان تقرير اللجنة الرئاسية لم يتناول بكلمة واحدة موضوع:

من ارتكب الجريمة؟... وركز كل اهتمامه على: كيف ارتكبت الجريمة؟

وقد ادى ذلك الى مضاعفة الشكوك - بخاصة لدى اسر الضحايا - بان الحكومة الامريكية تخفي شيئا، تتستر بشكل ما على مدبر او مدبري العملية لاسباب لا يعرفها احد الا اكبر المسؤولين.

□ بعد وقت قصير من وقوع كارثة بان - ام لاحظ بعض المحققين وجود شبه كبير بين هذه الحادثة المروعة وحادثة مروعة اخرى سبقتها بثلاثة اعوام بالضبط ففي ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠ سقطت طائرة نفاثة مستاجرة لحساب الجيش الامريكي، فقتل كل ركابها وهم ٤٥٨ من العسكريين الامريكيين من رجال الفرقة ١٠١ المحمولة جوا، كانوا عائدين من شبه جزيرة سيناء حيث كانوا يؤدون دورهم ضمن قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات. وكانت عودتهم بمناسبة قرب اعياد الميلاد.. تماما كما كانت الحال في كارثة طائرة بان ام فوق سكتلندا. ولم يصل الجنود الى الارض الامريكية، انما سقطت الطائرة بهم بعد انفجار رهيب في الجو - في «نيوفاوند لاند» الجزيرة الكندية الواقعة في شمالي المحيط الاطلسي.

وكانت الطائرة تابعة لشركة «خطوط ارو الجوية». والشركة مملوكة سرا - وان كان سرا يعرفه الجميع - لوكالة المخابرات المركزية الامريكية كشركات اخرى كثيرة تخفي وراءها الوكالة نشاطاتها السرية. وطائرات الشركة استخدمت طوال سنوات في عمليات من نوع نقل الاسلحة سرا الى ايران وكذلك في عصابات الكونترا في نيكاراغوا.

وطوال السنوات منذ وقوع كارثة طائرة «ارو» والاتهامات تظهر، في الصحافة الكندية بوجه خاص، تواطؤ حكومة كندا مع السلطات الامريكية في التغطية على اسباب وقوع هذه الكارثة. وقالت الصحف الكندية ان ما قاله المحققون عن سقوط الطائرة بسبب تراكم الجليد على اجنحتها لا يفسر وقوع الانفجار. وان اتهام الجليد هنا يقوم بالدور نفسه الذي قام به اتهام لي هارفي اوزوالد بارتكاب جريمة اغتيال الرئيس كنيدي عام ١٩٦٣. وهي جريمة يعتقد كثيرون ان السي. اي. اي. هي التي دبرتها ونفذتها.

والثاني ان الحكومة الاميركية وضعت في عام ١٩٨٧ خطة كان احد جوانبها يقضي بوضع شحنة مخدرات ومواد محظورة اخرى على طائرة «بان ام» لنقلها من الشرق الاوسط الى الولايات المتحدة ولتسهيل تنفيذ هذه الخطة «تعاونت» الحكومة الاميركية مع مجرمين معروفين ومنظمات ارهابية ومع جهات تتعاطف مع الارهابيين». واكدت الشركة في دعواها ان الحكومة الاميركية كانت تعرف ان هذه العملية تعرض لخطر جسيم ركاب طائرة بان ام وطاقمها وكذلك الطائرة نفسها. ومع ذلك فانها لم تبلغ ابدا الشركة بوجودها (اي بوجود هذه العملية) وكانت النتيجة ان واحدة او اكثر من المنظمات الارهابية استغلت العملية في زرع حقيبة محتوية على قنبلة على طائرة بان ام - رحلة ١٠٣ يوم ١٩٨٨/١٢/٢١».

وكانت التحقيقات التي اجرتها الشركة قد اوصلتها الى «ان فريق وكالة المخابرات المركزية الاميركية في المانيا الغربية هو الذي خلق الفرصة لنسف الطائرة... على امل ان تؤدي مساعدتها في تهريب المخدرات الى نتائج ايجابية في ما يتعلق باطلاق الرهائن الاميركيين... لقد اغمض اريق السي.اي.إي. عيونه عن عملية تهريب هيروين لان العملية نفسها كانت تساعد المخابرات الاميركية في ارسال اسلحة الى ايران، في اطار ما اصبح معروفا باسم «فضيحة ايران غيت».

وعلى الرغم من ان دعوى شركة الطيران ضد الحكومة الاميركية كانت صريحة في اتهامها لوكالة المخابرات المركزية بـ«التواطؤ» الا ان الاعلام الاميركي تجنب تماما في كل ما اذاعه عن هذه الدعوى كل اشارة بالاسم الى الوكالة.

وعمليا فقد اختفى موضوع الدعوى القضائية من الشركة ضد الحكومة الاميركية... وان كانت هناك مصادر تعتقد ان الدعاوى الاخيرة من الحكومة الاميركية ضد اثنين من الليبيين، بالصورة التي وضعت بها تفصيلاتها، تهدف في الاساس الى إفساد الدعوى القضائية بوضع التحقيقات في ظروف وتفصيلات مختلفة تماما عن تلك التي اقامت الشركة على اساسها اتهاماتها للحكومة الاميركية «بالتواطؤ».

غير ان مسالة دور وكالة المخابرات المركزية في كارثة الطائرة اتخذت ابعادا اخرى غير تلك التي ذهبت باتجاه «تسهيل تهريب المخدرات». اذ اثيرت عدة نقاط اخرى:

□ عندما تبين ان هناك اربعة على الاقل (وقالت مصادر لم تثبت صحة معلوماتها منذ صيف العام الماضي ثمانية) من رجال المخابرات الاميركية المختصين بالشرق الاوسط بين ركاب الطائرة، وكانوا عائدين من لبنان، عن طريق فرانكفورت ولندن في طريقهم الى الولايات المتحدة.

احد هؤلاء كان تشارلز ماكي الذي كان يجيد العربية اجادة تامة، وقد ارسله «البنتاغون» - وكان معارا الى الوكالة المركزية من وزارة الدفاع - الى بيروت في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧. وكانت مهمته في بيروت، مع عدد اخر من رجال المخابرات الاميركية، محاولة معرفة اماكن احتجاز الرهائن. وقد تقررت عودته على تلك الطائرة المشؤومة بعدما تبين انه اخفق والاخرين في معرفة مكان اي من الرهائن. لكن مصادر اخرى تقول ان ماكي وزملاءه العائدين قرروا العودة بعدما علموا ان فريقا اخر من زملائهم كان يساعد في عمليات تهريب المخدرات من الشرق الاوسط ويحمي عمليات التهريب بحجة محاولة اطلاق الرهائن.

وتفيد هذه الرواية الاخيرة ان عملاء «السي.اي.إي» في فرانكفورت من الفريق الاخر كانوا يتابعون رحلة الحقيبة القاتلة الى حد انهم التقطوا لها شريط «فيديو» وهي توضع على الطائرة... وقد اتصلوا برؤسائهم ليسالوهم ما العمل عند هذه النقطة. فجاءهم الرد: لا تقلقوا بشانها: لا توقفوها. دعوها تذهب. ففعلوا ذلك (...).

اما لماذا فعلوا ذلك فان التقرير الذي وضع لحساب شركة «بان ام - ١٠٣» يقول ان رجال السي. اي. إي. ارادوا ان لا يوقفوا القنبلة فيكشفوا بذلك عمليتهم السرية. باختصار اثروا ان تنسف الطائرة على ان تنسف العملية السرية. وقيل ان هذا الفريق من رجال المخابرات في فرانكفورت كان يعمل بلا رقابة فعلية من واشنطن... على الطريقة نفسها التي ظهر ان اوليفر نورث كان يسير بها امورا على درجة بالغة الخطورة في السياسة الخارجية الاميركية «من بدروم البيت الابيض» ابان صفقات الاسلحة السرية. وقيل في تفسير ثالث لامتناع المخابرات الاميركية عن وقف صعود القنبلة الى غرفة الحقائب على الطائرة - انهم ظنوا ان السلطات الالمانية ستقوم بهذه المهمة.

□ في اواخر ١٩٩٠ اثير في ايطاليا - في اطار التحقيق في اتهام موجه الى وكالة المخابرات المركزية الاميركية بانها كانت وراء عملية اختطاف واغتيال الدو مورو رئيس الوزراء الايطالي الاسبق عبر تنظيم كانت تموله (اسمه بي - ٢) - ان هذا التنظيم نفسه هو المدبر الحقيقي لعملية نسف طائرة بان ام، رحلة رقم ١٠٣ للتغطية على جوانب من فضيحة «ايران غيت»، وان تمويل هذه العملية تم عن طريق شركة مقرها الرئيسي في بنما... ومن هنا فان عملية غزو بنما كانت تهدف اساسا الى احراق وثائق تثبت تورط المخابرات الاميركية لمصلحة مديرها الاسبق الرئيس بوش في هذه العملية التي اغتالت ٢٧٠ شخصا في لحظة واحدة، وقد تم الغزو في الذكرى الاولى لكارثة الطائرة.

وعلى الرغم من ان هذه النظرية لم تتعزز بادلة - من يستطيع ان يعثر على ادلة ضد السي. اي. إي. اذا كانت تذهب الى حد غزو دولة لاحراق الادلة؟ - إلا ان الصحافي الاميركي جاك اندرسون نشر، بعد وقت قصير من كارثة الطائرة، ان الرئيس بوش ورئيسة الوزراء البريطانية (آنذاك) مارغريت تاتشر اجريا محادثات هاتفية طارئة بشان الحادث واتفقا فيها على «حصر التحقيق في هذه الكارثة من اجل حماية مصالح المخابرات البريطانية والاميركية».

□□ من حذّر الوزير؟

لم سنحت فرصة بعقد مؤتمر صحفي في مقر مركز الصحافة الاجنبية التابع لوكالة الاعلام الاميركية الرسمية اشترك فيه ثلاثة من كبار المسؤولين في وزارة العدل الاميركية. جاي ستيفنز المدعي العام في العاصمة واشنطن، وجيمس رينولدز رئيس القسم الجنائي في وزارة العدل، ونيل كالاغر رئيس قسم مكافحة الارهاب في المقر الرئيسي لمكتب التحقيقات الفيدرالي (اف.بي.اي)، اي المباحث الجنائية. وكان الهدف من هذا المؤتمر الصحفي تقديم معلومات بالصور التوضيحية الى ممثلي الصحافة الاجنبية في الولايات المتحدة لتاكيد صحة الاتهامات الاميركية ضد المواطنين الليبيين.. وتقديم ادلة واضحة على قوة الادلة الجنائية ضدهما... وطبعا الرد على اسئلة الصحافة الاجنبية حول الموضوع.

□□ الصحافيون يعرفون

وجدير بالملاحظة ان عدد الصحافيين الاجانب

الذين اهتموا بحضور هذا المؤتمر الصحفي كان ضئيلا للغاية... على غير العادة في مثل هذه المؤتمرات التي لا يسمح للصحافة الاميركية بحضورها، وتعد من المناسبات القليلة التي تواجه فيها المسؤولون الاميركيون ممثلي الصحافة الاجنبية على حدة. فقد كان عدد الذين حضروا للاستماع الى المسؤولين الثلاثة من وزارة العدل ١٣ فقط في مدينة يعد فيها المراسلون الاجانب اكثر من ٨٠٠ مراسل.

والسبب - كما عبر عنه كثيرون منهم - ان المسؤولين من وزارة العدل لم يقولوا شيئا جديدا... مرات كثيرة عقدوا مؤتمرات صحفية حول موضوع الطائرة بان ام - ١٣٠ وعرضوا الصور نفسها وقدموا الادلة نفسها... كل ما تغير هو صور المتهمين واسماؤهم.

ولقد اضطر المسؤولون في مركز الصحافة الاجنبية في واشنطن لان يتركوا مكاتبهم واعمالهم ليشغلوا المقاعد الاتحادية امام المسؤولين الثلاثة من وزارة العدل... فجلسوا وسط الصحفيين الثلاثة عشر الاجانب.

كانت - اذن - مناسبة، او هكذا افترضنا، لسؤال رجال القانون الاميركيين عن القضية بعدما قال رجال السياسة في البيت الابيض ووزارة الخارجية كل ما قالوه.

وجهنا الى المسؤولين الثلاثة ثلاثة اسئلة باسم «الكفاح العربي»:

● ترددت مرات عديدة في صفحات البيانات التي اعلنتها الحكومة الاميركية بشان هذه القضية في الايام الاخيرة عبارة: ان هذا التحقيق لم ينته باي حال. فلماذا اعلان الاتهام الآن؟ لماذا لم تنتظر السلطات الاميركية لتتضح الصورة باكملها وتعلن الاتهامات بالنسبة لكل من تعتقد ان لديها ادلة ضده في هذه القضية؟

● قلتم ان سلطات التحقيق اعادت بناء الطائرة من اجزائها المتناثرة التي جمعتها من مساحة تربو على ٨٠٠ ميل مربع... فهل فعلا جرت عملية اعادة بناء كاملة - مئة بالمئة - لهذه الطائرة وماذا كان بداخلها من محتويات؟

● لم ترد وزارة الخارجية الاميركية على تساؤلاتنا بشان الاقتراح الخاص بنظر الاتهام امام محكمة دولية او هيئة قضائية محايدة الا بالرفض دون ايضاح لاسباب هذا الرفض. فهل تكون وزارة العدل اقدر على شرح اسباب رفض الحكومة الاميركية هذا الاقتراح الذي طرحته ليبيا على المجتمع الدولي؟

ردا على السؤال الاول قال المسؤولون الثلاثة ان القسم الذي انتهى من التحقيق قاطع في ادلته ضد «المتهمين الليبيين»... وان اية اضافات اخرى - في رايهم - لن تكفي او تغير من الدعوى التي اقيمت ضدهما (...).

ردا على السؤال الثاني قالوا ان عمليات البحث والتجميع المضنية التي استغرقت كل هذه الفترة منذ كارثة الطائرة في (٢٢ كانون الاول - ديسمبر ١٩٨٨) اسفرت عن تجميع نحو تسعين بالمئة من اجزاء الطائرة.. وبالاخص الجزء الذي احتوى على الحقيبة التي كانت بداخلها المتفجرات.

والواقع ان الانطباع الذي لا بد من يكون قد تكون لدى هؤلاء المسؤولين من وزارة العدل الاميركية هو ان الصحافيين الاجانب على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم القومية - وكانت النسبة الغالبة منهم من اليابانيين والاوروبيين - يعكسون في اسئلتهم إدراكا لحرج مركز الحكومة الاميركية في هذه الدعوى... ولقد زاد هذا المؤتمر الصحفي من الشعور بان الادعاءات الاميركية ضعيفة الى حد الهزال، حتى القول بان عملية تجميع اجزاء الطائرة المتفجرة واعادة تركيبها قد استغرق نحو ثلاث سنوات لم يكن صحيحا لان الصور التوضيحية التي عرضها مسؤولو وزارة العدل في المؤتمر الصحفي، وتضمنت صورا للطائرة بعد اعادة تركيب اجزاءها كانت قديمة وسبق ان ظهرت في التقرير الرسمي للجنة الرئاسية بشان «الامن الجوي والارهاب»، وهو تقرير رفعته اللجنة الى الرئيس بوش يوم ١٥ آذار (مايو) ١٩٩٠... اي بعد الكارثة باقل من ١٧ شهرا... وقبل توجيه الاتهام الى الليبيين بـ ١٧ شهرا اخرى.

مع ذلك يبقى السؤال عن السبب الحقيقي الذي يجعل الولايات المتحدة ترفض بهذه الصفة القاطعة - ودون مناقشة - مسالة عرض القضية على هيئة قضائية دولية او محايدة... هذا ما يعيد هنا الى الاذهان قصة ما حدث لقرار محكمة العدل الدولية بادانة الولايات المتحدة بالعدوان لقيامها بتلغيم موانيء نيكاراغوا قبل ٨ سنوات. فهل

الاجابة هي ان الولايات المتحدة لا تريد ان تجد نفسها مرة اخرى امام قرار قضائي دولي لا يعجبها؟ ام ان المسالة لها بعد اخر يبرر هذا الرفض المتعصب؟

□□ تواطؤ اميركي

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ - عشية الذكرى الثانية لكارثة طائرة بان ام - ١٠٣ بدات «شركة بان اميركان للخطوط الجوية العالمية» صاحبة الطائرة المنكوبة اجراءات اقامة دعوى قضائية ضد الحكومة الاميركية متهمة اياها «بالتواطؤ في الكارثة». وقد اقامت الشركة دعواها على اساس اتهامين ضد الحكومة الاميركية· اولهما ان الحكومة الاميركية كانت على علم بان منظمة ارهابية تخطط لمهاجمة احدى طائرات الشركة إما من مطار فرانكفورت الدولي (المانيا) في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، او من مطار هيثرو في لندن في غضون الوقت نفسه. بل ان الولايات المتحدة كانت على علم بان هناك خطة لوضع قنبلة على طائرة بان ام - رحلة ١٠٣ التي تغادر فرانكفورت الى لندن وبالتحديد يوم ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: العرب
التاريخ: ٢٩ نوفمبر ١٩٩١

قائد الثورة تباحث مع مبارك حول "لوكربي"

القذافي يطالب بتدخل الأمم المتحدة

وعرض المسألة على محكمة العدل

نتحدى واشنطن ولندن أن تقدما أدلة ضد ليبيا

لا توجد معاهدات لتسليم المتهمين مع أمريكا وبريطانيا

المقرحي وفحيمة ينكران التهم في مقابلة تلفزيونية

القاهرة - روما - مدريد - واشنطن - «العرب» - أ.ف.ب - رويتر - ق.ن.أ - أوج - اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك مع العقيد معمر القذافي الذي وصل الى الاسكندرية في وقت سابق امس في زيارة مفاجئة لمصر. وتناول الاجتماع الذي استغرق ثلاثة ساعات الاتهامات الموجهة الى ليبيا بتفجير الطائرة الامريكية فوق اسكتلندا عام ١٩٨٨ الى جانب القضايا العربية الراهنة والعلاقات الثنائية.

وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام المصري بان المباحثات تركزت خلال الاجتماع حول موقف ليبيا في ضوء البيان الذي اعلنته كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمملكة المتحدة ونشرته .العرب. امس. وذكر مصدر مصري مطلع ان مصر وليبيا تجريان اتصالات دائمة منذ ان وجهت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اتهامات ضد طرابلس. واعلنت مصر هذه الدول الثلاث بمعارضتها احتمال شن هجوم عسكري على ليبيا. هذا وقد غادر العقيد القذافي الاسكندرية عائداً الى بلاده.

و في حديث الى شبكة تلفزيون مونت كارلو / ايطاليا اعلن العقيد معمر القذافي ان الجماهيرية الليبية لم تسلم الليبيين المتهمين في الاعتداء. واكد القذافي في الحديث الذي اذيع مساء امس والذي اعطت الشبكة فقرات منه الى الصحف الايطالية ان .القانون الليبي شانه شان قانون اي دولة اخرى لا يسمح بتسليم الرعايا الليبيين المشتبه بهم الى سلطات الولايات المتحدة او بريطانيا. واضاف انه لا توجد معاهدة لتسليم المجرمين لان علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا مقطوعة.

وقال القذافي انه لا يوجد اتهام حقيقي ضد الرجلين وانه لم يتم العثور على احدهما. واضاف انه بالنسبة للمدعو عبد الباسط المقرحي فان السلطات الليبية وجدت كثيرا من الليبيين بهذا الاسم وعلى ذلك لم تتمكن من تحديد الشخص المطلوب.

وقال العقيد القذافي ان السلطات طلبت من الليبي الاخر الامين خليفة فحيمة تحمل المسؤولية اذا كان هو الشخص المطلوب. واضاف القذافي قائلا ان فحيمة ابلغ السلطات انه مستعد للمثول امام اي محكمة ولكنه لم يسلم نفسه للولايات المتحدة لان الزعيم البنمي السابق مانويل نورييجا سلم نفسه لها ومصيره غير معروف حتى الان.

وقال القذافي ان التحقيقات مستمرة في ليبيا وتحدى الخبراء الذين يتعين عليهم تقديم ادلتهم امام طرف محايد. واضاف ان واشنطن ولندن قالتا انه لديهما ادلة قاطعة ضد ليبيا وحسب. ووصف ذلك بانه محاولة لخداع الراي العام. وتحدى الزعيم الليبي الولايات المتحدة وبريطانيا ان تقدما ادلة ضد ليبيا.

وطالب بعرض المسالة على محكمة العدل الدولية في لاهاي. وقال القذافي انه في هذه الحالة فان ليبيا ستتحمل مسؤوليتها. واضاف ان ليبيا مستعدة لتقديم مساهمة انسانية لاقارب ضحايا حادث نسف الطائرة شريطة الا ينظر الى ذلك على انه اعتراف بالمسؤولية عنه.

وفي حديث اخر لصحيفة .البايس. الاسبانية نشر امس اعرب العقيد القذافي عن استعداد بلاده لتحمل مسؤولية اي تحقيق تقوم به لجنة دولية محايدة بشان الطائرة الامريكية. وقال ان المحكمة الوحيدة التي يمكن ان يقبل بها هي محكمة العدل الدولية لان المسالة المطروحة تتناول جانبا عن تهديد السلام العالمي. ودعا القذافي بهذاالصدد الامم المتحدة الى ان تتولى بنفسها حل مشكلة الطائرة الامريكية نافيا صحة التهم الامريكية والبريطانية.

من جهة اخرى ذكرت وكالة الجماهيرية للانباء ان الاستاذ احمد الطاهر الزاوي المستشار بالمحكمة العليا والمنتدب في التحقيق في حادث انفجار طائرة البان امريكان الامريكية قد طلب من رئيس هيئة المحلفين العليا بمقاطعة كولومبيا بامريكا والنائب العام في المملكة المتحدة ان يتم تزويده بصورة رسمية بكل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بالحادث او اصدار اوامرهما لتمكينه من الاطلاع عليها في امريكا وبريطانيا او تحديد موعد للقاء معهما لبحث الامر في نطاق القانون.

من جهة اخرى وصف بيان صحفي وزعته البعثة الليبية في الامم المتحدة البيان الامريكي البريطاني المشترك بانه حملة اخرى تتكلم ضد ليبيا. وقالت البعثة الليبية في الامم المتحدة .المطالبة بان تقبل ليبيا المسؤولية الكاملة عن مثل هذه الاعمال الدنيئة ضد الانسانية مرفوضة تماما. وقال البيان الليبي .ان (العدالة المطلقة) لا يمكن ان تتحقق من خلال ادانة طرف ثم طلب اجراء محاكمة في تاريخ لاحق. ان هذه البيانات انما تكشف عن محاولة واضحة للتلاعب بالحقائق والتاثير على الراي العام.

وقالت ليبيا انها عرضت مرارا التعاون سواء مع لجنة محايدة او مع محكمة العدل الدولية واكدت ادانتها لجميع اشكال الارهاب.

وقال البيان .نؤكد الجماهيرية العربية الليبية ان من حق مواطني الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الاطلاع على الحقائق المجردة ونرى انه توجد وسائل لا تحصى للوصول الى الحقائق. غير انه اضاف قوله ان البيان المشترك يبعث على الاعتقاد بان .الحقائق سيضحى بها من اجل ذريعة اخرى للعدوان على ليبيا.

وانكر المقرحي وفحيمة في مقابلتين مع شبكة اي.بي.سي التلفزيونية في طرابلس التهم المنسوبة اليهما. وقال المقرحي .انا على يقين من انني لست كما يقولون. حقيقة انا مثقف. انا رجل مستقيم.. واضاف قوله انه ليس له علاقة بالمخابرات الليبية وانه خلافا لما ذكره قرار الاتهام يعمل في وظيفة بسيطة وليس رئيسا لامن المطارات.

اما المتهم امين خليفة فحيمة الموظف في شركة الخطوط الليبية الذي اتهم من واشنطن بانه سرق البطاقات اللاصقة التي تحدد وجهة الامتعة فاعلن ان هذه البطاقات موجودة على الطاولات، مشيرا الى ان مجميع المسافرين يستطيعون اخذها.

من جهته اعلن امين المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ابراهيم البشارى في المقابلة ذاتها .اننا لسنا ضد اجراء تحقيق ونحن لا نعارض مجيء قضاة امريكيين وبريطانيين شرط ان يحترموا القوانين الليبية..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٣٠ نوفمبر ١٩٩١

اكدت انها لن تسمح باستخدام اراضيها او مواطنيها في عمليات ارهابية

ليبيا مستعدة للتعاون مع واشنطن وباريس ولندن

■ نيقوسيا، باريس، صنعاء، صوفيا - ا ف ب، رويتر - اعلنت ليبيا استعدادها للتعاون مع الاجراءات القضائية التي اتخذت في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ضد ليبيين اتهما بارتكاب اعتداء لوكربي وطائرة «دي. سي. ١٠» التابعة لشركة «اوتا». «في الحدود التي تسمح بها سيادتها». وطلب قاضي التحقيق الليبي في هذه القضية الاطلاع رسميا على ملفي القضية اللذين في حوزة القضاء الاميركي والبريطاني.

ونفت وزارة الخارجية الليبية في بيان لها ان تكون لها اي علاقة مع مجموعات ارهابية واكدت ان ليبيا «لن تسمح باستخدام اراضيها او مواطنيها في عمليات ارهابية».

واكد البيان ان كل الطلبات التي تقدمت بها واشنطن ولندن وباريس «ستلقى كل عناية وستقوم السلطات الليبية المختصة بفحصها والتعامل معها بكل جدية وبما يتفق مع مبادئ الشرعية الدولية بما في ذلك حقوق السيادة واهمية تحقيق العدالة للمتهمين والضحايا». واضاف انه «على رغم ما انطوت عليه بعض البيانات من لغة غير ودية الا ان ليبيا ستتعامل بروح ايجابية مع نص الاتهامين الموجهين لليبيين من قبل الهيئات المختصة في واشنطن ولندن وكذلك البيان الفرنسي المتعلق بطائرة دي. سي. ١٠ الفرنسية».

ودان البيان «كل اشكال الارهاب التي تستهدف المدنيين الابرياء» واكد ان ليبيا «لم ولن تشجع هذه الاعمال غير الانسانية باعتبار ان ليبيا ذاتها كانت ضحية للارهاب». واقترح «حضور لجنة من رجال القانون العرب والدوليين لمتابعة سير التحقيق».

وكانت طرابلس قررت الاسبوع الماضي فتح تحقيق بعدما ابلغت الطلب البريطاني بتسليم المتهمين بتفجير طائرة «بان ام».

اما القضاء الفرنسي فقد حمل ستة ليبيين مسؤولية الاعتداء على طائرة «دي. سي. ١٠» التابعة لشركة «اوتا» في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ فوق النيجر وادى الى مقتل ١٧١ شخصاً.

وصرح الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي اول من امس الخميس ان بلاده لن تسلم الليبيين المتهمين. واشار الى حق بلاده في عدم تسليم رعاياها وفي محاكمتهم على اراضيها. واشارت «وكالة الجماهيرية للانباء» الليبية الرسمية الى ان قاضي التحقيق الليبي الذي عينته طرابلس للتحقيق باعتداء لوكربي طلب رسمياً الاطلاع على ملفي القضية اللذين في حوزة القضاء الاميركي والبريطاني.

ووجه المستشار في المحكمة العليا القاضي احمد طاهر الزاوي طلبه الى «رئيس هيئة المحلفين العليا في مقاطعة كولومبيا (الولايات المتحدة) والى النائب العام البريطاني».

وطلب القاضي من المسؤولين «اما ان يتم تزويده صورة رسمية بكل الوثائق ومحاضر التحقيق المتعلقة بالحادث او اصدار اوامرهما لتمكينه الاطلاع عليها في الولايات المتحدة وبريطانيا او تحديد موعد للقاء معهما لبحث الامر في نطاق القانون». ولم تشر الوكالة الى الطريقة التي نقل بها الطلب.

وختم بيان الخارجية الليبية بان «ليبيا تنظر بايجابية الى الانفراج الدولي وما اشاعه من مناخ يرسخ السلم والامن الدوليين ويؤدي الى بزوغ نظام دولي جديد تتساوى فيه كل الدول ويتم فيه احترام حرية الشعوب وخياراتها وتتاكد فيه مبادئ حقوق الانسان وشرعة الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي».

وفي ردود الفعل، انضمت بلغاريا الى الولايات المتحدة وبريطانيا في المطالبة بان تكشف ليبيا عن تفاصيل دورها المزعوم في تفجير طائرة «بان اميركان» عام ١٩٨٨.

وافادت وزارة الخارجية البلغارية في صوفيا ان وزير الخارجية ستويان جانيف استدعى السفير الليبي محمد علي جامودي ليل الاربعاء والخميس لتسليمه مذكرة تطلب تعاون ليبيا في التحقيقات في الحادث.

وكانت مزاعم ذهبت الى ان بلغاريا دربت عدداً من «الارهابيين الليبيين» اثناء الحكم الذي استمر ٣٥ عاماً للزعيم الشيوعي تيودور جيفكوف الذي خلع من الحكم منذ عامين. ولم تظهر اي ادلة تدعم هذه الادعاءات.

وفي باريس، صرح الامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز ديكويار تعقيباً على رفض العقيد القذافي تسليم الليبيين المتهمين في اعتداء لوكربي الى الولايات المتحدة وبريطانيا بانه «كان يفضل تسوية سلمية». وقال اثر اجتماع مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي آلان بوهير «كل ما هو بعيد عن التوافق يزعجني» مضيفاً «من المؤسف عدم صدور رد ايجابي» من قبل العقيد معمر القذافي.

وفي صنعاء، بث التلفزيون اليمني ان الرئيس علي عبدالله صالح ندد «بالتهديدات الموجهة الى ليبيا» لدى استقباله اول من امس رئيس الوزراء الليبي ابو زيد عمر دورده.

ونقل التلفزيون عن الرئيس اليمني قوله خصوصاً ان اليمن «يندد بالتهديدات الموجهة الى امن ليبيا وسيادتها واستقلالها».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١ ديسمبر ١٩٩١

وزير الخارجية الليبي: بوش عقلاني وبيكر متزن

واشنطن ترفض مقترحات طرابلس وباريس تلوّح بانتقام «غير محدود»

واشنطن - دكار - باريس: «الشرق الاوسط» ووكالات الانباء

رفضت الولايات المتحدة المقترحات الليبية حول المشاركة في تحقيقات مع اثنين من رعاياها المتهمين بحادث لوكربي وجددت طلبها لطرابلس لتسليم المتهمين.

وفي باريس قال وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما في حديث مع صحيفة «ليبراسيون» امس انه «لن تكون هناك حدود للانتقام من الحكومة الليبية اذا ثبت انها مسؤولة عن تفجير طائرتي الركاب الامريكية والفرنسية». واضاف «اذا كانت ليبيا مسؤولة عن هذه الاعمال واذا كانت قد حرضت عليها وامرت بتنفيذها، فان العواقب ستكون على نفس مستوى هذه الجريمة الدولية».

وعلى صعيد اخر ذكر وزير الخارجية الليبي ابراهيم البشاري في حديث مع مندوب وكالة الانباء الفرنسية في دكار حيث يشارك في المؤتمر الوزاري الاسلامي ان السلطات القضائية الليبية ارسلت عبر وزارته رسالة الى نظيرتها الفرنسية، طالبة قيام تعاون بين الجانبين لحل مشكلة حادث تفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر. وأكد وجود وساطات بين ليبيا ولندن وواشنطن تقوم بها دول عربية عدة مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس لكنه لم يكشف الى اي مدى وصلت هذه الوساطات. وكرر الوزير الليبي رفض بلاده تسليم المتهمين.

وقال ردا على سؤال «اذا كانت المسألة بيننا وبين الولايات المتحدة وبريطانيا قضائية فانها تعالج بالطرق القضائية اما اذا كانت مسألة سياسية فاننا ندعو الى الحوار واذا رفضوا فاننا مستعدون للجوء الى الامم المتحدة واذا رفضوا ايضا نلجأ الى الوساطة». وسئل عن سبب هذه «التهدئة» في الموقف الليبي، علما بأن لهجتها كانت حادة في السابق في كل ما يتعلق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة فأجاب «لقد تعاطينا اخيراً مع ادارتين امريكيتين ووجدنا ان هناك اختلافاً في التفكير والنظرة الى الامور بين ادارتي الرئيسين رونالد ريجان وجورج بوش». ووصف الرئيس بوش بأنه رجل عقلاني ووزير خارجيته جيمس بيكر بأنه «شخص متزن».

واعرب البيان ايضا عن تعاطف الدول الاعضاء مع اسر واصدقاء القتلى ودعا المنظمة الدولية للطيران المدنى لمواصلة جهودها من اجل تعزيز امن الطيران المدنى بما فى ذلك القبول الدولى للاتفاقات الدولية المتعلقة بامن الطيران .

وفى الوقت نفسه استنكرت اسرائيل الاتهامات التى وجهتها صحيفة الاخبار المصرية اليها بأن اجهزة المخابرات الاسرائيلية ، الموساد ، وراء حادث تفجير الطائرة الامريكية وقال الون لييل المتحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية : ان اسرائيل ترفض القذف البغيض ، مؤكدا ان مثل هذه الاتهامات لا تفيد العلاقات الطيبة بين مصر واسرائيل ، واضاف الون ان الاتهامات التى نشرتها الاخبار تحوى اساءة بالغة لصورة اسرائيل .

ومن ناحية اخرى اكد مجددا مجهول فى اتصال هاتفى مع احدى وكالات الانباء الغربية مسئولية منظمة حراس الثورة الايرانية عن حادث الطائرة الامريكية ، وهدد المتحدث قيام المنظمة بتدبير اعتداء جديد على الطائرات الامريكية ، ما لم تقم الولايات المتحدة بطرد محمد رضا بهلوى ابن شاه ايران السابق الذى يقيم فى الولايات المتحدة .

الجدير بالذكر ان منظمة حراس الثورة الاسلامية كانت قد اعلنت مسئوليتها عن الحادث بعد يوم واحد من وقوعه .

وفى باريس نفت السفارة الايرانية مجددا اية صلة لايران بالحادث مؤكدة ان هذه الدعايات من فعل اعداء ايران بهدف تسميم الرأى العام وتشويه سمعة ايران .

وفى مكتبان بولاية جورجيا دعا رضا بهلوى ابن شاه ايران السابق ، الولايات المتحدة بالوقوف بحزم فى وجه المتطرفين .

واعرب بهلوى عن اعتقاده بمسئولية منظمة حراس الثورة عن الحادث حتى تجبر الولايات المتحدة على الاعتراض على وجوده . واشار بهلوى الى ان ذلك مؤشر جديد على ان عملاء الزعيم الايرانى اية الله الخومينى يعملون بنشاط فى كل انحاء العالم ، واعرب بهلوى عن اعتقاده بان الحكومة الامريكية ستتصدى بقوة فى وجه الارهاب .

وفى الوقت الذى تواصل فيه فرق التحقيق البريطانية جهودها للكشف عن الجناة ، اكد مسئول فى وحدة مكافحة الارهاب البريطانية ان القنبلة وهى من طراز سيمتكس وضعت فى مطار فرانكفورت بالمانيا الغربية ، وانه من المعتقد ان يكون الجناة قد وضعوها فى حقيبة احد الركاب دون علمه او يكونوا قد صعدوا على متن الطائرة وتركوا حقائبهم مغادرين الطائرة . وقد سارعت الشرطة الالمانية الى نفى هذه الاتهامات ، مؤكدة ان اجراءات الامن فى مطار فرانكفورت من اكثر اجراءات الامن المطبقة فى المطارات العالمية كفاءة ، وقال متحدث باسم المدعى العام ان السلطات الالمانية تحقق فى ان تكون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة ـ مسئولة عن تنفيذ الحادث ، وكانت السلطات الالمانية قد القت القبض على ثلاثة فلسطينيين وعثر بداخل الشقة التى يقيمون فيها ، على شحنة ناسفة من مادة سيمتكس التى يعتقد انها استخدمت فى نسف الطائرة ، ونفى متحدث باسم الجبهة فى دمشق [illegible] مسئولة عن حادث تحطم الطائرة ، وحمل الولايات المتحدة واسرائيل مسئولية الحادث .

ومن ناحية اخرى نفت تشيكوسلوفاكيا امداد المنظمات الارهابية باية انواع من المتفجرات وابدت تشيكوسلوفاكيا استعدادها فى بيان اصدرته وزارة الخارجية لارسال خبراء للمساعدة فى التعرف على القنبلة التى احدثت الانفجار على متن الطائرة .

وقد اشار البيان الى التزام تشيكوسلوفاكيا القاطع بشجب جميع اعمال واشكال الارهاب .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العرب

التاريخ: ٢ ديسمبر ١٩٩١

بيان رسمي ليبي حول الاتهامات الامريكية البريطانية

الجماهيرية تقبل تشكيل لجنة دولية محايدة للتحقيق في حادث لوكربي

طرابلس - ا و ج اصدرت اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بيانا فيما يلي نصه

قامت الادارة الامريكية والحكومة البريطانية باصدار بيان بتاريخ ٢٧ الحدث ١٩٩١ متعلق بالحادث المؤسف الذي ادى الى تحطم طائرة بان امريكان رحلة (١٠٣) فوق قرية لوكربي وهو بيان يؤكد نية مبيتة لتحقيق اهداف سياسية تستهدف النظام السياسي الشعبي بالجماهيرية

ان استخدام وسائل الاعلام سبيلا للتخاطب لا يساعد على حل المشاكل بين الدول وهو سبيل في التعامل لا يمكن اقراره في العلاقات الدولية ذلك ان

الحوار عن طريق القنوات الدبلوماسية هو الاسلوب الامثل والانجح

ولما كان البيان المشترك الامريكي - البريطاني قد قفز الى الاحكام وانبا عن نية مبيتة لعدوان وفرض شروطا محددة فانه لا يستند الى الشرعية الدولية او القانون الدولي ويخالف ميثاق الامم المتحدة

ان قرار اتهام ليبيين في حادث تفجير طائرة بان امريكان (١٠٣) لا يستند على اية ادلة او براهين وان ادانتهما المسبقة عن طريق الاعلام ودون محاكمة عادلة يخالف ما استقر عليه في كافة الدساتير ومواثيق حقوق الانسان وهو ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، اي ان هذا

مجرد اتهام تحاول الادارة الامريكية والحكومة البريطانية ان تقنع العالم عن طريق البيانات ووسائل الاعلام بانه ادانة وحكم قضائي بات

ان موضوع حادث طائرة بان امريكان (١٠٣) اذا كانت المسالة تتعلق

بتطبيق القانون وفقا لاجراءات قضائية فان الجماهيرية ترى ان يتم التحقيق في الموضوع ،متى تعلق بليبيين، وفقا للقانون الاجراءات الجنائية الصادر سنة ١٩٥٣ وذلك عن طريق قاض ليبي للتحقيق وتقبل الجماهيرية ان يشترك معه قضاة من امريكا وبريطانيا في التحقيق وللتاكد من سير الاجراءات بنزاهة وبشكل سليم . وللمنظمات الدولية وجمعيات حقوق الانسان واسر الضحايا ارسال مراقبين او محامين لحضور التحقيق ،كما ان لهذه الدول ان تطلع على سير التحقيق واية جهة اخرى تطلب ذلك، وسوف ياخذ قاضي التحقيق في اعتباره التحقيقات التي سبق اجراؤها في خصوص الحادث بما في ذلك التحقيقات التي تمت في اسكتلندة وولاية كولومبيا

وستتعاون الجهات المختصة في الجماهيرية مع المحققين الاسكتلنديين والامريكيين تعاونا كاملا للوصول الى الحقيقة

ومع ذلك تعلن الجماهيرية من ناحية اخرى قبولها تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة لتولي امر ذلك التحقيق.

ان اتخاذ اي من الاجراءين المشار اليهما اعلاه يقف حائلا دون القفز مباشرة لاصدار احكام على المراد بالمخالفة لقاعدة معترف بها في جميع دساتير العالم ومواثيق حقوق الانسان من ان المتهم بريء الى ان تثبت ادانته.

اما اذا كانت المسالة تتعلق بخلافات سياسية بين الجماهيرية من جهة والولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة اخرى ،وهو ما نعتقده، فان بحث امر هذا الخلاف يجب ان يتم على اساس ميثاق الامم المتحدة ذلك الميثاق الذي يحرم العدوان او التهديد به.. والذي يدعو الى حل الخلافات بالطرق السلمية بما فيها التفاوض فاذا تعذر الحوار المباشر لكون العلاقات الدبلوماسية غير قائمة بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ،بقيامهما من جانب واحد بقطع تلك العلاقات، فان الحوار يمكن ان يتم عن طريق طرف او اطراف اخرى او في نطاق الامم المتحدة.

ان عدم القبول باي من الوسيلتين المشار اليهما والاتجاه الى سبيل البيانات واستخدام وسائل الاعلام لا يؤثر فحسب على الراي العام بشكل خاطيء وغير صادق.. بل ان له مفعوله المؤثر على المحققين والقضاة والمتهمين اذ يمنع المحققين من ان يقوموا بالتحقيق في ظروف نزيهة ومحايدة ويمنع القضاة من ان يقدموا بمحاكمة عادلة.. ويحجب عن المتهم توفر محاكمة عادلة ومنصفة له وهو ما يتعارض مع الحقوق الاساسية للانسان.

ومن ناحية اخرى فان اسلوب البيانات التي ترقى الى درجة الانذار واملاء الشروط.. يخالف بشكل واضح ميثاق الامم المتحدة وهو اسلوب لا يمكن قبوله او اقراره في العلاقات بين الدول ذات السيادة.

ان الجماهيرية باصدارها هذا البيان ترى انها قد وضحت حقيقة الموقف في خصوص حادث طائرة بان امريكان (١٠٣) المؤسف وانها تتمسك بتطبيق وسيادة القانون دون اجحاف بحق من سلط عليهم الاتهام او حق الضحايا الماسوف عليهم وعائلاتهم وذويهم.. كما انها تتمسك بقواعد العلاقات الدولية المعترف بها دون اجحاف بسيادة اي من تلك الدول.

نص الرد الرسمي الليبي على الاتهامات الامريكية البريطانية والفرنسية

الجماهيرية ترفض استخدام اراضيها او مواطنيها في عمليات ارهابية

■ طرابلس ـ العرب: اكدت الجماهيرية العربية الليبية في رد رسمي بعثت به للجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي للجهات الامريكية لبريطانية الفرنسية المختصة على رفض الاتهامات الموجهة لمواطنين ليبيين يما يتعلق بدورهما المزعوم في حادث سقوط طائرة البان امريكان فوق قرية وكربي في اسكوتلندا عام ١٩٨٨.

اطلعت اللجنة الشعبية للاتصال خارجي والتعاون الدولي في جماهيرية العربية الليبية على بيانات الصادرة من كل من الولايات تحدة الامريكية والمملكة المتحدة ؤذلك فرنسا.

وبعد ان تمت دراسة هذه البيانات كد اللجنة على ما يلي:

١ ـ اكدت ليبيا علنا وتعيد ذلك امام الراي العام العالمي ان سياستها تناهض كافة اشكال الارهاب وكافة العمليات الارهابية التي تستهدف المدنيين

الابرياء وانها لم ولن ترتبط باية مجموعة مهما كانت مسمياتها تقوم بهذا العمل غير الانساني. لان ليبيا ذاتها كانت ضحية للارهاب وان العالم سيتاكد يقينا وبشكل عملي محدد وواضح من هذه السياسة. كما ان الجماهيرية الليبية تذكر بانها لن تسمح باستخدام اراضيها او مواطنيها في عمليات ارهابية.

٢ ـ فان ليبيا اقتناعا منها بان السلطات الليبية المختصة قد تسلمت نص الاتهامين الموجهين لمواطنين ليبيين من كل من رئيس هيئة المحلفين العليا لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة والنائب العام للمملكة المتحدة وكذلك البيان الفرنسي المتعلق بطائرة دي سي ١٠ الفرنسية. وان ليبيا سوف تتعامل مع المستندات المذكورة بروح ايجابية بناءة.

٣ ـ وفي هذا الصدد قامت ليبيا بمخاطبة المدعين سالفي الذكر وبموجب كتاب رسمي صادر عن قاضي التحقيق المكلف من قبل السلطات المختصة طالبة فيه اما الاطلاع على محاضر التحقيق المتعلقة بالحادث المؤسف لطائرة بان امريكان ١٠٣ التي سقطت فوق لوكربي او بتحديد موعد للقاء مع المدعين المذكورين لمباشرة ما يلزم من تحقيقات وصولا للحقيقة.

٤ ـ ان كافة الطلبات التي تقدمت بها كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وكذلك الجمهورية الفرنسية سوف تلقى كل عناية حيث ان السلطات الليبية المختصة ستقوم بفحصها والتعامل معها بكل جدية وبما يتفق مع مبادىء الشرعية الدولية بما في ذلك حقوق السيادة واهمية تحقيق العدالة للمتهمين والضحايا.

وان ليبيا ترحب بامكانية حضور لجنة من رجال القانون العرب والدوليين لمتابعة سير التحقيق.

٥ ـ ان ليبيا تنظر بايجابية للانفراج الدولي وما اشاعه من مناخ يرسخ السلم والامن الدوليين ويؤدي الى بروز نظام دولي جديد تتساوى فيه جميع الدول ويتم فيه احترام حرية الشعوب واختياراتها وتتاكد فيه مبادىء حقوق الانسان وشرعية الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ٢ ديسمبر ١٩٩١

تحقيق خاص للـ«الكفاح العربي»
عن خبايا الدور الاميركي في كارثة الطائرة

بوش.. والسي.آي.إي. من يحمي الآخر؟

■ واشنطن:

في خريف عام ١٩٨٣ قامت وكالة المخابرات المركزية الاميركية بتنفيذ خطة تلغيم موانىء نيكاراغوا بهدف عزلها وحرمانها من القدرة على الاستيراد والتصدير. فزرعت في تلك الموانىء اكثر من ٦٠٠ لغم بينما خصصت سفينة اتصالات كبيرة ومجموعة من السفن الصغيرة وزوارق الطوربيد لمراقبة هذه الموانىء من الخارج.

وخلال الاشهر التالية انفجرت الغام في اكثر من عشر سفن اجنبية في موانىء نيكاراغوا. كانت اولها سفينة يابانية . وباقي السفن كانت لدول مختلفة ليس بين صادراتها الى نيكاراغوا اسلحة او معدات عسكرية من اي نوع.

وكانت عملية تلغيم موانىء نيكاراغوا ـ التي تمت من وراء ظهر الكونغرس تماما ـ مخالفة كليا للقوانين الاميركية .. بقدر ما كانت انتهاكا صارخا للقانون الدولي من عدة نواح. اهمها انها خرقت المعاهدات الخاصة بحرية الملاحة في البحار وعندما انضمت الى ضحايا الالغام الاميركية في ميناء «كورينتو» ـ اكبر موانىء نيكاراغوا ـ ناقلة نفط سوفياتية اسمها «لوغانسك»، واصيب خمسة من بحارتها. انفجرت الاعتراضات في الكونغرس... وحاولت الادارة (ريغان في ذلك الوقت) الادعاء بان تلغيم الموانىء كان مسؤولية جماعات الكونترا.

ووصلت الازمة الى مجلس الامن وحال «الفيتو» الاميركي دون صدور قرار ـ وافق عليه الجميع عدا الولايات المتحدة ـ بادانة هذا العمل الاميركي بقوة. وعندئذ رفعت نيكاراغوا الامر الى محكمة العدل الدولية. ووجدت الحكومة الاميركية نفسها مضطرة لاتخاذ موقف لا تقدم عليه اي دولة صغيرة او كبيرة تعتبر نفسها عضوا في المجتمع الدولي وتريد ان تعامل على هذا الاساس. فقد بادرت الى اعلان عدم التزامها باحكام محكمة العدل الدولية.

ففي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ اعلنت محكمة العدل الدولية قرارا باختصاصها بالنظر في اعلان الولايات المتحدة دولة معتدية بالنظر الى الدعوى المقامة ضدها من نيكاراغوا. وفي ١٠ ايار (مايو) ١٩٨٥ اصدرت المحكمة حكما باجماع اصوات قضاتها الدوليين بوجوب توقف الولايات المتحدة عن اية محاولة لمحاصرة موانىء نيكاراغوا او تلغيمها.

وفي اليوم نفسه اعلنت الولايات المتحدة انها غير ملتزمة بحكم محكمة العدل الدولية... وتوالت الاحتجاجات الدولية على واشنطن، حتى من بريطانيا وفرنسا (...).

وردا على هذه الاقتراحات رات الحكومة الاميركية من المناسب ان تعلن في ٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥ انها لن تعود تلتزم تلقائيا باحكام محكمة العدل الدولية «لان اجراءاتها، اصبحت تفسدها الاعتبارات السياسية». من وقتها اصبحت القاعدة المطبقة من جانب الولايات المتحدة ان تقبل ما يتفق مع مواقفها وترفض ما لا يعجبها من قرارات واحكام محكمة العدل الدولية التي هي الجناح القضائي للامم المتحدة، واعلى هيئة للتحكيم الدولي في المنازعات.

وكان هذا الموقف من الاحكام الدولية والقانون الدولي لا يكفي -فان الولايات المتحدة وجدت في الايام الاخيرة فرصة لاظهار رغبتها في ان تكون هي مصدر الاحكام الدولية وسلطة القانون الدولي. وذلك عندما اعلنت رسميا رفضها احالة اتهامها الى اثنين من المواطنين الليبيين بشان تفجير طائرة الركاب الاميركية بان ـ أم ـ رحلة رقم ١٠٣، الى محكمة العدل الدولية او الى هيئة قضائية محايدة... فقد اعلنت باصرار وقطعية ـ على لسان متحدثيها الرسميين، ان السلطة الاميركية هي وحدها المخولة بالنظر في هذه القضية، وانها لا ترى مجالا للتحكيم الدولي.

والواقع ان المسؤولين الاميركيين لم يكلفوا انفسهم عناء تقديم اية مبررات نظرية او عملية لرفض فكرة نظر القضية امام هيئة عالمية محايدة... فعندما سئل الناطق بلسان البيت الابيض مارلن فيتزووتر عن راي الحكومة الاميركية في هذا الاقتراح لم يجب باكثر من القول بانها لا تريد اي اختصاص لقضاء دولي.. وبالمثل كانت اجابة الخارجية الاميركية عن السؤال نفسه مرة ثانية وثالثة.



مرت ثلاث سنوات على حادثة تفجير الطائرة الامريكية، والتحقيق الذي اجري حولها بسرية تامة لم تنشر وقائعه، ولكن ما ظهر منه بطاقات اتهام ضد اطراف عربية وشرق اوسطية. فقد سبق للولايات المتحدة الامريكية ان اتهمت سوريا وايران وها هي الآن تتهم ليبيا.

فما هي حقيقة ما جرى، ولماذا يتبدل المتهم؟

وقعت عملية التفجير عام 1988 وقتل ركاب الطائرة بالاضافة الى احد عشر شخصا من سكان قرية لوكاربي الاسكتلندية. وجرت تحقيقات مدققة وواسعة شملت حطام الطائرة وبقايا امتعة المسافرين، وكشوف اسماء الركاب بدءا من مطار فرانكفورت في المانيا حيث اقلعت الطائرة في بداية الرحلة مرورا بمطار لندن حيث هبطت واقلعت قبيل تفجيرها بقليل. ولم يعلن من نتائج التحقيق شيء. غير ان الحادث ونتائج التحقيق تحولا الى اداة بيد الولايات المتحدة الامريكية تستخدمهما في سياستها الشرق اوسطية.

لماذا لم تعلن نتائج التحقيق، وهل كانت نتائجه «قاطعة» إلى درجة تبدل المتهم ثلاث مرات؟!

في البدء لا بد أن نشير الى طبيعة العقل الذي يدير السياسة الامريكية واستخدامه للوقائع واستثمارها في السياسة الخارجية، فالسياسة «البرغماتية» أو «الذرائعية» كما تترجم الى العربية، تقوم على «المنفعة» وليس على المبدأ أو الحقيقة. فالعقل السياسي الامريكي يقول في قضية الحال: الطائرة تفجرت والركاب ماتوا، فما هي المنافع التي، بغض النظر عن التحقيق ونتائجه، يمكن جنيها امريكيا من وراء استخدام العملية في الصراع السياسي؟ لذا بدأت الادارة الامريكية في استخدام العملية لتحقيق اهداف سياسية، فقد اتهمت سوريا عندما كانت على خلاف معها، قبيل دخول سوريا في التحالف ضد العراق، وهي الآن بصدد الطلب من الكونغرس رفع اسم سوريا من قائمة الدول التي ترعى الارهاب. واتهمت ايران ولكنها الآن بحاجة الى ارضاء ايران وعدم استفزازها للابقاء على موقفها من العراق (الحصار واستخدام قضية الشيعة في الضغط على الحكومة العراقية). لذا لا بد من متهم بديل لتمرير قرار الكونغرس بشأن سوريا فكانت ليبيا.

أما ما علم حول حادثة التفجير من معلومات وتسريبات فأمر خطير ويستحق الانتباه والتدقيق والربط لتشكيل صورة الحادثة ومن وراءها.

واول ما علم ان من بين الركاب الذين قتلوا مجموعة خاصة من المخابرات الامريكية كانت عائدة من بيروت بعد ان قطعت مهمتها هناك (وهي محاولة تمرير الرهائن الامريكيين بعملية كومندوس) بعد ان انفضح امرها عبر مفاوضات جرت بين جهة امريكية وبين الخاطفين واطراف اقليمية اخرى. فقررت العودة الى واشنطن احتجاجا على هذا السلوك المزدوج: ارسال مجموعات لتحرير الرهائن بالقوة والمساومة مع الخاطفين، وفي

جورج بوش

معمر القذافي

نفس الوقت لعقد صفقة للافراج عن الرهائن.

وثاني ما علم عن طريق التحقيق، ان المخابرات الالمانية الاتحادية .في ذلك الوقت، التي تراقب مطار فرنكفورت قد تنبهت الى حركة مشبوهة خلال نقل الركاب والامتعة الى الطائرة وابلغت شكوكها الى وحدة المخابرات الامريكية التي تراقب المطار وان الاخيرة ردت بترك الامور تسير كما هي لأن الامر معروف وتحت السيطرة.

وثالث ما علم ان المخابرات الامريكية قد اتفقت مع مجموعات شرق اوسطية على السماح الاخيرة بتهريب المخدرات الى الولايات المتحدة عبر مطار فرانكفورت مقابل تقديم معلومات سياسية وتنظيمية عن المنظمات «الارهابية» وان ما اشتبهت به المخابرات الالمانية كان عملية شحن مخدرات في حقائب، دون المرور على التفتيش، على ذات الطائرة التي تفجرت.

لمن التي زرع القنبلة؟

هل كانت عملية التفجير ثمرة صراع في المخابرات الامريكية، وان المستهدف من العملية قتل المجموعة السرية التي عملت في بيروت على تحرير الرهائن بالقوة والتي عادت لتتقدم تقريرا واحتجاجا على الجهة التي بدأت في اجراء مفاوضات مع الخاطفين فانشلت عملية تحرير الرهائن؟

ام كانت عملية التفجير احتجاجا من طرف ثالث (الموساد) على عملية المفاوضات بين المخابرات الامريكية وبين الخاطفين لانها لا تريد القيام بتفاهم امريكي مع غير اسرائيل في الشرق الاوسط؟

ام كانت عملية التفجير محاولة من طرف ثالث (اوروبي) لكشف ازدواجية السياسة الامريكية ازاء قضية الرهائن حيث تعلن عدم استعدادها لتقديم تنازل للخاطفين وتنتقد الاوروبيين بعنف على سعيهم لاطلاق الرهائن بتقديم تنازلات للخاطفين او للدول التي ترعاهم؟

اجاب العقيد القذافي «اذا كانت المساهمة في اطار انساني فانه ليس لدينا اي مانع من ذلك ولكن عملية من هذا النوع لا يمكن اعتبارها اعترافا منا بالتورط.. والى جانب ذلك فالاقتراح الذي سنقدمه الى هيئة الامم المتحدة نشير فيه الى ضرورة تعويض اهالي كافة ضحايا الارهاب واذا تحدثنا عن التعويض فانه يجب التحدث عن ضحايا الطائرة الليبية التي اسقطها الاسرائيليون عام ١٩٧٢ وضحايا الطائرة الكورية التي سقطت في الاتحاد السوفيتي وكانت وراءها الاستخبارات الامريكية والطائرة الايرانية التي اسقطتها البحرية الامريكية والطائرة الفرنسية وحادثة لوستيكا وفي النهاية الغارة الامريكية على ليبيا عام ١٩٨٦.

وعن سؤال يتعلق بحادثة لوستيكا وفيما اذا كان هو الشخص المجهول الذي كان على متن الطائرة الليبية المتجهة الى وارسو وكان هو الهدف الذي راح ضحيته ركاب الطائرة الايطالية رد القذافي:

١ - لقد مر وقت طويل وفي العادة كنت باستمرار اقوم بزيارات الى الدول الاشتراكية ولا اعلم اذا كان ذلك مطابق لاحدى رحلاتي ولكن العالم يعرف بان الولايات المتحدة كما اتضح عدة مرات بالاتفاق مع فرنسا (جيسكار ديستان) حاولتا ضرب طائرتي وقتلي وانا مصر على رفع قضية ضد الولايات المتحدة وفرنسا.

وعن سؤال يقول ان العالم يتغير فكيف تفكر ليبيا والقذافي في مواجهة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان حليف العرب المعتاد وبرود العلاقات بينه وبين غورباتشوف قال العقيد القذافي:

٢ - قبل كل شيء لا توجد عداوة بيني وبين غورباتشوف وليبيا لديها علاقات جيدة مع كافة شعوب الاتحاد السوفيتي السابق من شعوب البلطيق الى اوزبكستان.. وفيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة فان ليبيا عضو في اتحاد المغرب العربي والجامعة العربية وان قضية لوكربي هي عملية واضحة من تدبير المخابرات الامريكية وهو عمل يضلل الراي العام العالمي وهو شيء بالتاكيد يزعجني ولكن شخصي لا يبحث عن دعاية ولا مكانة ولهذا السبب قررت ليبيا الدفاع عن نفسها باقتراح نصفه بانه تاريخي وهو يهدف الى الدفاع عن الانسانية جمعاء..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العرب

التاريخ: ٤ ديسمبر ١٩٩١

نص حديث العقيد القذافي لاذاعة مونت كارلو

حادث لوكربي من تدبير المخابرات الامريكية وهدفه تضليل الرأي العام

■ ليبيا تطلب تشكيل محكمة دولية للنظر في القضية

■ امريكا وفرنسا حاولتا اسقاط طائرتي وقتلي وسأرفع دعوى ضدهما

■ طرابلس - ا و ج: بثت اذاعة مونتي كارلو مقابلة مع العقيد معمر القذافي خصصتها للحديث عن التهديدات الامريكية والبريطانية الموجهة الى ليبيا في قضية تفجير الطائرة الامريكية فوق الاراضي البريطانية قبل ثلاثة سنوات.

واستهلت الاذاعة مقابلتها مع القذافي بمقدمة قالت فيها.. ثمة ضغوط من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا على ليبيا من اجل تسليم المتهمين الليبيين بحادثة لوكربي وان ليبيا غير مستعدة للتعاون بشأن طلب التسليم.. والقذافي ينفي ان يكون لدى الامريكيين والانجليز اي دليل قاطع ضد المواطنين الليبيين.

واضافت الاذاعة تقول موفي حديثه طرح القذافي مقترحاته ضد الارهاب الدولي وهي تحتوي على بنود تخص الارهاب الدولي والقضاء على اسبابه ومسبباته وحل المشكلات السياسية المعلقة كما يتناول حقوق الاقليات والمنفيين الى جانب تعويض دولي شامل.. والقضاء على جميع الاسلحة الهجومية ويدعو الى اعادة بناء هيكل الامم المتحدة والى حماية البيئة والتصدي بقوة ضد الامراض الخطيرة وانشاء صندوق دعم دولي.

وردا على سؤال لاذاعة مونتي كارلو حول اتهام ليبيا من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بتنظيم عملية لوكربي وهل هي مستعدة للمثول امام محكمة محايدة.. اجاب القذافي نحن مصرون على ان الدليل ضدنا يجب ان يعرض على محكمة محايدة.. وان الولايات المتحدة وبريطانيا اذا تمكنتا من اثبات ادانة ليبيا فان ليبيا مستعدة لتحمل المسؤولية.. مثلا ان مواطنا ليبيا فقد زوجته او اطفاله او فقد ابيه في غارة ١٩٨٦ وقرر الاخذ بالثار بنفسه هذه اشياء من الممكن ان تحدث وان العملية الغربية قد تتكرر.. واذا هاجموا ليبيا من جديد فانه سيكون هناك مواطنون ليبيون اخرون مستعدون للاخذ بالثار ولا يمكن الاستمرار على هذه الحالة.. ولهذا السبب نطالب بتدخل محكمة دولية.. وان تكون على مستوى هذا الوضع الذي يهدد السلام العالمي وان ليبيا تتوجه الى هيئة الامم المتحدة حتى تقوم بتشكيل هذه المحكمة الدولية.

وقالت الاذاعة ان العقيد «القذافي» ابدى استعداده للتحدث عن قضية لوكربي في هذه المقابلة حيث قال قبل كل شيء انا اسف ان يعود الحديث حول هذه المشاكل في الوقت الذي تتجه فيه الى المفاوضات والانفراج فنحن مسرورون بانتهاء الحرب الباردة والعالم يسير نحو نزع السلاح النووي مثل ما طالبنا في الثمانينات انه لحق شيء ثالث ونحن على ابواب مفاوضات السلام ان يعود الحديث عن الطائرة الامريكية والفرنسية ولا ادري ماذا سيستفيد بوش من تركة ريغان واذا تم فتح هذا الملف بعد اربع سنوات فانه في هذه الحالة يجب فتح ملف الغارة الامريكية على ليبيا وهي عدوان غاشم حيث ان ليبيا كانت بريئة من عملية ملهى برلين ولكن عودة الى الوراء غير مجدية ويجب السير الى الامام وانا اعتقد ان الولايات المتحدة قد خدعت من قبل جواسيس.. ولا ادري لماذا فتح بوش هذا الملف.

وربما لاقتراب انتخابات الرئاسة وربما لضغوط اهل الضحايا وعلى اية حال فان فتح هذه القضية هو عمل غير منطقي وان ليبيا غير مستعدة لتحمل المسؤولية نتيجة قطعة بسيطة من دليل في ايدي الامريكيين والانجليز ومن الممكن اختلاق اي دليل والقول بانه تم العثور عليه بين حطام الطائرة مثل تزوير جواز سفر ليبي والقول بانه عثر عليه بين حطام الطائرة ومن الذي يصدق ذلك بعد مرور اربع سنوات وعن سؤال للاذاعة عما اذا كان مستعدا لتعويض اهالي ضحايا الطائرة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحقائق

التاريخ: ٥ ديسمبر ١٩٩١

قضية الطائرة الامريكية: سياسة الضحايا

• إن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية تجرى تحقيقا حول تقارير تشير إلى أن الارهابيين كانوا فيما يبدو في مقدورهم زرع القنبلة على طائرة بان أمريكان رحلة ١٠٣ ، عن طريق إستغلال عملية سرية للادارة في الشرق الأوسط (ـــــ) ووفقا لترتيب من إدارة مكافحة المخدرات والسلطات الألمانية ستقوم مجموعة من عملاء الادارة بوضع حقائب ،حقائب الهيروين على طائرات بان أمريكان بدون إجراءات التفتيش الأمنية المضادة . وربما إكتشف الارهابيون أن حقائب الهيروين يمكن إدخالها بسهولة الى الطائرات الأمريكية من فرانكفورت كجزء من عملية إدارة مكافحة المخدرات وإستبدال حقيبة تحوى القنبلة بحقيبة الهيروين . .

بان أمريكان تتهم

في إكتوبر ١٩٨٩ ،لجأت شركة . بان أمريكان . تحت إلحاح وضغوط أقارب الضحايا الى الاستعانة بعدد من مؤسسات التحقيق والتحريات . وتوصلت إلى وجود شبكة لترويج المخدرات تديرها الـ سي أي أية (للوصول الى كبار المهربين) بين الشرق الأوسط وأمريكا جرى اختراقها من جانب الارهابيين الذين قاموا بإستبدال لحقائب

في تقرير بان أمريكان هناك تاكيد بان الممثلين المحليين للسي أي أيه ،كانوا على علم مسبق بحدوث إستبدال الحقائب ، وسمحوا بصعود حقيبة المتفجرات إلى الطائرة لحماية الشبكة . ولهذا عمدت الادارة الامريكية لتعمد إخفاء الحقائق وتزييفها ، على مراحل ثلاث :

● **الاولى** : بدأت مع الساعات الأولى في أعقاب إنفجار الطائرة ، حيث لم يتم الاعلان عن الحادث الا بعد ثلاثة أيام . فلماذا عمدت واشنطون المتلهفة دوما على إدانة الارهاب الدولي ولو بدون دليل إلى الانتظار كل هذه المدة ؟ واضح أن السبب الوحيد هو إتاحة الفرصة لتقرير مايجب أن يقال ، ففي ٢٨ ديسمبر ، إشار مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى الحادث بوصفه (مجرد عمل) من أعمال الاجرام .. وتجنب إعتباره عملا ارهابيا .

● **الثانية** · وهي ما أشار اليه كاتب الواشنطون بوست . جاك أندرسون . بإتفاق بوش وتاتشر على إخفاء الحقيقة .

الثالثة : إنكار وجود أي إخفاء للحقائق . وتسريب معلومات مضللة .

وهكذا بعد سلسلة طويلة من اخفاء الحقائق والتدليس يجيء الاتهام الامريكي بلا سند أو دليل كمجرد ذريعة لتوجيه ضربة انتقامية ضد ليبيا .

● تخطيط منظمة ارهابية لزرع قنبلة على متن الطائرة سواء في لندن أو فرانكفورت .

● زرع القنبلة في رحلة يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ بالتحديد .

وتضمن الاتهام الرسمي للحكومة الامريكية أربع إدعاءات من بينها اثنان للتعويض .

وبالفعل تقدمت الشركة استجوابات للحكومة الامريكية في الخامس من فبراير ١٩٩١ ورفضت الحكومة كافة الاستجوابات ولذا ضمنت الشركة صحيفة ادعائها أنها ستقوم برفع دعوى لاجبار الحكومة على تقديم ردود لتلك الاستجوابات والحصول على قائمة الوثائق والمعلومات المتوافرة لديها .

وطبقا لقانون حرية المعلومات حصلت الشركة على رد من الحكومة الفيدرالية بأن لديها مجموعة وثائق تتعلق بتهديدات الارهابيين بالهجوم على مطار فرانكفورت في وقت ما من النصف الثاني من عام ١٩٨٨ .

وتقدم توم موستر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٩ بطلب الى ادارة الامن القومي للحصول على معلومات منها .

● كافة الوثائق التي تتعلق بالتحذيرات والمعلومات الامنية والانذارات .

وغيرها من وسائل الاتصال المتعلقة بخطط التهديد أو الخطط المشكوك فيها حول زرع القنبلة على متن الطائرة خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٨٨ سواء تحذيرات المخابرات الامريكية أو الموساد الاسرائيلية أو المخابرات الالمانية وخصوصا تحذير الموساد قبل الحادث بفترة لاتتجاوز ٤٨ ساعة بان رحلة بان أمريكان هدف لهجوم ارهابي وتحذير المخابرات الالمانية قبل اقلاع الطائرة بتسعين دقيقة من مطار فرانكفورت .

وإزاء إمتناع ادارة الامن القومي عن إمداد الشركة بالوثائق لجأت الى شركة انترفور للمشاركة في الاستجواب الخاص بكيفية وصول القنبلة الى الرحلة ١٠٣ وقدم مدير الشركة السيد جوفال افيف تقريرا بتقصي الوقائع .

تقرير أفيف

اكد التقرير أن احدى وحدات السي اى ايه وهي (السي اى ايه - واحد) قد اكتشفت عملية منظمة لتهريب المخدرات عبر مطار فرانكفورت واستخدمتها بهدف تحرير الرهائن الامريكيين في لبنان وأن القنبلة وضعت على الطائرة عن طريق حامل حقائب تركي في بان امريكان أمام أعين رجال المخابرات الامريكية والالمانية الغربية وأن وحدة الى اى ايه سمحت بوضع الحقيبة مع علمها بوجود قنبلة داخلها وذلك بهدف اغتيال عدد من العملاء الامريكان العائدين من بيروت منهم شارلس دينيس ماكس ماكيو. كيفيين جانون رونالد لاريفير وسجلت المخابرات الالمانية شريط فيديو لنقل الحقيبة .

أدلة الاتهام بين الحقيقة والتزييف

نشرت هذه التفاصيل في كتاب يصدر خلال أيام بعنوان بان امريكان - اتهام ليبيا أم إتهام أمريكا - القصة الحقيقية لتفجير الطائرة الامريكية فوق لوكيربي من اعداد الباحث الغربي ديفيد جونسون ومجموعة من زملائه الباحثين .

ورصد الكتاب بدايات الحملة الاعلامية ضد ليبيا ففي اكتوبر ١٩٩٠ بدأت حملة اعلامية منظمة تركز الاتهام على ليبيا وتحملها مسئولية تفجير الطائرة بان أمريكان - ١٠٣ في ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ والطائرة الفرنسية فوق صحراء تشاد ولافتقارها الى الادلة توقفت بعد أسابيع لكنها تزامنت مع بداية جلسات الاستماع القضائي والعلني في اسكوتلندا حول حادث الطائرة بان أمريكان والتي لم تتوصل لكشف أى شيء يتصل بتحديد شخصية المتهم الحقيقي .

عادت الحملة الاعلامية ضد ليبيا في يونيو ١٩٩١ وشملت عدة منابر اعلامية منها اكسبريس الفرنسية شتيرن. الالمانية وصنداي تايمز البريطانية وهذه المرة كانت تمهيدا لظهور كتاب محاكمة الارهاب لمؤلفه دافيد ليبارد الذي إتهم بالتجسس لصالح الموساد الاسرائيلي فيما بعد .

وتركزت ادلة الاتهام ضد ليبيا في :

- نوع المفجر الذي وجدت بقاياه مكان سقوط حطام الطائرة فوق لوكيربي .

وهذا دليل رحضته تحقيقات شرطة لوكيربي . والتي تسجل في وثائقها عدم العثور على أجزاء كافية من المفجر لتحديد نوعه .

والدليل الثاني يستند الى زعم تقارير المخابرات عقد إجتماع في ليبيا لاتخاذ القرار بتفجير الطائرتين . دونما تقديم تاريخ محدد لمثل هذا الاجتماع .

والمعلومات المخابراتية التي تشير باصبع الاتهام الى ليبيا تستند فقط إلى فينسنت كانسترارو . أحد الخبراء السابقين في السي آي أيه في مقاومة الارهاب . وقائد تحقيقات الوكالة حول قضية الطائرة بان أمريكان . وهو لم يكتشف الدور الليبي المزعوم إلا في أغسطس ١٩٩٠ . وزعم بالتالي أن لقاء ربما جرى في طرابلس في خريف ١٩٨٨ .

وتاريخ كانسترارو ملىء بالمطاعن في نزاهته كرجل مخابرات . فهو الذي تورط مع أوليفر نورث في فضيحة ايران - جيت - وصفقات تسليح عصابات الكونترا في نيكاراجوا . وهو متخصص في تشويه وتزييف المعلومات .

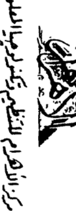
الأدهى من ذلك . أنه عمد في مقابلة أخيرة له مع إحدى شبكات التليفزيون الامريكية إلى إنكار كل مانسب إليه من معلومات حول . الدور الليبي . والتي أسندها له كتاب . محاكمة الارهاب . .

حقيقة الدور الأمريكي

يجيء إتهام ليبيا الآن بعد ثلاث سنوات من التحقيق . تردد إبانها إتهام واشنطون بمحاولة التغطية على قضية الطائرة بان أمريكان . ففي ١١ يناير ١٩٩٠ كتب جاك أندرسون في الواشنطون بوست :

• إن الرئيس بوش ورئيسة الوزراء مارجريت تاتشر قد إتفقا سرا خلال الربيع الماضي (١٩٨٩) على إخفاء حقيقة المسئول عن تفجير طائرة بان أمريكان ١٠٣ فوق لوكيربي باسكوتلندا - ولقد تم إعطاء تعليمات لكبار المسئولين الذين يتولون إجراء التحقيقات بشأن طائرة بان أمريكان .

وفي نوفمبر ١٩٩٠ . أعلنت شبكة تليفزيون) N .b..C (إن بي - سي الامريكية :



التعويض حق لأسر ضحايا الطائرة ولكن ينبغى أن نعرف أولا الجانى الذى نطالبه بالتعويض

مساء السبت الماضى ، اتصل بى السيد / احمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية الليبية ، وابلغنى ان ، الاخ العقيد ، قد اختار الاهرام : لكي يتحدث اليه عن القضايا الساخنة المثارة الآن ـ عالميا وعربيا ـ حول ليبيا ويدلى بارائه فيها ويحدد مواقفه منها ..

وليبيا والعقيد القذافى ، اسمان فى الاخبار ، هذه الايام ، كما نقول نحن بلغة الصحافة عمن يكون محورا لاخبار هامة ومثيرة ، وقد تكررا كثيرا فى الفترة الاخيرة ، بعد توجيه الاتهام الامريكى البريطانى ، بالتنسيق مع فرنسا ـ لها بالمسئولية عن حادثى الطائرتين الامريكية والفرنسية وتجمعت نذر خطيرة فى الافق عن احتمال القيام بعمل ما ضدها ، وتصاعدت الازمة بينها وبين الغرب مرة اخرى بسبب هذا الاتهام الخطير . كما تردد الاسمان ـ عربيا ومحليا وبكثرة ـ خلال انعقاد مؤتمر مدريد للسلام ، وتطايرت انباء متناقضة عن موقف غير مفهوم لبعض القيادات الليبية وللاعلام الليبى من جهود السلام ومن الاطراف العربية المشاركة فيها ، ترددت فيه الكلمات التقليدية التى لاجديد فيها عن ، الخيانة ، و ، الاستسلام ، .. و ، بيع القضية ، .. الخ .

ووجدت فى هذه الدعوة للحوار فرصة لمناقشة صريحة وساخنة حول كل ذلك ، فركبت الطائرة المصرية فى السابعة من صباح اليوم التالى الى طرابلس .. ووصلت اليها فى الحادية عشرة والنصف .

وفى الخامسة من مساء نفس اليوم ، دق جرس التليفون فى غرفتى بالفندق : لأجد مسئولا بالرئاسة الليبية يبلغنى : ان الاخ العقيد سوف يلقانى فى نفس الليلة .. فاستعد .

واستعددت .. وبعد ساعتين حملتنى السيارة الى مقر العزيزية وتهيات لمقابلته .. فجاءنى السيد ابراهيم الرابطى امين عام الخارجية الليبية ، وزير الخارجية ، وابلغنى : اننا سنلتقى بالعقيد خارج طرابلس ـ ودعانى لركوب سيارة اخرى : انطلقت فى ظلام الليل الى جهة اخرى ، وصلت اليها بعد ٤٥ دقيقة .. فوجدت نفسى فى منطقة مزارع وخيام عربية . ودخلت الى احدى هذه الخيام .. وتوجه الرابطى ليحضر مقابلة العقيد ، مع نائب رئيس وزراء مالطة ووزير الخارجية ، وانتهى اللقاء بعد فترة قصيرة ، فدعيت الى خيمة الاخ العقيد واستقبلنى بحرارة وهو يرتدى الملابس البدوية الثقيلة التى تخفف من برودة الجو .

وبعد حديث قصير فى المجاملات المالوفة .. لم يضيع الاخ العقيد وقتا طويلا ، وقال لى على الفور : لقد اخترت الأهرام من بين صحف عربية واجنبية كثيرة . لكى اعلن مواقفى على صفحاتها مما يثار حول ليبيا هذه الأيام ، وذلك لثقتى الكبيرة فى الأهرام وفى امانتها فيما تنقله من اخبار وتصريحات من المسئولين .

ثم بدأ الحوار الصريح الساخن بينى وبينه .

ولاحظت .. ان العقيد القذافى كان خلاله حاضر البديهة .. شديد الذكاء .. يعرف مايريد ان يقوله على وجه التحديد .. ولايتردد فى الاجابة عن اى سؤال مهما كان مثيرا للحرج .

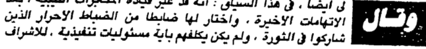
وكانت اسئلتى له بالطبع ، تتناسب مع خطورة الموقف الذى يحيط بليبيا .. ومع حجم النذر التى تتهددها .

كما لاحظت ايضا .. انه هادىء الاعصاب ، ولم ينفعل خلال المناقشة مرة واحدة .. وربما لم ترتفع حرارة انفعاله قليلا إلا حين سالته : عن الاتهامات المثارة ضد ليبيا وضده بالارهاب ، فقال بحرارة : انا ثورى .. ولكننى لست ارهابيا .. وثوريتى علنية ومعروفة للجميع ، اما الارهاب فلا ، فلست ارهابيا وانما انا ضد الارهاب .

وتحدث بنفس الحرارة ايضا ، حين واجهته بما تردد فى الاعلام الليبى ، وعلى السنة بعض القيادات الليبية من اتهامات بالخيانة لمن شاركوا فى مؤتمر مدريد للسلام .. ومن رفض لهذه الجهود الرامية لاعادة الحقوق العربية واقرار السلام عن طريق المفاوضات ، فقال بوضوح : وهل نحن ملكيون اكثر من الملك .
.. اذا كان الفلسطينيون انفسهم ، يريدون ان يجربوا طريق السلام ، فلماذا نعترض نحن ؟!

ولمست من حرارة حديثه ومن حوارى معه ، انه راغب بشدة فى ان يعيد بناء الثقة ، بين ليبيا والعالم الخارجي باسره ، والعالم العربى على وجه الخصوص .. وابلغنى خلال الحوار انه قد اختار قاضيا ليبيا معروفا بالنزاهة والعدل ؛ ليتولى التحقيق فى مسئولية الشخصين الليبيين المتهمين بتدبير حادث الطائرة الأمريكية ، وانه قد تم

التحفظ عليهما ، الى حين انتهاء التحقيق ، واعلن استعداد ليبيا ، لاستقبال اى لجنة تحقيق قضائية دولية او اقليمية ، للتحقيق فى ظروف الحادث وتحديد المسئولية فيه ..



وقال لى ايضا ، فى هذا السياق : انه قد غير قيادة المخابرات الليبية ، بعد الاتهامات الاخيرة ، واختار لها ضابطا من الضباط الاحرار الذين شاركوا فى الثورة ، ولم يكن يكلفهم باية مسئوليات تنفيذية ، للاشراف عليها وادارتها بمفهوم جديد .

واعلن انه سيقدم مبادرة شاملة للامم المتحدة حول الارهاب والاسلحة الكيماوية وتعويض اسر ضحايا الارهاب فى كل مكان .

واستغرق الحوار حوالى ٣ ساعات كاملة .. كان مرافقو العقيد خلالها يغيرون كل فترة ، منقد النار ، الذى تحترق فيه قطع كبيرة من الخشب لبعث الدفء فى المكان الواسع الذى نجلس فيه والذى لم يفلح فى ان يحول دون تجمد اطرافى قرب نهاية اللقاء .

وانتهى اللقاء المثير قرب منتصف الليل ، بعد ان اشار العقيد بيده لمن حاولوا تنبيهه الى تاخر الوقت اكثر من مرة ، طالبا منهم عدم ازعاجه ، وعدت الى فندقى بعد منتصف الليل .

واستطيع ان اقول عن الفترة القصيرة التى امضيتها فى زيارة ليبيا هذه المرة .. اننى قد لمست خلالها عدة ملاحظات هامة لابد من تسجيلها هى :

●● ان شعبية الرئيس مبارك فى الشارع الليبى ، الآن ولدى المسئولين الليبيين ، فى قمتها ، بسبب موقفه العربى المخلص ضد محاولات الانتقام من ليبيا ، وجهوده الصادقة للحيلولة دون اى اجراء عسكرى ضدها من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا .

●● أن المصريين فى ليبيا روحهم المعنوية عالية جدا ، الآن وفى هذه الفترة بالتحديد ، والاسباب معروفة ، فالراى العام الليبى يسجل ، بكل وضوح ، لمصر ولمبارك موقفهما الى جانب ليبيا ضد الأخطار التى تهددتها وضد الاتهامات الموجهة لها .

●● ان المنتجات المصرية تغرق اسواق ليبيا ، فعلا الآن ، حتى ليخيل اليك ، اذا دخلت ، سوبر ماركت ، فى ليبيا ، انك فى محل مصرى وليس ليبيا ، من كثرة مايعرضه من منتجات مصرية ، والفارق الوحيد : هو ان الأسعار مضاعفة .

وتنتهى ملاحظاتى ... ويبدا الحوار مع العقيد معمر القذافى :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٦ ديسمبر ١٩٩١

ليبيا تبدأ التحقيق الاحد والجامعة تتضامن معها

□ طرابلس - من علي نون:
□ القاهرة - من محمد علام:
□ الرياض، باريس، تونس، لندن - «الحياة»:

■ اكدت الجامعة العربية التي عقدت امس اجتماعا طارئا على مستوى المندوبين «تضامنها» مع ليبيا ودعت الى «تفادي» اتخاذ اجراءات اقتصادية او عسكرية ضدها لرفضها تسليم المتهمين بتفجير طائرة «بان اميركان» فوق لوكربي (اسكوتلندا) عام ١٩٨٨. وقالت مصادر ليبية ان القاضي المستشار احمد الطاهر الزاوي سيبدأ الاحد المقبل التحقيق مع المتهمين الليبيين.

الجامعة

في القاهرة، اصدرت الجامعة العربية بعد اجتماعها امس برئاسة امينها العام الدكتور عصمت عبدالمجيد بيانا اكدت فيه تضامنها مع ليبيا ودعت الى «العمل على تفادي اي اعمال عسكرية او اقتصادية ضد ليبيا من شانها تعقيد الموقف المتوتر، بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. واضاف بيان للجامعة ان مجلسها يؤكد «تضامنه مع الشقيقة ليبيا والاشادة بتجاوبها من اجل كشف حقائق هذا الحادث المؤسف» ودعا «الامم المتحدة الى تشكيل لجنة مشتركة» مع الجامعة العربية لدرس كل الوثائق المتعلقة بالحادث طبقا للتعاون القائم بين المنظمتين «مع امكان قبول مشاركة اطراف اخرى بصفة مراقبين واتاحة كل الوسائل الممكنة لتسهيل مهمة هذه اللجنة».

وكان المجلس عقد اجتماعه صباحاً في جلستين استمرتا نحو ١٣٥ دقيقة وراسهما سفير لبنان في القاهرة السيد عبدالرحمن الصلح الذي تراس بلاده الدورة الحالية الرقم ٩٦ لمجلس الجامعة. وبدات الجلسة الاولى بمناقشة مشروع قرار قدمه الدكتور عبدالسلام التريكي مندوب ليبيا لدى الجامعة تضمن دعوة الجامعة الى اتخاذ «موقف موحد من التهديدات الاميركية لليبيا».

وشكلت لجنة رباعية من مندوبي مصر وسورية وسلطنة عمان وليبيا لصياغة القرارات التي اعلنت في الجلسة الثانية التي استغرقت ٣٠ دقيقة.

الى ذلك اعتبر الدكتور عبدالمجيد ان موافقة كل الدول العربية على طلب ليبيا عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة، وحضور ممثلي هذه الدول الاجتماع يعني ان هناك «تجاوبا تاماً منها للاستماع الى وجهة النظر الليبية وتقديراً للموقف العقلاني المتزن الذي اتخذته ليبيا منذ بداية الازمة».

ورحب التريكي اثر الاجتماع ببيان الجامعة وراى انه يعبر عن «تضامن الدول العربية الكامل مع ليبيا وتاييد جهودها لاحتواء الموقف وعدم تصعيده». واضاف «ان هناك ادلة كثيرة على براءة من اتهمتهم اميركا بالحادث وان ليبيا ستقدمها الى اي جهة تحقيق». واكد ان بلاده تدرس الادلة التي قدمتها الولايات المتحدة عن الحادث وكشف ان مالطا نشرت ادلة اخرى تؤكد انه لم يحصل تصدير لحقيبة من دون مسافر من اراضيها في الطائرة التي انفجرت.

مرغ

وعقد عبدالمجيد اجتماعا مع وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية

دوغلاس هوغ الذي يزور مصر، وابلغه قرارات الجامعة الخاصة بليبيا. واكد هوغ اثر اللقاء وجود خلاف في الراي بين بريطانيا والجامعة على تسليم المتهمين في حادثة لوكربي. واشار الى صعوبة تحقيق ما طلبه الامين العام في شان محاكمة المتهمين الليبيين امام محكمة دولية.

اما عبدالمجيد فذكر ان اللقاء كان «مفيدا جدا» وانه استمع الى وجهة النظر البريطانية في الموضوع.

وعقد الوزير البريطاني اجتماعا مع المستشار السياسي للرئيس المصري الدكتور اسامة الباز وبحث معه في الحادثة وعملية السلام في الشرق الاوسط.

رسالة الى الملك فهد

وفي هذه الاثناء تلقى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رسالة امس من العقيد معمر القذافي لم يكشف مضمونها، ونقلها امين اللجنة الشعبية للاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي في ليبيا السيد عبدالمجيد القعود لدى اجتماعه مع الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء في المدينة المنورة امس.

وحضر اللقاء المستشار الخاص للملك فهد السيد ابراهيم العنقري والمستشار في ديوان ولي العهد السيد عبدالمحسن التويجري والقائم بالاعمال الليبي في المملكة السيد الطاهر الدباش.

وهذه الرسالة الثانية التي يتلقاها العاهل السعودي من العقيد القذافي منذ بدء الازمة في العلاقات بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وكان عضو مجلس قيادة الثورة الليبي العقيد مصطفى خروبي نقل الرسالة الاولى لدى زيارته لجدة في ٢٤ تشرين الثاني الماضي. وانتقل الوزير الليبي امس الى ابو ظبي ناقلا رسالة من القذافي الى الشيخ زايد. وقالت وكالة انباء الامارات ان الرسالة تتعلق بقضايا تهم البلدين، لكنها لم تعط اية تفاصيل اخرى.

وفي طرابلس، وجه المستشار محمود مومي القاضي الليبي المكلف التحقيق في سقوط الطائرة الفرنسية فوق النيجر، رسالة الى القاضي الفرنسي الذي يتابع ملف هذه القضية يطلب منه فيها تزويده كل المعلومات والوقائع والحيثيات التي استندت اليها وثيقة الاتهام الفرنسية. وابلغ الى نظيره الفرنسي استعداده التام للتعاون معه ومع الهيئات الفرنسية المختصة من اجل الوصول الى «الحقيقة التامة» في هذا الشان.

وتوقعت المصادر الرسمية الليبية ان يبدا المستشار مرسي الثلثاء او الاربعاء المقبلين التحقيق في سقوط الطائرة الفرنسية.

باريس

وفي باريس، دعا السفير الليبي في فرنسا السيد سعد مجبر في مؤتمر صحافي عقده في مقر السفارة امس الى تشكيل فريق من المحققين الدوليين المستقلين لكشف الحقائق المتعلقة بتفجير طائرة «بان اميركان» فوق لوكربي وطائرة «يوتا» الفرنسية فوق صحراء النيجر. وقال ان مثل هذا الفريق سيتمكن في نهاية تحقيقاته من انصاف كل الاطراف بدءا بذوي الضحايا ومرورا بالدول المعنية ووصولا الى المتهمين الذين سيلاقون محاكمة عادلة اذا دينوا.

ونفى ردا على سؤال لـ «الحياة» وجود صلة قربى بين عبدالله السنوسي المتهم بالتورط في تفجير الطائرة الاميركية والرئيس القذافي واكد ان عمل القضاء في الشرق الاوسط لا يتاثر بعلاقات القربى والعلاقات العائلية.

وكشف اتصالات مباشرة بين ليبيا والحكومة الفرنسية، داعيا الفرنسيين الى ابداء التعاون خصوصا في ضوء استعداد الليبيين لمقابلة اي اقتراح واي مسعى يهدف الى انهاء الازمة باقصى قدر من الانفتاح شرط الا يمس ذلك سيادة اي دولة بما فيها ليبيا.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: مجلة اكتوبر

التاريخ: ٨ ديسمبر ١٩٩١

سؤال الأسبوع

الانذار الأمريكى لليبيا .. هل تقره قواعد القانون الدولى؟!

أحمد عثمان

مصطفى على محمود



أثار الطلب الأمريكي لليبيا بتسليم اثنين من المواطنين الليبيين - عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة - باعتبارهما مسئولين من حادث تفجير طائرة الركاب الأمريكية بان أمريكان أثناء توجهها من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. أثار عددا كبيرا من التساؤلات حول مشروعية هذا الطلب ومدى اتفاقه مع احكام القانون الدولى .. فماذا يقول اساتذة القانون الدولى عن الحدث الذى يمكن أن يفجر الموقف فى الشرق الأوسط ؟!

د . مفيد شهاب استاذ القانون الدولى بجامعة القاهرة ورئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشورى يؤكد أنه ليس من القواعد القانونية بصفة عامة ان تسلم دولة رعاياها لدولة ثانية .. وإنما على الدولة التى تتهم مواطنين من دولة أخرى بارتكاب جرائم ضدها أن تطلب من هذه الدولة الاخرى ان تقوم بمحاكمة مواطنيها بنفسها بعد ان تقدم لها الأدلة والأوراق والمستندات التى تثبت إدانتهم وأن تكون هذه الأدلة قاطعة وليست مجرد شكوك أو شبهات .

اضف إلى ذلك انه لا يجوز لأى دولة ان تهدد دولة أخرى باستخدام القوة بزعم أن بعض مواطنى هذه الدولة قد ارتكبوا جرائم ضدها .. ذلك ان القانون الدولى بصفة عامة يحرم استخدام القوة فى العلاقات الدولية لتسوية أى نزاع إلا فى حالة واحدة فقط هى : الدفاع الشرعى .. ومن ثم حتى لو افترضنا أن ما نحن بصدده هو نزاع دولى بين امريكا وليبيا ، وهو فى الواقع ليس كذلك وانما مجرد مطالبة من أمريكا باستلام مواطنين ليبيين .. أقول حتى لو افترضنا أن هذا نزاع دولى فالأصل الا يسوى الا باحدى الطرق الودية المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة وفقا للمادة (٣٣) التى تنص على ان أى نزاع بين دولتين يجب أن يحل من خلال المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم أو الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية .. ويمكن بطبيعة الحال أن تطلب الولايات المتحدة أن تناقش النزاع الدولى القائم بينها وبين ليبيا من حيث اسبابه وكيفية حله لتصدر الجمعية العامة ما تراه مناسبا من توصيات .. ويمكن أيضا إذا تصورنا أن استمرار سوء العلاقات الليبية الأمريكية أصبح يهدد الأمن العالمى .. ان تعرض الأمر على مجلس الأمن على ان يصدر ما يراه مناسبا من قرارات اعمالا لاحكام الفصل السابع من الميثاق .. هذا فضلا عما يمكن الاتفاق عليه بين أمريكا وليبيا بخصوص هذا الموضوع الذى تهدد أمريكا من خلاله بتصعيد الموقف ، سواء من خلال أن تتفقا على تشكيل لجنة تحقيق محايدة أو أن تتفقا على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية لتصدر حكما ملزما للدولتين من الناحية القانونية المتعلقة بالموضوع .. لأن من المعروف أن اختصاص محكمة العدل الدولية اختصاص اختيارى وليس اجباريا بمعنى أن المحكمة لا تختص بنظر أى نزاع بين دولتين الا إذا وافقت الدولتان [illegible] على عرضه عليها ..

سواء من خلال موافقة مسبقة على نشأة هذا النزاع أو من خلال موافقة لاحقة على نشأة النزاع .. وفى كلتا الحالتين تصدر المحكمة حكما نهائيا ملزما واجب التنفيذ .

ويضيف د . مفيد شهاب أنه مهما كان النزاع بشأن الجريمة التى تنسبها الولايات المتحدة إلى ليبيا ، سواء بقيت فى إطارها كحادثة تتعلق باغتيال أفراد .. أو تحولت إلى نزاع دولى نتيجة ما تدعيه الولايات

المتحدة بأن هؤلاء الأفراد كانوا مدفوعين من ليبيا نفسها كدولة بحيث تقع المسئولية هنا على ليبيا ذاتها وليس المواطنين الليبيين .. حتى على فرض صحة هذا الادعاء وضرورة تحمل ليبيا لمسئوليتها أو على أقصى تقدير من خلال عرض الأمر برمته على الجمعية العامة لتصدر ما تراه مناسبا من توصيات .. أو من خلال عرضه على مجلس الأمن ليصدر ما يراه مناسبا من توصيات طبقا للفصل السادس أو السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

هذا هو حكم القانون أما أن تدخل اعتبارات سياسية لتبعد القواعد القانونية الحقيقية عن الموضوع .. فهذا أمر لا يمكن قبوله .. وإذا كان أى إنسان حر يدين

عمليات الإرهاب وعلى وجه الخصوص خطف الطائرات أو تفجيرها لما فى ذلك من بشاعة لا يمكن اقرارها بأى حال من الأحوال .. بل تقتضى ضرورة تعقب المجرمين ومحاكمتهم وانزال أشد العقوبة عليهم .. وكذلك تضافر كل الدول فى القضاء على كافة صور الأرهاب .. فإنه فى نفس الوقت لا يتم العقاب بشأنها الا فى حدود الالتزام بالشرعية الدولية .. فالخطأ لا يمكن أن يعالج بخطأ .. والجريمة لا يمكن ان تعاقب بعدوان ، وإنما لابد من إعمال القانون وفى إطار الالتزام بمبادئه وحدوده وحدها ..

ولذا فان صوت العقل يقضى بالا تصعد الولايات المتحدة من هذا الموقف والا يكون سببا فى تصعيد التهديد إلى ليبيا ومحاولة ضربها .. الأمر الذى يرفضه كل عربى وكل محب للسلام وكل ملتزم باحكام الشرعية الدولية .. وإنما يجب ان تتم

المعالجة فى الاطار القانونى وبما لا يؤدى إلى خلق حالة توتر فى المنطقة خاصة فى ظل ظروف يسعى فيها المجتمع الدولى بأسره ان يجعل الأمن والاستقرار يسود فى هذه المنطقة من خلال تلك البداية الجادة لمؤتمر السلام منذ ٣٠ اكتوبر الماضى .

ان الانسانية التى سعدت ببدء خطوات مؤتمر السلام .. وبدء التفكير والتأمل فى مستقبل منطقة ليرفرف عليها الأمن وينتهى منها الصراع العربى الاسرائيلى الذى دام سنوات طويلة من خلال تطبيق احكام الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن .. إن هذه البشرية ليؤلمها أن تتصور احتمال خلق توتر جديد فى المنطقة أو اخلال بالأمن فيها من خلال التهديد بعمليات عسكرية ضد ليبيا .. الأمر الذى سينسحب بالضرورة على المنطقة العربية ويؤثر على مسيرة السلام .. إننا نأمل أن ينتصر صوت العقل والا تضع الولايات المتحدة مصداقيتها فى السعى نحو السلام فى مجال التشكيك والتساؤل .. ومن ثم فعليها ان تسعى لحل الموضوع فى الاطار القانونى خصوصا أن ليبيا أبدت استعدادها التام للتعاون من أجل اظهار الحقيقة التى تنشدها جميعا .. سواء من خلال تشكيل لجنة دولية محايدة أو من خلال الالتجاء الى محكمة العدل الدولية أو من خلال أى طريقة سلمية أخرى يتم الاتفاق عليها .

لا أساس له !

■■ د . محمد اسماعيل على استاذ القانون الدولى والكاتب الصحفى يؤكد أن مطلب الولايات المتحدة بتسليم المواطنين الليبيين على أساس انها قاما بنسف طائرة أمريكية لا أساس له من قواعد القانون الدولى ولا من القواعد الجنائية أو المبادىء الجنائية العامة المسلم بها فى كافة الدول .

ذلك ان القضاء الوطنى فى اى دولة هو المختص بمحاكمة المواطنين الموجودين فعلا على أرض الاقليم ؛ لأن هناك قاعدة فى

القانون الجنائى هى شخصية القوانين بمعنى ان مواد قانون العقوبات تطبق على أشخاص المواطنين المقيمين فى الإقليم .. والطلب الأمريكى كان من الممكن اعتباره طلبا مشروعا لو كان المطلوب تسليمهما أمريكيين هاربين ، ولكن لم توجد فى التاريخ دولة قامت بتسليم مواطنيها إلى دولة أخرى . وما تقوم به أمريكا هو نوع من الارهاب موجه ضد دولة صغيرة لمجرد العقاب على موقفها من مؤتمر السلام .

ويضيف د . محمد ان الطلب الذى تقدمت به ليبيا باجراء محاكمة على أرضها طلب مشروع يدخل فى نطاق الحفاظ على السيادة الاقليمية وتؤيده قواعد القانون الدولى ، إلى جانب انها قدمت تنازلا كبيرا بموافقتها على حضور قضاة أمريكيين لهذه المحاكمة ، وهذه الموافقة تؤكد حسن نية ليبيا ورغبتها فى الوصول إلى الحقيقة المجردة . وعلى الولايات المتحدة ان تكون موضوعية فى طلبها ولا تقوم على تفجير الموقف فى الشرق الأوسط فى مناخ يدعو للسلام بين العرب واسرائيل .. انها بذلك تقع فى خطأ سياسى وتحاول أن تعطيه شكلا قانونيا فيتحول إلى خطأ مركب لا أعتقد انه يفوت على الساسة الامريكيين الذين اتسموا فى معالجة الازمات الأخيرة بالحكمة ولا أريد أن أقول والموعظة الحسنة !!

وأخيرا يؤكد أنه ليس من حق الولايات المتحدة اللجوء إلى أى قضاء آخر غير القضاء الليبى لأنه حتى الآن لا يوجد قضاء دولى جنائى وكل القضاء الدولى القائم هو قضاء سياسى يختص بنظر المشكلات الدولية .

بدون قيود !!

■■ ويؤكد د . نبيل أحمد حلمى استاذ القانون الدولى العام بكلية حقوق الزقازيق ان موضوع تسليم المجرمين من الموضوعات التى تحتاج إلى نظرة قانونية .. وقد عقدت الكثير من الدول معاهدات ثنائية تنظم شروط تسليم المجرمين .. ومن خلال هذه المعاهدات المتعددة استقرت بعض قواعد القانون الدولى فى هذا المجال .. فلاشك ان تسليم المجرمين يثور عادة عندما يرتكب احد الاشخاص جريمة فى اقليم دولة معينة ويفر هاربا الى دولة أخرى .. وفى هذه الحالة إذا ثبت ان هذا الشخص هو مرتكب الفعل وصدر حكم قضائى نهائى بعقابه فهنا يجوز للدولة ان تطالب الدولة الاخرى بتسليم هذا المجرم إذا كانت هناك معاهدة تسليم مجرمين أو وفقا للقواعد المستقرة للقانون الدولى ..

هذه القاعدة هى الأصل ولكنها ليست مطلقة بدون قيود تحترم الحريات وتحترم حقوق الانسان وتضع الضمانات اللازمة لعدم اساءة استخدام هذا الحق فى تسليم المجرمين .. ولذلك نجد ان القانون الدولى قد اشترط عدة شروط لإمكان التسليم منها : صدور حكم قضائى نهائى .. وأن يكون الفعل معاقبا عليه قانونا فى الدولتين .. والا يكون هذا الفعل من الجرائم السياسية .. حيث ان معظم الاتجاهات القانونية قد اتفقت على ان المجرم السياسى هو مجرم رأى ولا يجوز تسليمه لانه فى وقت من الأوقات قد يعتبر مجرما .. وفى وقت آخر قد يعتبر بطلا قوميا .. وكذلك لا يجوز تسليم المتهمين فى جرائم عقائدية تأكيدا لحرية العقيدة .

فإذا كان هذا هو مجرى الأمور بصفة عامة .. فقد أقر القانون من ناحية أخرى - والكلام مازال للدكتور نبيل أحمد حلمى - أنه لا يجوز تسليم المجرم إذا فر ووصل إلى دولته التى يحمل جنسيتها لأن هذا يعتبر تفريطا من الدولة من مواطنيها .. ولكنه طالب - القانون - فى نفس الوقت هذه الدولة بضرورة محاكمة هذا المجرم وتوقيع العقوبة اللازمة عليه لأن عدم تسليمه لا يعنى التنصل من العدالة لأن ذلك سيؤدى الى الفوضى الدولية .. وسيمكن بعض الاشخاص كالارهابيين أو خلافهم من المجرمين من الهروب فور ارتكاب جرائمهم فى احدى الدول مستغلين الوقت الذى تستغرقه الشرطة فى معرفة الجانى .. وتكون هذه فرصة لهم لمغادرة البلاد والعودة إلى موطنهم الأصلى إذا كانوا يعتقدون ان هذا سيعفيهم من العقوبة .

ولذلك فقد اعد فقهاء القانون الدولى والقواعد المستقرة على ان هناك التزاما دوليا على الدولة بمحاكمة مواطنيها وعلى الدولة الأخرى ان تقدم المستندات والادلة اللازمة لاثبات ارتكاب الجناة لهذا الفعل .

وبالنسبة لواقعة الطائرة الأمريكية .. فإذا كانت الولايات المتحدة لديها الأدلة الكافية على ان بعض المواطنين الليبيين قد ارتكبوا جريمة تفجير الطائرة فعليها ان تتقدم بالمستندات والشواهد الدالة اللازمة لاثبات التهمة على هؤلاء الاشخاص .. ومن ناحية أخرى فإذا كان هؤلاء الاشخاص مواطنين ليبيين يحملون الجنسية الليبية فان على الجماهيرية الليبية ان تلتزم بمحاكمة عادلة ضد هؤلاء الاشخاص وتتحمل المسئولية كاملة فى ان تكون المحاكمة عادلة لا تنحاز إلى مواطنيها أو ضدهم .. وهنا تكون المسئولية الدولية على الجماهيرية الليبية .

وفى نفس الوقت نجد أنه فى هذه الواقعة لا يوجد حكم قضائى أمريكى ضد هؤلاء الاشخاص .. أى أن الواقعة لم تثبت قضائيا .. والمتهم برىء حتى تثبت إدانته .. فكيف نطالب بتسليم اشخاص ما زالوا أبرياء !!

وهنا لابد ان نتبع قواعد القانون الدولى المستقرة ، وخاصة ان هذا العصر يظهر بالاحداث الدولية انه عصر الشرعية الدولية من خلال مواجهة العالم لانتهاكات العراق فى حرب الخليج .. والانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان ولاحتلال الأرض .. وكذلك مواجهة انتهاكات الديمقراطية فى نقاط كثيرة فى العالم الآن .. ومن ثم فلابد من احترام الشرعية الدولية ..

ابتزاز سياسى !!

■■ ويرى د . عصام بسيم استاذ القانون الدولى بأكاديمية الشرطة عدم شرعية مطالبة أمريكا لليبيا بتسليم مواطنيها خاصة انه لا يوجد أدلة قاطعة على ادانتهم .. وحتى إذا افترضنا - وهذا مجرد افتراض - ان هناك أدلة قاطعة على ان هؤلاء المتهمين هم الذين ارتكبوا الحادث بالفعل .. فليس من حق أمريكا ان تطالب ليبيا بتسليمهم إليها .. لأنه لا يجوز لاى دولة ان تسلم رعاياها إلى دولة أخرى لمحاكمتهم .. كما أنه لا يوجد اتفاقية بين أمريكا وليبيا بشأن تسليم المجرمين .. وحتى على افتراض وجود هذه الاتفاقية أيضا فان جميع اتفاقيات تسليم المجرمين تمنع تسليم المجرمين السياسيين ..

ويؤكد د . عصام بسيم ان تلويح أمريكا باستخدام القوة ضد ليبيا إذا لم تسلم المتهمين يخالف مبدأين أساسيين من المبادىء التى تقوم عليها الأمم المتحدة وهما : حظر استخدام القوة أو بمجرد التهديد باستخدامها فى العلاقات الدولية .. وحل النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات والتوفيق والوساطة والتحكيم والقضاء الدولى (محكمة العدل الدولية) .

ان تهديد أمريكا باستخدام القوة دون الرجوع إلى المنظمة الدولية يعد انتهاكا لنصوص الميثاق ويدخل تحت اعمال الابتزاز السياسى البعيدة تماما عن القانون .. ومن ثم فإن أمريكا حتى الآن هى المذنبة وليست ليبيا !!

على الاطلاق !

■■ ويوضح د . أحمد يوسف الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أن أى عمل خارج عن القانون الدولى والممارسات الدولية يجب ألا يمر دون حساب وتوقيع جزاء إذا ثبتت الإدانة .

ولكن فى اطار هذا المبدأ العام يشير إلى أن هناك آليات معينة يجب ان تتبع حتى يتم التأكد من أن قواعد القانون الدولى تطبق بحياد وحكمه تعزز السلم والأمن الدوليين ولا تقلل منهما .

فمن حق الولايات المتحدة - يضيف - ان تجرى تحقيقا فى الحادث وأن توجه الاتهام لمن تشاء وتسوق الأدلة على صحته . ولكن ان تكون خصما وقاضيا فى نفس الوقت فهذا شيء لا علم لى على الاطلاق بوجود اساس له فى قواعد القانون الدولى .

من هنا فهو يرى ان تتولى الأمر جهة دولية محايدة ، خاصة فى وقت نتحدث فيه كثيرا عن دور الأمم المتحدة . بحيث تصل فى النهاية إلى اثبات أو عدم اثبات الاتهام .. ويشجع على ذلك ان ليبيا أعلنت ادانة الارهاب وأكدت عدم مسئوليتها عن الحادث واستعدادها لقبول تحقيق دولى فيه وهو ما يتفق مع أبسط مقتضيات السيادة الليبية .

كما يشير إلى قاعدة قانونية معروفة هى التناسب بين العقوبة والفعل ، بمعنى انه حتى لو ثبتت ادانة ليبيا فلا يمكن تصور ان يكون الحل العسكرى هو الرد الأمثل على المستوى القانونى أو حتى السياسى .

وحول ما يراه البعض من ان الطلب الأمريكى يبدو نوعا من تصيد الأخطاء أو فتح الملفات القديمة يقول : هناك من يربطون بين هذا الطلب وكون ليبيا « لا تركب القطار الأمريكى » أو يعتبرونه محاولة للموازنة مع موقف أمريكا الأكثر موضوعية نسبيا فى محادثات السلام .. هذا وارد .. ولكن لا نستطيع أن نحكم على النوايا ، وأتصور إمكانية أن نواجه هذا العمل كعمل منفصل له قنواته المنفصلة ففى السياق الأمريكى والبريطانى أيضا لا يمكن التغاضى عن جريمة لمجرد الحفاظ على مناخ سياسى معين .. الطائرة سقطت بالفعل وهناك ضحايا وإذا تغاضت الولايات المتحدة عن الحادث فمن الممكن أن يستغل ذلك ضدها سياسيا فالاحتمال الأول وارد ولكن أرجو أن يتفهم أصحاب وجهة النظر هذه أننا هنا أمام قضية لها استقلاليتها ومسارها المنفصل .

التفسير السياسى !

■■ ويؤكد د . السيد عليوة أستاذ

ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة حلوان أن هذا الطلب لا توجد له أى سوابق فى العلاقات الدولية لكونه يتعارض مع مبدأ سيادة الدولة الذى تتمتع به كافة الدول كبيرها وصغيرها .

ويضيف أن الولايات المتحدة ربما تحاول استثمار المناخ العالمى المناهضى للإرهاب والصاق التهمة بليبيا ، ولكن حتى العرف الدولى لم يتجاوز عند محاكمة الارهابيين مبادئ القانون الدولى من ناحية والاختصاص الإقليمى لكل دولة على كافة مواطنيها من ناحية أخرى .

وعن الموقف الليبى يقول إن ليبيا أبدت حسن النية الكامل بإعلان استعدادها لقبول نوع من التحقيق الدولى المحايد مع عدم المساس بالسيادة الليبية .

وفى رأيه أن « التفسير السياسى » لما يجرى الآن هو محاولة الولايات المتحدة تأكيد انفرادها بالهيمنة على النظام الدولى الجديد من خلال هذا التصرف الذى يأتى فى إطار أسلوب إدارة الأزمات التى أصبحت تستخدمه وتستفيد منه فى الصراعات الدولية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم الآن ، كما يرى أن ذلك من الممكن فهمه فى سياق التطورات الجارية على الساحة الدولية مثل مفاوضات مؤتمر السلام والرغبة فى إضفاء نوع من التوازن على الموقف الأمريكى المتشدد نسبيا مع إسرائيل .

الكابتن !

■ ■ د . محمود مرغنى خيرى أستاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق عين شمس يرى أن هذا الموضوع برمته يعبر عما يمكن أن نسميه التطور الواقعى فى العالم حيث أمريكا تتصرف باعتبارها القوة الوحيدة والمتصرف الوحيد و « الكابتن » فى المجتمع الدولى ! ..

على انه يرى أن هذه الواقعة إن لم تكن لها سوابق قانونية عن أى نوع فإنها لا تخلو من منطق ، فهى تتسق تماما مع سياسة العالم الآن المتمثلة فى النبذ الكامل للإرهاب وقتل الأبرياء ، ولكن الحل الأمثل كما يراه ليس ما تطالب به أمريكا ..

فإذا كان الضغط الأمريكى قد أثمر خضوع ليبيا وقبولها مبدأ التحقيق الدولى فى الحادث فإن الأوفق هو أن يعهد بالموضوع إلى لجنة قضائية محايدة تصل إلى نتائج قانونية وليست سياسية ! فالحقيقة القانونية تتطلب بحثا علميا دقيقا وموثقا بعيدا عن غوغاء السياسة ! .

أما التسليم فهو سابق لأوانه فى هذه المرحلة حيث الأمر لم يخرج من دائرة الاتهامات الموجهة من الجانب الأمريكى ولم يتعد ذلك إلى تقديم أدلة على صحة هذه الاتهامات ، بالإضافة إلى ما يشوب عملية الاتهام نفسها من خلفيات ودوافع سياسية ، فقد كانت أصابع الاتهام موجهة إلى إيران وسوريا ثم تحركت الآن إلى ليبيا دون أسباب واضحة ! ..



الشعور العام

■ ■ ويرجح المستشار محمد سعيد العشماوى رئيس محكمة أمن الدولة أن الأساس الذى تستند إليه الولايات المتحدة فى توجيه هذا الانذار هو الشعور الإنسانى العام بكراهية الارهاب وبأن نسف الطائرات المدنية عمل غير إنسانى خاصة مع انتساب أصحاب الطائرة إلى عدد كبير من الدول .. إلا أنه يؤكد أن أى إنسان عادل لا يوافق على الانذار الأمريكى ، والأصوب هو إجراء تحقيق محايد تقدم فيه الأدلة والقرائن التى وصلت إليها الولايات المتحدة وعلى ضوء هذا التقرير يمكن بيان الإجراء الذى يحسن اتباعه ..

أما موقف ليبيا من حيث رفض تسليم الشخصين فهو فى رأيه موقف سياسى أكثر منه قانونيا . ذلك أن أحكام القانون الجنائى يخول محاكمة شخص أجنبى فى البلد الذى وقعت فيه الجريمة ، فإذا ارتكب ليبى جريمة ضد مصر فى مصر أو خارجها فإن القانون المصرى يجيز محاكمته ، واعتقادى أن طلب أمريكا تسليم المتهمين يستند إلى هذا المبدأ القانونى . أما رفض ليبيا للتسليم فهو عمل سياسى يقصد منع محاكمة مواطنين ليبيين أمام محاكم أخرى خارج ليبيا ، ولعله يتخوف من نتيجة المحاكمة أو من أى اعترافات أو أقوال قد يدلى بها المتهمان فى المحكمة أو خارجها .

ويشير المستشار العشماوى إلى أنه إذا امتنعت ليبيا عن تسليم المتهمين حتى النهاية وسارت الولايات المتحدة أو بريطانيا فى إجراءات المحاكمة غيابيا فإنه يمكن إذا ما صدر حكم بالإدانة أن يعاد طلب المتهمين لتنفيذ الأحكام عليهما .. وفى تقديرى أن الموضوع ليس سهلا ولن يسفر عن حل مقبول فى الوقت القريب إلا باتصالات سياسية مكثفة تستهدف احتواء الغضب العام العالمى ضد الارهاب والحيلولة دون اتخاذ أى أجراء عسكرى ضد ليبيا .

وحول رأيه فيما إذا كان كل هذا المقصود منه التمهيد لضربة عسكرية أمريكية لليبيا يقول : أعتقد أن الولايات المتحدة وبريطانيا جادتان تماما فى اتهام الشخصين الليبيين ، ولا يعنى ذلك أن الاتهام صحيح بالضرورة أو سوف ينتهى إلى إدانة حتمية ، ولكن ما يحملنى على هذا الاعتقاد هو طول إجراءات التحقيق وما كشف عنه فى الصحف الأجنبية ، فضلا عن أن الولايات المتحدة لن تعدم سببا سياسيا آخر للعدوان على ليبيا إذا أرادت . □

مصر لم تنصحنا بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي

البشاري لـ"الحياة": اي هجوم على ليبيا سيخربط كل المنطقة العربية

□ دكار - من راغدة درغام:

■ نفى امين اللجنة الشعبية في المكتب الشعبي الليبي للاتصال الخارجي (وزارة الخارجية) السيد ابراهيم البشاري ان تكون القاهرة نصحت طرابلس بتسليم الليبيين المتهمين بتدبير تفجير الطائرة الاميركية فوق لوكربي (اسكوتلندا). واكد لـ "الحياة" في حديث أجرته معه في دكار حيث حضر الاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ان "اي هجوم عسكري على ليبيا سيخربط كل المنطقة العربية"، وقال ان موضوع تسليم المتهمين الى دولة عربية لم يبحث، نافيا ان تكون اي دولة عربية عرضت الاقتراح على ليبيا، ومعرفته بما تردد عن ان طرابلس حولت اموالا ليبية من الدول الاوروبية الى دول خليجية تحسبا لتجميدها في اطار عقوبات اقتصادية محتملة.

وكرر رفض بلاده تسليم المتهمين الى السلطات الاميركية او البريطانية، معلنا ان طرابلس ما زالت تنتظر رداً رسمياً من واشنطن ولندن على اقتراحها ايفاد قضاة غربيين لمتابعة التحقيق القضائي الليبي والتأكد من نزاهته.

وفي ما يأتي نص الحديث:

● واضح ان الولايات المتحدة وبريطانيا تصران على تسليم الليبيين المتهمين بحادث لوكربي وانتم تصرون على محاكمتهما في ليبيا. فلماذا لا تسلمونهما كي لا تتعرض ليبيا الى عقوبات اقتصادية او ضربة عسكرية لم يستبعدها الرئيس جورج بوش؟

- المسألة لا تتعلق بتسليم شخصين بل بمبادئ في القانون الدولي، ونصوص مهمة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتعامل بين الدول. هذه المبادئ تنص على ان كل دولة مستقلة ذات سيادة لا تسلم مواطنيها الى دولة اخرى الا في حال واحدة هي وجود اتفاق لتبادل المجرمين. ان تسليم مواطن ليبي - سواء هؤلاء الذين تدور حولهم شبهات او يقال انهم متهمون او غيرهم - يلغي تلقائيا سيادة الدولة الليبية واستقلالها.

نحن تسلمنا ورقتي اتهام من القضاة الاسكوتلنديين ومن المدعي الاميركي لكولومبيا في الولايات المتحدة، واستجابة منطقية وعاقلة، مسؤولة وجادة، قلنا لهم ان هناك قضاء في ليبيا وان الجهات المختصة عينت قاضياً. وهذا القاضي باشر اتصالات معهم وقال انه سيفتح محضر التحقيق وسيوقف المتهمين. وهذا ما حصل فوضعهما رهن الاعتقال.

● رهن الاعتقال، وليس في السجن؟

- لا فرق، وهما في السجن.

● في سجن عادي أم في مكان ضيافة؟

- لست أدري أين وضعهم القاضي والمهم انه طبق بحقهما القانون، فاعتقلهما وسجنهما، واتصل بالسلطات (الاميركية والبريطانية) مؤكدا استعداده للتعاون، وان ننطلق من التحقيقات التي اجرتها ومن النتيجة التي توصلت اليها. فلنفترض ان المتهمين مذنبان فعلا. ان قدموا لنا الدلائل والبراهين التي تثبت ادانتهما ثم نبدأ معهما تحقيقا جديا. فاذا بنا سيحاكمان علنا، وأمام كل دول العالم، محاكمة عادلة. واذا برئا امر آخر. فالقضية قضية مبدأ. هل تستطيع الولايات المتحدة من دون وجود اتفاق بيننا وبينها ان تسلمنا مواطنا اميركيا ارتكب جريمة في ليبيا؟ هل تقبل بأن تسلمنا الطيارين الاميركيين الذين اغاروا على ليبيا عام ١٩٨٦ وقتلوا ٤٠٠ مواطن ليبي؟

● الأمران مختلفان، على الأقل من وجهة النظر الاميركية. فهل تقارن بينهما؟

- لا، لا اضع مقارنة بل اضرب مثلا. والمهم ان تقبل الولايات المتحدة

بمحاكمة المتهمين في ليبيا تحت اشراف لجنة دولية، ونحن قبلنا بمشاركة قضاة اميركيين وبريطانيين، وبان تكون المحاكمة علنية وعادلة اذ ليس لدينا ما نتستر عليه.

● وهل تدعون القضاة الاميركيين والبريطانيين وغيرهم للتوجه الى ليبيا للقيام بالتحقيق، ام تدعونهم بعد التحقيق الليبي، اذا اجريت محاكمة علنية؟

– هناك مرحلتان، الاولى هي مشاركة القضاة الاميركيين والبريطانيين ومحامي عائلات الضحايا (في الحادث) لمتابعة التحقيق والتاكد من نزاهته. واذا ثبتت ادانة المتهمين وبدات المحاكمة سيقاضيهما القضاء الليبي في حضور محامين او قضاة مراقبين اخرين لضمان نزاهة المحاكمة.

● حين قدمتم رسميا اقتراح مشاركة قضاة غربيين في التحقيق الآن، واكدتم استعدادكم لبدء التحقيق انطلاقا مما توفر لدى السلطات الاميركية والبريطانية وغيرها من ادلة واثباتات ماذا كان الرد؟

– حولنا هذه الاقتراحات اليهم عبر القنوات الديبلوماسية المتعارف عليها قبل حوالي اسبوع، ولم نتلق ردا حتى الآن. اننا ننتظر الرد الرسمي لاننا لا نعول كثيرا على ما يقال علنا وعبر وسائل الاعلام.

● وماذا أمام ليبيا اذا جاء الرد سلبيا؟

– في كل الاحوال اننا نعمل بالمنطق السائد في هذا العالم. ليبيا تعيش في هذا العالم وهي جزء منه وما ينطبق على الدول الاخرى يسري علينا، ولا نريد ان نعامل معاملة خاصة.

قلنا اننا ضد الارهاب واتخذنا موقف ادانة لعملية لوكربي ونعتبرها جريمة كبيرة، مات فيها ابرياء. قلنا ان المجرم لا بد أن يعاقب حتى لو كان هذين الاثنين (الليبيين). نحن لنا مصلحة في معرفة الحقيقة، فنحن ابرياء ومتهمون. اذن، ليبيا اول الدول التي تريد ان تعرف الحقيقة.

● الهذا السبب، وربما يقينا منكم ان الجواب الاميركي – البريطاني لن يكون ايجابيا، قمتم بتحويل أموال وممتلكات ليبية من الدول الاوروبية الى دول خليجية؟

– لا علم لي باننا حولنا اموالا من الولايات المتحدة واوروبا الى دول في الخليج.

● هذا ما نشر، والسبب كما تردد هو التصرف بسرعة لئلا تصادر الدول المعنية او تجمد الاموال والممتلكات الليبية.

– سمعت عن هذا عبر اوساط اعلامية، لكن لا علم لي بهذه المسالة في شكل دقيق.

● وهل تنفي الخبر لا سيما انك عرفت به؟

– من حق كل دولة ان تتخذ كل الاحتياطات التي تراها مناسبة للدفاع عن مصالحها.

● ماذا قال لكم وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل الذي التقيتم به، عن ازمة ليبيا مع الولايات المتحدة؟ ماذا كانت نصيحته وماذا طلبت منه؟

– لم اطلب شيئا محددا، ناقشنا ما يجري في هذا المؤتمر (الاسلامي) في اطار التشاور لان العلاقات بين ليبيا والسعودية طيبة، وتوجد علاقة خاصة جدا بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وقائد الثورة في ليبيا الاخ العقيد معمر القذافي.

● احدى القضايا التي تطرحونها هنا محاولتكم الحصول على دعم المؤتمر في مواجهة ما تعتبرونه تهديدات اميركية ضد ليبيا فهل حصلتم على الدعم؟

– هناك بيان لجامعة الاقطار العربية ينطوي على تعبير واضح عن التضامن.

● هل تقصد ان الدول العربية تعهدت التضامن مع ليبيا اذا تعرضت لهجوم عسكري او لعقوبات اقتصادية؟

– نص القرار واضح وهو يرفض اي ضغوط اقتصادية وسياسية على ليبيا.

● هل لدى ليبيا تعهدات عربية باتخاذ اجراءات معينة اذا تعرضت ليبيا لاجراءات اقتصادية او لضربة عسكرية؟

– لم نطلب ذلك ولم نصل الى هذه المسالة. لكنني اود ان اشير الى نقطة مهمة هي ان ليبيا دولة عربية ومهمة في قلب الوطن العربي. واذا تعرضت لهجوم عسكري فان هذا سوف يخربط كل المنطقة العربية. بمعنى آخر، الشعوب العربية لن ترضى بتوجيه ضربة لشعب بريء. وبالتالي، فان ذلك قد يؤثر في كثير من الخطط والبرامج التي يتم الآن التحضير لها في المنطقة. اذ لا يعقل ان تحاول الدول الكبرى ايجاد حل دائم وعادل لقضية شعب عربي (فلسطيني) وان تقوم بذبح شعب عربي آخر.

● مصر تحاول ان تلعب دوراً في هذه المسالة سواء كان وساطة او تهدئة او عبر نقل الرسائل بين ليبيا والجهات الغربية المعنية. ما هي نصيحة مصر لكم من هذه المرحلة المتازمة؟

– لقاءاتنا منتظمة مع اخواننا في مصر. كنا اخيراً في الاسكندرية والتقينا الرئيس حسني مبارك وهو ينصح بالتمسك بالقيم وبمبادئ الشرعية الدولية التي نتمسك بها، اصلاً، والحفاظ على ما تدعو اليه هذه المبادئ من ايجاد حلول سلمية لكل مشكلة.

● هل نصحتكم مصر بتسليم المتهمين؟

– لم يحصل هذا ابداً، ولم نسمع به من اخواننا المصريين الذين يعرفون تماماً القانون الدولي ولديهم قضاء عريق ومنظمات لحقوق الانسان، تقول انه لا يجوز تسليم مواطن دولة الى دولة اخرى من دون وجود اتفاق بينهما لتبادل المجرمين.

● ذكرت صحيفة تصدر في السنغال ان المتهمين اعتقلا منذ قبل فترة بتهمة نقل متفجرات وافرج عنهما بعد سجنهما ستة اشهر.

– لم اطلع على هذا الخبر ولا اعتقد بانه صحيح.

● يوجد توجه عالمي جديد دخلت فيه دول عربية عدة وليبيا ما زالت – على الاقل حسب النظرة العامة – معزولة فلماذا، وماذا ستفعلون لفك هذه العزلة والالتحاق بقطار العالم الذي تغير جذريا في السنوات الثلاث الاخيرة؟

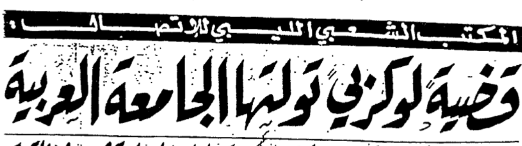
– لا اعتقد بان ليبيا معزولة وهذه دعاية تروجها اوساط الاعلام الغربي.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العرب

التاريخ: ٩ ديسمبر ١٩٩١



المكتب الشعبي الليبي للاتصال:

قضية لوكربي تولتها الجامعة العربية

قاضي التحقيق الليبي: المتهمون تحت الإقامة الجبرية والإعدام لمن تثبت عليه التهمة

مسئول في «السي. أي. إيه»:

الانتخابات سبب الحملة على ليبيا

طرابلس - القاهرة - دكار - لندن - وكالات - «العرب» - قال متحدث باسم اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي أن قضية اتهام ليبيا المزيف قد تولته الجامعة العربية والامم المتحدة اعتبارا من يوم ٥ ديسمبر بصدور قرار الجامعة العربية بهذا الخصوص.

واضاف المتحدث انه «جرى تشكيل لجنة من الجامعة العربية والامم المتحدة لتولي هذه القضية بعد ان تاكدت براءة ليبيا ووقوف العالم معها في وجه الارهاب الامريكي السافر وبعد ان احترقت كل اوراق امريكا وبريطانيا .. وامام الحقائق الدامغة التي فشلوا في مواجهتها التجأت امريكا الى الشتيمة المقذعة والتجأت بريطانيا الى لغة التهديد والوعيد».

وصرح الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية بان مجلس الجامعة سيعقد اجتماعا اليوم الاثنين على مستوى المندوبين الدائمين بمقر الامانة العامة بالقاهرة. ويناقش الاجتماع اخر تطورات الموقف بالنسبة للاتهامات الامريكية البريطانية.

وقال امين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ابراهيم محمد البشاري امس الاحد أن ليبيا ستقدم الى المحاكمة اثنين من مواطنيها تتهمهما بريطانيا والولايات المتحدة بنسف طائرة شركة بان امريكان فوق سكوتلندا عام ١٩٨٨. وقال البشاري الموجود في دكار لحضور القمة الاسلامية ان قاضيا ليبيا يتولى التحقيق في الاتهامات واضاف ان ليبيا رفضت مطالب بريطانيا والولايات المتحدة بتسليم الرجلين لان هذا سيتعارض مع السيادة الليبية. واستدرك بقوله «السلطات القضائية الليبية ستحاكمهما. واذا ثبتت ادانتهما فسوف يعاقبان. واذا كانا غير مذنبين فسوف تثبت براءتهما».

وفي القاهرة حذر المندوب الدائم لليبيا لدى الجامعة العربية علي التريكي امس الاول من احتمال وقوع «عملية عسكرية» ضد بلاده التي تتهمها دول غربية بالارهاب. ورأى انها ستشكل «عملا خطيرا جدا لكل المنطقة». وقال التريكي في مؤتمر صحافي ان «ميثاق الامم المتحدة يحظر اللجوء الى القوة لحل المشكلات». واضاف ان ليبيا ستستمر في موقفها «بضبط النفس». واكد ان بلاده مستعدة «للقبول بـ نتائج التحقيق الذي تقوم به لجنة دولية في اطار الجامعة العربية والامم المتحدة». واضاف ان ليبيا توافق على «تعيين هاتين الهيئتين لاي قاض سواء كان امريكيا او فرنسيا او ايطاليا للتوصل الى تسوية هذه القضية بالوسائل السلمية».

بدوره قال القاضي الليبي احمد الطاهر الزاوي المستشار بالمحكمة العليا الذي يحقق مع الرجلين المتهمين من الولايات المتحدة وبريطانيا انهما يواجهان احتمال الحكم عليهما بالاعدام اذا ادانتهما محكمة ليبية. وقال الزاوي للصحفيين امس الاحد ان المواطنين عبد الباسط علي محمد المقرحي والامين خليفة فحيمة رهن الاقامة الجبرية. واضاف قوله انه يمكن محاكمتهما في ليبيا ولكن ليس في مكان اخر عن الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة وبريطانيا.

وقال القاضي الليبي انه طلب من السلطات البريطانية والامريكية اصدار اوامر يسمح له بدراسة نتائج التحقيقات التي ادت الى الاتهامات التي وجهتها للرجلين. وقال انه اقترح ايضا عقد اجتماع لخبراء قانونيين من الدول الثلاث لمساعدة تحقيقه.

واضاف قوله انه لم يتلق ردا على اي اقتراح. وقال الزاوي انه طلب من الحكومة المالطية السماح له باجراء تحقيق في مالطا لان الاتهامات البريطانية والامريكية قامت على اساس ادلة تم الحصول عليها من مالطا.

وقال مسؤولون في طرابلس ان القاضي سيستجوب في وقت لاحق اربعة ليبيين متهمين في حادث طائرة ركاب فرنسية فوق النيجر في عام ١٩٨٩.

ورفضت بريطانيا الاعلان الليبي عن محاكمة الرجلين وقالت ان موقفها لا يزال دون تغيير بعد تصريحات البشاري وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية «ما طلبناه هو انه يجب تسليم اولئك «المتهمين» لمحاكمتهم في المملكة المتحدة او الولايات المتحدة ولا يزال هذا هو موقفنا».

من جهة اخرى اعترف مسؤول كبير في الاستخبارات / المركزية / الامريكية ان الرئيس الامريكي يعد العدة للهجوم على ليبيا حتى يضمن اعادة انتخابه رئيسا للولايات المتحدة مرة اخرى.

وقال (المنسون كانستران) في حديث لمجلة (في اس دي) المتخصصة في المعلومات الاستخباراتية بفرنسا ان ما يعتزم بوش القيام به من هجوم على ليبيا يهدف الى السير على خطى سلفه ريغان في عدوانه على ليبيا عام ١٩٨٦.

القصة الحقيقية لتفجير الطائرة الامريكية فوق اسكتلندا

«بان أمريكان» تتهم الحكومة الأمريكية بالتواطؤ والتقصير والفساد

بوش وتاتشر اتفقا على اخفاء الحقائق

الحقيبة المتفجرة وضعت بعلم المخابرات الامريكية

كتب ـ سيد زهران

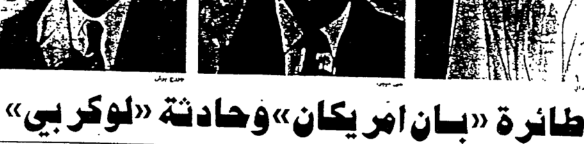
كشفت مجموعة من الباحثين الغربيين حقيقة الدور الامريكي في تفجير طائرة شركة بان أمريكان في رحلتها رقم ١٠٣ وذلك من خلال لقاءات مكثفة مع بعض قيادات المخابرات المركزية الامريكية ومسئول خطوط طيران بان امريكان والاطلاع على ملفات التحقيق لشرطة لوكيربي في اسكتلندا حيث انفجرت الطائرة. وتشير كل الدلائل إلى ان المخابرات الامريكية لعبت دورا رئيسيا في الحادث.

والثابت من ملف الدعوى القضائية التي قامت برفعها ٣ شركات هي بان امريكان وبان امريكان للخدمات العالمية ونظم ادارة الانذار أن حكومة الولايات المتحدة متهمة بالتقصير ان لم يكن الفساد والتواطؤ ازاء كارثة تفجير طائرة بان امريكان ـ ١٠٣

وتقول صحيفة الاتهام الرسمية بانه كان من واجب الحكومة الامريكية أن تبادر الى ابلاغ الشركة بما توافر لديها من معلومات وتحذيرات ان تؤكد : ـ










جورج بوش — جون ميجور — العقيد معمر القذافي

طائرة «بان امريكان» وحادثة «لوكربي»

■ ما وراء الحملة الامريكية والبريطانية والفرنسية..ولماذا ليبيا الان؟ ■ تفجير طائرة «بان امريكان» تم بواسطة عناصر تابعة لمنظمة احمد جبريل والعملية تمت لحساب ايران انتقاما لحادث اسقاط طائرة الركاب الايرانية في ٣ يوليو ١٩٨٨ بواسطة صاروخ امريكي. ■ احدى مجموعات C.I.A تلقت اخطارا مسبقا بتنفيذ عملية «لوكربي» وتقاعست الاجهزة الامريكية عن منع الطائرة من الاقلاع!!



بقلم: **جمال الدين حسين**

لماذا ليبيا الان؟

كان هذا هو السؤال الذي تحفز الى اذهان الكثيرين بعد الاتهام المفاجيء الذي وجهته الولايات المتحدة الامريكية لاثنين من الليبيين بالمسؤولية عن حادث تفجير الطائرة الامريكية بوينج ٧٤٧ التابعة لشركة «بان امريكان» فوق مدينة «لوكربي» الاسكندرية يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ وذلك خلال رحلتها من فرانكفورت الى الولايات المتحدة.

ثم بدا لغز هذا الاتهام يتضح عندما اتهم الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران هو الاخر ليبيا بالمسؤولية عن حادث سقوط طائرة شركة «تي. يو. ايه» الفرنسية فوق صحراء تشاد يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨٩.

واتضحت معالم «الصورة - المؤامرة» حينما دخلت بريطانيا على الخط.. وبدات هي الاخرى تطلق صيحات رسمية وصحفية مطالبة بالانتقام من ليبيا وثورتها وشعبها وبدا كما لو ان هناك اتفاق اخر كالذي وقعته فرنسا وبريطانيا واسرائيل قبيل عدوانها الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦- ولكن هذه المرة ضد ليبيا.. وبدا كما لو ان الامر المطلوب هو توجيه ضربة اخرى ضد ليبيا مشابهة للضربة التي جرت في ابريل ١٩٨٦.. ولكن باحكام اكثر يستهدف حياة معمر القذافي..

ويستهدف اكثر واكثر اسقاط النظام القائم في ليبيا واقتلاعه من جذوره وتصفية اخر جيب راديكالي، وثوري في المنطقة العربية.

واذا كانت العملية العدوانية التي جرى تنفيذها في ابريل ١٩٨٦.. قد تمت تحت ادعاء واهي هو الانتقام من ليبيا لمسئوليتها عن حادث تفجير ملهى ليلي يرتاده الجنود الامريكيون في المانيا - وهو ملم يثبته القضاء الالماني في تحقيقاته التي جرت.. فليكن العدوان الجديد تحت ذريعة اخرى - حتى ولو لم تكن هناك ادلة وحتى اذا كانت اجهزة المخابرات الامريكية والالمانية تعرف حقيقة الجناة والارهابيين الذين نفذوا عملية بان امريكان.. وتعرف تماما انهم ليسوا من مواطني ليبيا.

الكتاب الجديد «بان امريكان، اتهام ليبيا ام اتهام امريكا».. يقول هذه الحقائق المتعلقة بكارثة «لوكربي» والكتاب الذي اعده مجموعة من الباحثين يكشف عن ان المخابرات الامريكية C.I.A كانت تعلم ان هناك نوايا للانتقام من المصالح والشركات والمؤسسات الامريكية بعد حادث اسقاط احدى السفن الحربية الامريكية في الخليج لطائرة الركاب الايرانية بواسطة صاروخ امريكي يوم ٣ يوليو ١٩٨٨.

وان المخابرات الامريكية التابعة لوزارة الدفاع «البنتاجون» اعدت تقريرا في اكتوبر ١٩٨٨ حذرت فيه من ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي يتزعمها احمد جبريل يمكن ان تقوم بتنفيذ هذه العملية الانتقامية لصالح ايران.

ثم قامت وزارة الخارجية الامريكية في ١٤ نوفمبر ١٩٨٨ باعداد صحيفة حقائق عن هذا الموضوع لم يستبعد قيام عناصر فلسطينية بتنفيذ العملية الانتقامية لصالح ايران. ثم قامت مخابرات وزارة الدفاع الامريكية في الاول من ديسمبر ١٩٨٨ باصدار تعميم على المصالح والمنشات العسكرية والسفارات الامريكية في الخارج اشارت فيه الى ان «طهران» تنوي من خلال علاقاتها الوثيقة بالعناصر اللبنانية والفلسطينية الهجوم على افراد ومنشات الولايات المتحدة.

كما اشارت ايضا في تعميمها ان العناصر التابعة لحزب الله في لبنان محمد حمادي في المانيا الغربية من الممكن ان تقوم بهجمات ارهابية انتقامية.

امريكا بمخابراتها واجهزتها كانت تعلم مسبقا.

والمانيا الغربية بمخابراتها كانت تعلم كذلك.

والحقائق كلها في كلمة السر

وكلمة Corea هو الاسم الكودي الذي اطلقته المخابرات المركزية الامريكية على الاتصالات الخاصة بموضوع العمليات الارهابية المتوقع القيام بها ضد المصالح الامريكية انطلاقا من المانيا الغربية.

والاسم الكودي يضم الاتصالات الخاصة بهذا الموضوع بين الوحدة أ التابعة لجهاز CIA وهي الوحدة التي تفرغت لمراقبة طائرات بان امريكان في

مطار «فرانكفورت» في المانيا وبين جهاز المخابرات الالمانية الغربية.

وكافة الوثائق المتعلقة بهذه الاتصالات والعملية يحتفظها الكمبيوتر الخاص بالمخابرات الامريكية تحت السجل المعنون.

واكثر من هذا هنك شريط فيديو صورته المخابرات الالمانية الغربية في مطار «فرانكفورت» تضمن عملية نقل الحقيبة التي تحوي القنبلة..

ويتضمن ايضا ان الحقيبة مرت امام اعين رجال المخابرات المركزية الامريكية والالمانية الغربية.. وان احدى تقارير التحقيقات التي اعدت عن الحادث وهو تقرير «ابف» قد تضمن ان الوحدة أ التابعة لجهاز المخابرات الامريكية C.I.A قد سمحت بوضع الحقيبة مع علمها باحتوائها على قنبلة بهدف اغتيال عدد من العملاء الامريكيين العائدين من بيروت عن طريق فرانكفورت بما في ذلك تشارلز ملينيس وماتيلوكيفين.. ورونالد لاريفيير.

واكثر من هذا يشير الكتاب الى ان عميلا من «الموساد» ابلغ جهاز المخابرات الالمانية بان طائرة «بان امريكان» بوينج ٧٤٧ الرحلة رقم ١٠٣

التي ستقلع من فرانكفورت يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ سوف توضع بها قنبلة.

وقد نقل هذا البلاغ من المخابرات الالمانية الغربية الى الوحدة أ التابعة لجهاز CIA والتي قامت بدورها بنقلها الى مركز قيادتها ولكن الرد الذي جاء من قيادة الوحدة أ هو لا تشغلوا بالكم.. لا توقفوا الطائرة.. دعوها تطير..

انه ليس اتهاما بالتقصير من جانب اجهزة المخابرات الامريكية.. ولكنه اتهام بالمشاركة في جناية قتل ٢٧٠ من البشر كانت تقلهم طائرة بان امريكان.

مشاركة من خلال معرفة وجود قنبلة ومشاركة بالسماح بطيران الطائرة وهي تحمل القنبلة. ولكن السؤال كيف جرى تنفيذ تلك العملية الارهابية.. ومن هم ادوات تنفيذها؟

الخيط الاول: منذر الكسار رجل اعمال سوري مقيم في المانيا الغربية متعدد النشاط له علاقات مشبوهة ومتعددة بتجارة السلاح وبتجارة الهيروين وبالمخابرات المركزية الامريكية وباوليفر نورث.

الخيط الثاني: احدى تقارير التحقيقات في حادثة بان امريكان بتاريخ اكتوبر ١٩٨٩ يشير الى انه في نفس الوقت الذي انفجرت فيه طائرة بان امريكان كانت المخابرات الامريكية تنسج حمايتها على عملية سرية لتهريب حقائب مملوءة بالهيروين الى الولايات

الاعمال السوري.. منذر الكسار.

الخيط الثالث: جهاز المخابرات الالماني وعن طريق اثنين من عملائه احدهم يدعى مروان خريسات ينجح في اكتشاف عمليات تهريب المخدرات عن طريق فرانكفورت والتي تجري لحساب منذر الكسار الذي يقال ان له علاقات واتصالات باحمد جبريل.

وفي سبيل تضييق الخناق على عمليات التهريب التي اتضح ضخامة حجمها تقرر ان تحصر هذه العمليات في الاماكن البعيدة عن رقابة الشرطة الالمانية في المنطقة المخصصة لطائرات بان امريكان.

الخيط الرابع: احمد جبريل الذي على دراية بعمليات التهريب التي يجريها منذر الكسار لم يكن يعلم بحماية الوحدة أ التابعة لجهاز CIA عمليات التهريب ولهذا لجا الى منذر الكسار للتعاون.

ولم يكن امام منذر الكسار فرصة للرفض او التهرب.

الخيط الخامس: يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ لاحظ احد رجال المخابرات الالمانية المكلفين بمتابعة تحميل حقائب طائرات بان امريكان ان حقيبة المخدرات البديلة مختلفة في الشكل واللون والمادة المصنوعة منها عن تلك التي استخدمت في جميع عمليات التهريب السابقة فسارعت المخابرات الالمانية الى ابلاغ الوحدة أ التابعة لجهاز CIA ولكنها تقاعست وطلبت عدم توقيف الطائرة.

الخيط السادس: نشرت صحيفة «واشنطونبان» في يوليو ١٩٨٩ ان اجهزة التنصت التي وضعتها المخابرات الامريكية على السفارة الايرانية في بيروت قد سجلت في اعقاب حادث بان امريكان بيومين وتحديدا يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨ اتصالا بين احمد جبريل والسفير الايراني احمد داستمالشيان وان السفير الايراني قد اتصل بطهران وهناها على نجاح العملية وانه قد تلقى تعليمات بان يسلم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة احمد جبريل الاعتمادات المالية المتبقية.

الخيط السابع: ان القنبلة التي وضعت في الطائرة كانت عن طريق احد العمال الاتراك الذين يعملون بتحميل الحقائب وقد غادر هذا الشخص التركي المانيا بعد الحادث متجها الى بيروت عبر قبرص.

بعد كل هذه القرائن والحقائق الذي اوردها الكتاب يتضح ان هدف الحملة على ليبيا هو في الحقيقة اختلاق ذرائع واهية لتشويه الثورة ولضرب النظام القائم في طرابلس.. واخضاع شعب ليبيا لهيمنة مستر بوش.

مصدر رسمي ليبي يعقب على بيان للمجموعة الاوروبية أيد الموقف الامريكي

الجامعة العربية قلقة من رفض امريكا الاحتكام للقانون الدولي

طرابلس ـ اوج:
عقب المحرر السياسي لوكالة الجماهيرية للانباء على البيان الذي اصدره مجلس وزراء خارجية السوق الاوروبية المشتركة المتبني للمطالب الامريكية البريطانية بشأن طائرة البان اميركان فقال:

في الوقت الذي قامت فيه الجماهيريه بدورها كاملا في التعاون مع الجهات القضائية المختصة في الولايات المتحدة وبريطانيا من اجل اظهار الحقيقة التي تهمنا جميعا.. فوجئنا بالموقف المتخذ في اجتماع وزراء السوق الاوروبية المشتركة الذي تبنى تقريبا موقفا ظالما لا يستند الى اية ادلة او براهين ويخالف دساتير دول العالم وميثاق حقوق الانسان.. والشرعية الدولية حيث انهم تبنوا البيان البريطاني الامريكي تقريبا.. والذي استند الى تهمة لم تثبت بعد ايا كان الفاعل.. وقرر مطالب واجراءات في حق ليبيا التي قامت بتعاون كامل مع الجهات القضائية في بريطانيا وامريكا واتخذت اجراءات عملية بحق من قيل انهم متهمون.. ودعت المحققين الانجليز والامريكيين الى القدوم الى ليبيا والمشاركة في التحقيق للتاكد من نزاهته.. كما دعت محامين ومراقبين دوليين لمراقبة التحقيق والتاكد من نزاهته.. وفي الوقت نفسه طالبت بلجنة تحقيق دولية محايدة.. والان ينعقد مؤتمر القمة الاوروبي نتوقع الجماهيرية ان يصحح هذا الموقف ويترك الامر للاجراءات القضائية دون التشويش على مجرى التحقيق من خلال وسائل الاعلام التي تؤثر على سير التحقيق.. ذلك ان اقحام وسائل الاعلام او اصدار بيانات سياسية يخالف دساتير وقوانين هذه الدول نفسها خاصة وبعد ان اتخذت الجامعة العربية قرارا يشيد بتجاوب الجماهيرية من اجل كشف الحقائق حول هذا الحادث المؤسف.. ويدعو الى تشكيل لجنة مشتركة من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية.. وكذلك المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية الذين اشادوا جميعا بالاجراءات التي اتخذتها الجماهيرية في هذا السياق واكدوا دعمهم لها.

من جهة ثانية اكد مندوب امين عام الجامعة العربية على ضرورة ان ينظر الى التهديدات الامريكية والبريطانية ضد الشعب العربي الليبي بالاستناد على المواثيق والمبادىء الدولية..

واعرب في كلمة له في افتتاح اعمال القمة السادسة لدول منظمة المؤتمر الاسلامي عن قلقه من المواقف الامريكية والبريطانية الرافضة للاحتكام الى القانون الدولي والقضاء المحايد..

كما اكد تضامن الامة العربية مع شعب الجماهيرية الليبية ووقوفها ضد التهديدات الامريكية والبريطانية..

وقال انه عندما نتضامن مع بلد شقيق في مطالبته بعدالة التحقيق وحياده فانما نساند بذلك مبدأ قانونيا هو لصالح المجتمع الدولي كله..

واضاف اننا ندعو الدول الرافضة للقانون الدولي والقضاء المحايد ندعوها بكل موضوعية وايجابية الى الاحتكام الى القوانين والمواثيق الدولية في تناول هذا الموضوع..

واشار في كلمته الى ان الدول العربية والاسلامية اكدت وعلى اعلى المستويات ادانتها للارهاب بمختلف اشكاله وصوره وقد جاء هذا التاكيد مجددا في قرار مجلس الجامعة العربية الطارىء الذي عقد في القاهرة الاسبوع الماضي.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العرب

التاريخ: ١١ ديسمبر ١٩٩١

الجماهيرية تدعو المجموعة الأوروبية لتصحيح موقفها في قضية لوكربي

قاضي فرنسي يتجه الى طرابلس قريباً

طرابلس ـ «العرب» ـ وكالات ـ قالت الجماهيرية الليبية امس الثلاثاء انها غير راضية عن الموقف الاوروبي بشأن اتهامها بتفجير طائرة بان اميركان الامريكية فوق لوكربي باسكوتلاندا عام ١٩٨٨.

وصرح المحرر السياسي في وكالة الجماهيرية (الليبية) للانباء قائلا «فوجئنا بالموقف المتخذ في اجتماع وزراء السوق الاوروبية المشتركة الذي تبنى تقريبا موقفا ظالما لا يستند الى اية ادلة ويخالف ... الشرعية الدولية». واضاف قائلا «انهم (المجموعة الاوروبية) تبنوا البيان البريطاني الامريكي تقريبا .. والذي استند الى تهمة لم تثبت». وجاء تصريح محرر الوكالة الليبية تعليقا على بيان اصدرته المجموعة الاوروبية الاثنين الماضي في العاصمة البلجيكية.

وقد تبنى البيان الموقف الامريكي / البريطاني الذي اتهم مواطنين ليبيين بالتورط في حادث الطائرة عام ١٩٨٨. ونفت الجماهيرية الليبية مراراً ان تكون لها اية علاقة بالحادث ورفضت تسليم المتهمين حيث يمس هذا الاجراء السيادة. وعينت قاضيا ليبيا للتحقيق في القضية. حيث اصدر قراراً بالتحفظ على «المتهمين» وطالب واشنطن ولندن بتزويده بوثائق الاتهام.

وقال المحرر «الان ينعقد مؤتمر القمة الاوروبي وتتوقع الجماهيرية ان يصحح هذا الموقف ويترك الامر للاجراءات القضائية دون التشويش .. من خلال وسائل الاعلام التي تؤثر على مجرى التحقيق».

ولم يصدر حتى الان اي تعليق من الزعماء الاوروبيين حول القضية. وكانت ليبيا قد طالبت باجراء تحقيق دولي ودعت رجال قانون عرب واجانب لمتابعة التحقيق في ليبيا ولكن واشنطن ولندن رفضتا هذه الاقتراحات.

«البيان الليبي ص ٤»

ورفض البيت الابيض امس الاول (الاثنين) التحقيقات التي تجريها ليبيا قائلا انه يجب محاكمتهما امام محاكم امريكية.

ومن جهة اخرى علم من مصدر موثوق به في باريس مساء امس الاول (الاثنين) ان القضاء الليبي فتح في طرابلس في الاسبوع الماضي تحقيقا قضائيا بشأن الاعتداء على الطائرة (د سي ١٠) التابعة لشركة اوتا الذي اسفر عن وقوع ١٧٠ قتيلا في ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٩. وقد فتح هذا التحقيق القضائي بناء على طلب محاميي مواطنين ليبيين اتهمهما القضاء الفرنسي.

وطلب المحاميان وهما فرانسوا جيبو من نقابة المحامين بباريس وكامل مقهور من نقابة المحامين بطرابلس [illegible] العدل الليبية فتح هذا التحقيق القضائي الذي تقرر اخيرا في الاسبوع الماضي.

وذكر مصدر مطلع ان التحقيق عهد به الى القاضي الليبي محمود مرسي الذي اعلن استعداده للتعاون مع القاضي بروغوبيار الذي يحتمل بالتالي ان يتوجه قريبا الى طرابلس.

المصدر: العرب

التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩١

ممثل الجماهيرية في باريس يرد على ناطق بريطاني بشأن لوكربي

امريكا رفضت مرارا تسليم بريطانيا مواطنيها فكيف يمكن لليبيا ان تسلم مواطنيها؟!

■ باريس ـ العرب: اصدر ممثل الجماهيرية العربية الليبية في باريس بيانا صحفيا رد فيه على تصريح لناطق باسم الخارجية البريطانية حول موضوع لوكربي والتهديدات الامريكية البريطانية الموجهة ضد ليبيا. وقد جاء في التصريح ما يلي:

١ ـ ذكر ان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية في لندن ادلى بتصريح مفاده ان ليبيا لا تستطيع ان تكون قاضية ومحققا ومتهما ومتهما في نفس الوقت.

٢ ـ اليس من الانصاف ان القول الشيء ذاته من ان بريطانيا لا تستطيع ان تكون المتهم والنيابة والقاضي والجلاد في الوقت ذاته؟ نفس الامر ينطبق على الولايات المتحدة الامريكية.

اما فيما يخص المحاكمات العادلة. هل يحتاج المرء لذكر كل من محاكمات «برمنغهام» و «توتنهام»؟!.

٣ ـ لهذا السبب، ولاثبات حسن النية وروح التعاون، واحتراما للشرعية الدولية والمجتمع الدولي، فان الجماهيرية قد عرضت مرارا، واكرر مرة اخرى العرض، بقبول تحقيق ليبي بريطاني امريكي مشترك او تشكيل لجنة دولية محايدة للقيام بتحقيق مستقل تتعهد ليبيا بالالتزام بنتائجه وتطبيقها.

وهكذا لا يتمكن اي منا من التلاعب بنتائج التحقيقات.

٤ ـ ان المتهمين هما ليبيان فقط وليست ليبيا. هذا ما يقوله طلب التسليم، الا اذا كانت بريطانيا تخطط لطلب تسليم جميع الليبيين.

٥ ـ ان الموقف الليبي في عدم تسليم مواطنيه الى دولة اجنبية ينبع من الالتزام بالقوانين الدولية والوطنية، بينما الاصرار على التسليم يخالفهما معا..

ولهذا السبب فان السلطات الليبية لا تستطيع الاستجابة للطلب حتى لو كانت تريد ذلك.

٦ ـ من المعلوم للجميع ان الولايات المتحدة الامريكية رفضت عدة مرات تسليم بريطانيا مواطنيها (فما بالك بمطالبة بلد بتسليم مواطنيه). لم تقم بريطانيا ابدا بتهديد الولايات المتحدة الامريكية في تلك المناسبات، ولم يكن لها الحق في ذلك انئذ. وليس لها الحق في ذلك الان.

٧ ـ بالنظر الى ما ذكر اعلاه فاي الجانبين يحترم القانون الدولي ويقدم بكل اخلاص البدائل التي تقود الى اظهار الادلة الثابتة والحقائق غير المبهمة؟ واي جانب يخالف القوانين الوطنية والدولية فيحاول فرض ارادته على الطرف الاخر والعالم بصورة عامة من خلال الاصرار على تطبيق «قانون القوة بدلا من «قوة القانون»؟.

وقد اظهر د. سوير اسفا شديدا من هذا الامر قائلا: (ارجو الا يكون رد القاضي الاسكتلندي يعاني من بطء متعمد تقوم به القنوات الدبلوماسية والسياسية)..

وهنا قال الدكتور جيم سوير: (انني سأبلغ القاضي الاسكتلندي بهذا واؤكد له ضرورة فتح قناة اتصال مباشر مع القضاء في الجماهيرية).

كان هذا هو اهم مايمكن التصريح به الان عن اجتماعات رئيس رابطة عائلات ضحايا طائرة البان أم ورجال القضاء في الجماهيرية العظمى..

لقاء رئيس رابطة عائلات ضحايا لوكربي بالاخ قائد الثورة معمر القذافي

ظهر الاحد الثامن من ديسمبر ١٩٩١:

بعد انتهاء اجتماع دكتور جيم سوير وقاضي التحقيق الليبي انطلقت السيارة الى حيث يقيم الاخ الثائر العربي العقيد معمر القذافي. استقبل الاخ الثائر العربي ضيفه د. جيم سوير في خيمة عربية وصفها د. سوير بانها غاية في الجمال والراحة والرحابه. كان اللقاء كما وصفه د. سوير ممتازا جدا على المستوى الانساني فالاخ الثائر كما وصفه د. سوير يتمتع بدرجة عالية من السكينة والهدوء، وتشعر وانت في مجلسه بعدم وجود حواجز بينك وبينه.

اثناء اللقاء قال الدكتور جيم سوير للثائر العربي القائد معمر القذافي: (نحن متشابهان في اشياء كثيرة واود ان تعرف الاخ العقيد ان والدي كان عقيدا في الجيش ايضا وانني ما ازال اشعر بالخوف من رتبة العقيد وهذا يفسر ارتباكي فانت ايضا برتبة عقيد..

ضحك الاخ قائد الثورة من القلب، وبدا واضحا الائتلاف بينهما على المستوى الانساني، تكلم الاخ الثائر العربي عن تجربة الثورة الليبية في تطوير المستوى المعيشي لابناء الشعب العربي بالجماهيرية العظمى واكد قائلا: (اننا ثوار ولسنا ارهابيين). ثم استعرض ملابسات حادثة سقوط طائرة البان ام وكيف ان الاتهامات مرت خلال مراحل مختلفة من توجيه الاتهام الى تجار المخدرات، والى سوريا ثم الى ايران ومن ثم الى مجموعة احمد جبريل واخيرا تم تجاهل كل ماسبق ووجهت اصابع الاتهام الى الجماهيرية العظمى وحدها.

تحدث الاخ الثائر باستفاضة، وثقة كاملة، واوضح كل القضايا بنزاهة وبين براءة الجماهيرية، ثم تحدث رئيس رابطة عائلات ضحايا طائرة البان ام وشرح هدفه من الزيارة الا وهو البحث عن العدالة وانه لا يمثل اي شخص الا مجموعة عائلات ضحايا اللوكربي وانه لا يجوز اعتبار المواطنين مجرمين حتى يقول القضاء كلمته وبعد اجراء محاكمة عادلة.

ولا يجوز المطالبة باي تعويضات من اي جهة حتى تظهر الجهة المتسبب في سقوط الطائرة. ثم تطرق لقاء الاخ قائد الثورة والدكتور جيم الى الجانب الهام من زيارة الدكتور جيم وهو الموضوع الخاص بالتنسيق والتعاون الشعبي بين كل من رابطة عائلات ضحايا لوكربي ورابطة عائلات ضحايا الغارة الامريكية على الجماهيرية في ابريل ١٩٨٦.

نحن ثوار ولسنا ارهابيين

وتحدث قائد الثورة الى د. جيم ليس كزعيم ليبي لكن على اساس انه الاب الذي فقد ابنته من جراء ارهاب الدولة الامريكية، وقال انه يشعر تماما بحجم المعاناة التي يعانيها كل من فقد عزيزا له في مثل تلك الاعمال الارهابية وانه لا يستطيع ان يفهم كيف يقوم انسان عاقل بقتل الابرياء الامنين كما حدث في لوكربي او في الجماهيرية العظمى.

وصرح الاخ قائد الثورة للدكتور جيم انه تقدم بمبادرة لهيئة الامم المتحدة. وبمشروع يدين كل انواع الارهاب ويعمل على وضع اسس جديدة للتعاون الدولي في هذا المجال وقد ابدى رئيس رابطة عائلات ضحايا لوكربى اهتمامه واستعداده للمشاركة في مثل هذه المبادرة خاصة انه كتب الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة باقتراح انشاء محكمة عدل دولية للتعامل مع ما يشبه بحوادث الارهاب التي اصابت لوكربي.

قام د. سوير بتقديم هدية رمزية الى الاخ قائد الثورة تحمل شعار رابطة لوكربي وقدم له «البوم الصور» الذي يحتوي على صور ابنته فلورا وافراد العائلة منذ ايام الطفولة. وقبل الاخ الثائر العربي الهدية شاكرا د. جيم وتمنى له اقامة طيبة في الجماهيرية العظمى وتمنى ان تكلل جهوده الانسانية بالتوفيق.

وقد ابدى الاخ قائد الثورة استعداده لرعاية ومساندة مبادرة الاتصالات الشعبية بين كل من رابطة عائلات ضحايا لوكربي ورابطة عائلات ضحايا الغارة الامريكية على الجماهيرية واصدر توجيهاته الى المسؤولين بتقديم العون اللازم لتحقيق كل ذلك خدما للاهداف الانسانية النبيلة عسى ان يدرك الراي العام في بريطانيا واوروبا حقيقة المصالح المشتركة بين الشعوب.

وفي نهاية اللقاء وجه الاخ قائد الثورة دعوة مفتوحة بصفته رئيس رابطة عائلات ضحايا الغارة الامريكية على الجماهيرية الى اعضاء رابطة عائلات ضحايا الطائرة البان ام من خلال د. جيم سوير لزيارة الجماهيرية لمعرفة حقيقة الشعب العربي في الجماهيرية.

* * *

في جلسة لي مع الدكتور جيم سوير قال لي: (بعد عودتي الى لندن ساوضح لكل من تساوره الشكوك هناك حول الجماهيرية العظمى واهلها الكرماء، انني كنت مثلهم مخدوعا بالاعلام الغربي المعادي، والدعاية السوداء ضد الجماهيرية، وساعيد الفضل لاصحابه. انني اخطات في تقدير الجماهيرية العظمى وسادعو كل المخدوعين مثلي الى زيارة الجماهيرية العظمى حتى يعرفوا الحقيقة بانفسهم.

كان برنامج اليوم الاخير من الزيارة يتمثل في قيام الدكتور جيم سوير بزيارته لمستشفى الحروق والتجميل بمدينة طرابلس، حيث تفقد تجهيزاتها الحديثة وكانت الزيارة مفيدة جدا على المستوى الطبي وكذلك زار الدكتور جيم سوير مركز التاهيل المهني بمنطقة «جنزور» بطرابلس والذي يعتبر من احدث وارقى مراكز التاهيل المهني في المنطقة.. وقد ابدى د. جيم سعادته بالاهتمام الكبير الذي يلقاه المعاقون بالجماهيرية العظمى.

ان هذا الخطاب لم يكن الاول من نوعه اذ ارسلت خطابا اخر الى السفير الامريكي في بريطانيا يحمل نفس المعنى وابلغته بوضوح رفض رابطة عائلات ضحايا لوكربي في بريطانيا القيام باي هجوم عسكري ضد الجماهيرية).

ومضى رئيس رابطة ضحايا لوكربي قائلا: (استطيع القول الان وبكل ثقة انه كان ينبغي ان يتم الامر بهدوء وان يخاطب قاضي التحقيق الاسكتلندي القضاء الليبي بعيدا عن الجهات السياسية).

سالت د. جيم سوير، هل فكرت في القيام بخطوات مباشرة للاتصال باي من المسؤولين بالجماهيرية العظمى؟ وهل فكرت في لقاء العقيد معمر القذافي؟

واجاب قائلا: (انني على استعداد للقيام بذلك اذا كان ذلك سيخدم قضية العدالة، وان كان ذلك سيؤدي الى تسهيل مهمة القضاء).

كان سؤالي هذا بمثابة الاقتراح، وتجاوب معه د. جيم سوير وابدى موافقته عليه، وبعدئذ اخذني عبر انحاء منزله واطلعني على لوحة زيتية كبيرة لابنته فلورا التي فقدها في حادث لوكربي واخبرني انه غرس اربعة الاف وخمسمائة شجرة في ارضه المحيطة بمنزله تخليدا لذكراها.

● الاحد الاول من ديسمبر ١٩٩١:

تلقيت مكالمة هاتفية من د. جيم سوير وابلغني قائلا: (اريد ان اعلمك بانني ناقشت الاقتراح الذي تقدمت به مع باقي اعضاء الرابطة وانهم وافقوا عليه).

● الثلاثاء الثالث من ديسمبر ١٩٩١:

قبل ان اخرج من بيتي كانت مهام اليوم واضحة واهمها ان المدعي العام الامريكي الاسبق، على عهد الرئيس الامريكي جونسون، رامزي كلارك سيحضر جلسة الاستماع وجمع الحقائق شمال غرب لندن لما يعرف «بالمحكمة الدولية لجرائم الحرب»، والتي انشاها المدعي العام الامريكي الاسبق منذ تسعة اشهر مضت بهدف محاكمة من تسببوا في مجزرة حرب الخليج التي راح ضحيتها ثلاثمائة الف عراقي من جراء استخدام التكنولوجية العسكرية الجهنمية.. ذهبت الى مقر جلسة الاستماع وحضرت المؤتمر الصحفي الذي اجراه رامزي كلارك، والذي اعلن فيه ان لائحة الاتهام تضم تسعة عشر جريمة ارتكبتها الادارة الامريكية والحلفاء نتيجة مخالفتهم لقوانين الحرب وحقوق الانسان والبيئة بالاضافة الى اشياء اخرى وقد حضر الجلسة النائب البريطاني «توني بن» الذي شرح ابعاد واسباب حرب الخليج بكل موضوعية وعدم تحيز نال عن ذلك التصفيق الحاد من كافة الحضور.

خرجت من ذلك الاجتماع واجريت اتصالا هاتفيا بجريدة «العرب»، وبلغت من طرفها بان مراسلنا في بون ارسل موضوعا حول ما قام به رامزي كلارك في المانيا. في نفس المكالمة علمت بان برقية بالموافقة على حضور د. جيم سوير الى الجماهيرية وصلت الى جريدة العرب العالمية.

ثم اتصلت بالدكتور جيم سوير واعلمته بذلك ورد عليّ بانه سيكون في لندن اليوم التالي «الاربعاء» لحضور مؤتمر طبي في الجمعية الطبية البريطانية هذا وطلبت منه ان يعد نفسه للسفر صباح الخميس

كما طلبت منه ان يبلغ اسرته انه في زيارة الى جنيف لمقابلة شخصية ليبية، ولا ندري كم ستستغرق الرحلة.. هذا هو الترتيب الذي اتفقنا عليه سويا، حتى لا نثير مخاوف زوجته وابنائه وبناته

وقد ساعدنا ذلك على المحافظة على سرية الزيارة وتجنب الاثارة الاعلامية قبل واثناء الزيارة.

● الاربعاء الرابع من ديسمبر ١٩٩١:

تحرك المخلصون وساهموا في انجاز كل شيء خلال ٢٤ ساعة، ومن بينهم سيدة تسكن في منطقة «كيو» بقرب لندن، التي قامت بنقل حقائبنا واوصلتنا الى الفندق بقرب من مطار هيثرو مساء الاربعاء بالرغم من ظروفها الصحية الصعبة. قضينا ليلة الاربعاء بفندق المطار ومعي د. جيم سوير تفاديا لاية مطبات تعيق سفرنا.

● الخميس الخامس من ديسمبر ١٩٩١:

اقلعت الطائرة السويسرية في صباح الخميس على الثامنة وخمسين دقيقة. وهنا قال لي د. جيم سوير: الحمد لله، «الان استطيع القول ان المهمة المقدسة بدات.

ثم اضاف قائلا: كنت اخشى ان يحدث اي شيء يمنعني من السفر..

مساء الخميس ٥ ديسمبر ١٩٩١:

بمجرد وصول د. جيم سوير الى طرابلس «ليبيا» عقد اجتماعه الاول مع الاخ الدكتور خليفة بزاليا من مكتب الاتصال الخارجي.

بعد الانتهاء من ذلك الاجتماع دار بيني والاخ خليفة حوار مركز عن خلفيات الزيارة والغرض منها.

● الجمعة السادس من ديسمبر ١٩٩١:

في السادسة والنصف مساءا عقد رئيس رابطة عائلات ضحايا لوكربي اجتماعه الاول مع مساعد امين مكتب الاتصال الخارجي ذلك لوجود امين المكتب بالسنغال ممثلا للجماهيرية العظمى في اعمال مؤتمر القمة الاسلامي، وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف حضر الى مكان اقامتنا ممثلو رابطة عائلات ضحايا الغارة الارهابية الامريكية على الجماهيرية في ١٥ ابريل ١٩٨٦ وذلك للاجتماع مع المتحدث باسم رابطة عائلات ضحايا لوكربي.

بدأ الاجتماع بحضور كل من د. منير شريط والاخ عبد السلام ميلاد عن الجانب الشعبي الليبي ومن الجانب الشعبي البريطاني د. جيم سوير، وساده التفاهم من كل جانب. تحدث د. منير شريط عن تلك الغارة الارهابية الامريكية ضد المدنيين في طرابلس، حيث وقصفت طائرات الـ F111 المناطق السكنية في منطقة بن عاشور القريبة من منزل الاخ الثائر العربي معمر القذافي والذي استهدف منزله باصابات مباشرة راح ضحيتها ابنته البريئة «هناء» من جراء العدوان الامريكي الوحشي.

وذكر د. شريط انه فقد في تلك الغارة خمسة افراد من عائلته واستطرد قائلا: (قتلت ابنتي وخالها وجدها لامها وجدتها وجدها لابيها..

ولا ادري اى قانون ولا اية شريعة تجيز هذا؟) وليس د. منير شريط سوى مثال واحد.. لضحايا غارات همجية وكانت نتيجة هذا الهجوم مقتل اكثر من ثلاثمائة مواطن بريء. ثم تناول د. جيم سوير في كلمته ماساة سقوط طائرة لوكربي وكيف ان ابنته فلورا كانت في طريقها الى الولايات المتحدة للاحتفال بعيد ميلادها الحادي والعشرين مع صديقها هناك وعائلته وكيف ان مقتل فلورا اطاح بكل احلام [illegible]

واضاف قائلا بانه يرفض الارهاب ويرفض قتل المدنيين الابرياء سواء كان ذلك بيد فرد او دولة.

بدانا اليوم الاول من الزيارة بالذهاب الى المنطقة التي تعرضت للقصف الجوي الامريكي في ابريل ١٩٨٦ فزار د. جيم سوير منزل الاخ الثائر العربي معمر القذافي وشاهد هناك اثار القصف واضحة على الاسقف التي تهاوت، والزجاج المتطاير هنا وهناك، حيث ترك الليبيون كل شيء كما كان ليلة الغارة ولم يحركوا شيئا من مكانه سوى جثث الشهداء ليظل هذا البيت وغيره في حي «بن عاشور» القريب من بيت الاخ القائد مثالا شاهدا على الهمجية والتخلف الحضاري الامريكي..

التقط د. جيم صورا عديدة و كثيرا بحجرة نوم اطفال الاخ القائد الثورة معمر القذافي والتي تحتوي صور الشهيدة البريئة «هناء» واش الذين نجوا من الغارات.

وحين سأل د. جيم سوير هل الاخ القائد يقضي الليل مع افراد ا اجاب موظف المراسم المرافق لنا ان ا القائد كان يقيم في نفس المنزل ا الغارة.

وانتهت الزيارة وطلب من د. سوير ان كان ممكنا ان يترك صورة ا فلورا بجانب صورة الشهيدة «هن معمر القذافي في نفس البيت المص تعبيرا عن تعازيه، وتضامنه الجماهيرية وتعبيرا عن ادانته للاره الامريكي.

● السبت السابع من ديسمبر ١٩٩١:

تمّ ترتيب زيارة دكتور جيم سوير ا رئيس المحكمة العليا بالجماهيرية العظمى القاضي محمد علي الجدي وبعد عودته من هذا اللقاء لخص لي انطباعه فيما يلي:

(لقد كان اللقاء ايجابيا للغاية فقد ابدى القاضي رئيس المحكمة العليا الاخ محمد الجدي تفهما كاملا لوجهة نظري وعرضت عليه اقتناعي بعدالة ونزاهة القضاء الاسكتلندي وان تجري المحاكمة في اسكتلندا ولم يبد رئيس المحكمة العليا اعتراضه على ذلك.

انني لا اجد اي سبب يدعوني الى عدم الايمان بعدالة ونزاهة القضاء الليبي خاصة انني علمت من رئيس المحكمة العليا ان استقلال القضاء الليبي عن اجهزة الدولة الاخرى مكفول تماما، وان تمويل نفقات الجهاز القضائي بالجماهيرية لا علاقة له بالاجهزة التنفيذية بالجماهيرية.

مادام كل من القضاء الليبي والقضاء الاسكتلندي مستقلين ويتمتعان بالنزاهة فانه لا يوجد هناك ما يمنع من عقد المحاكمة في اسكتلندا المكان الذي سقطت فيه الطائرة).

● الاحد الثامن من ديسمبر ١٩٩١:

استقبل القاضي احمد الزاوي السيد جيم سوير رئيس رابطة عائلات ضحايا لوكربي وذار ليبيها نقاش ايجابي حول كافة ابعاد القضية، والشيء الجدير بالذكر هنا هو ان رد القاضي الاسكتلندي لورد الموكاد على القاضي الليبي كان من المفترض ان يصل الى الجماهيرية، ولكنه لم يظهر له اي اثر حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

جددا نفيهما التورط في «لوكربي»

المقراحي وفحيمة يمثلان أمام قاضي المحكمة الليبية العليا

لندن ـ طرابلس: «الشرق الاوسط» ووكالات الانباء

مثل الليبيان المتهمان في حادثة لوكربي امام المحكمة العليا في طرابلس وسط اجراءات أمن مشددة حيث ينظر قاضي لمعرفة ما اذا كانت هناك أدلة تبرر محاكمتهما بشأن تهمة يمكن ان يحكم على مرتكبها بالاعدام.

وكان المتهمان عبد الباسط علي محمد المقرحي والامين خليفة فحيمة قد اعلنا انهما بريئان في مؤتمر صحافي استغرق دقيقتين عقداه باللغتين الانجليزية والعربية.

ويذكر ان قاضي التحقيقات احمد الطاهر الزاوي صرح يوم الاحد الماضي ان المتهمين وضعا رهن الاقامة الجبرية في منزليهما وسيواجهان عقوبة الاعدام اذا ادانتهما المحكمة في الوقت الذي ينظر فيه في الاتهامات الامريكية والبريطانية بانهما وضعا قنبلة على متن طائرة الركاب الامريكية وسمح القاضي للرجلين المعتقلين بالظهور امام مجموعة صغيرة من الصحافيين الاجانب، ولكن الصحافيين منعوا من توجيه اسئلة او التقاط صور.

وقد دخل الرجلان الى قاعة المحكمة وجلسا في مواجهة الصحافيين، وطلب فحيمة المعذرة لانه لا يتحدث الانجليزية بطلاقة. وقال المقرحي بالانجليزية «ليس لدينا ما نعلنه بالعمل ولكن سنثبت لعائلتينا ولبلدنا وللعالم كله اننا بريئان وغير مذنبين». واضاف «لقد تم التحقيق معنا هذا الصباح واننا مرهقان بعض الشيء. اننا رهن التحقيق وغير مسموح لنا بالاجابة على الاسئلة».

وقد صحب مسؤولون من وزارة الاعلام الليبية الصحافيين.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩١

السفير الليبي في تونس لـ «الشرق الاوسط»

ليبيا مفتوحة لكل الوساطات ومستعدة للاحتكام للقانون الدولي

تونس: «الشرق الاوسط» ـ ماستريخت ـ وكالات الانباء: من محمد علي القليبي

صرح السيد عبد العاطي العبيدي السفير الليبي لدى تونس لـ «الشرق الاوسط» ان بلاده ترحب بالمساعي التونسية المصرية والعربية لمحاولة تطويق الازمة القائمة الآن بين طرابلس وكل من واشنطن ولندن وباريس حتى تتجنب المنطقة اعمالا عسكرية مدمرة.

واضاف العبيدي ان ليبيا عرضت على الولايات المتحدة وبريطانيا ولا تزال تعرض مقترحات بمشاركتهما في التحقيق في حادث «لوكربي» او في تشكيل لجنة محايدة، وانه ليس لليبيا ان تقبل بحل لم ترض به المانيا وايطاليا من قبل عند تفجير اجانب احتجزتهم المانيا لطائرة امريكية او إثر حادثة «اكيلي لاورو» عندما اصرت واشنطن على ضرورة محاكمة المتهمين في الولايات المتحدة لكن السلطات الالمانية والايطالية رفضتا لذلك ان تجرى المحاكمة خارج بلديهما واعتبرتا الموضوع من اساسيات سيادتها الوطنية.

وقال السفير الليبي: كيف تقبل ليبيا تسليم ليبيين الى الولايات المتحدة بينما رفضت ايطاليا والمانيا تسليم اجانب رغم المعاهدات التي تربط المانيا وايطاليا بالولايات المتحدة نظراً لانتمائهما الى نفس الحلف فضلا عن كون القوانين الدولية والوطنية لا تلزم ليبيا بتسليم المتهمين الى الولايات المتحدة.

واضاف العبيدي ان ليبيا تظل رغم ذلك مفتوحة لكل الوساطات وهي تتمسك بقرار مجلس الجامعة العربية ومستعدة للاحتكام الى القانون الدولي.

ومن جهة اخرى افادت مصادر تونسية مسؤولة ان تونس تواصل مساعيها السلمية لتسوية هذه الازمة. واشارت هذه المصادر الى ان الدبلوماسية التونسية تتحرك في هذه القضية انطلاقا من قاعدتين الاولى اعتبار ان تفجير الطائرة هي عملية ارهابية والتنديد بها والثانية اعتبار هذه الحادثة قضية عدلية بحتة لا يجب ان تتطور الى قضية سياسية دولية.

وفي ماستريخت في هولندا اعلنت دول المجموعة الاوروبية الاثنتا عشرة على لسان رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في القمة الاوروبية امس تأييدها للمطالب التي وجهتها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا الى السلطات الليبية في ما يتعلق بقضايا الاعتداء على طائرتي الركاب الامريكية والفرنسية.

وفي بيان اصدره المجلس الاوروبي اكد انه «ينظر بعين الخطورة التي تستحقها الى الاتهامات الموجهة الى مواطنين ليبيين في ما يتعلق بالاعتداء على الرحلة رقم ١٠٣ لشركة (بان آم) في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٨٨ فوق لوكربي في اسكتلندا وعلى الرحلة ٧٧٢ لشركة (اوتا) في سبتمبر (ايلول) ١٩٨٩ فوق صحراء تينيري في النيجر وأشار المجلس الى ادانته لجميع اعمال الارهاب وأوضح انه «يؤيد تماما مطالب فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ويطلب من السلطات الليبية الامتثال لكل ما ورد فيها ودون ابطاء».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العرب

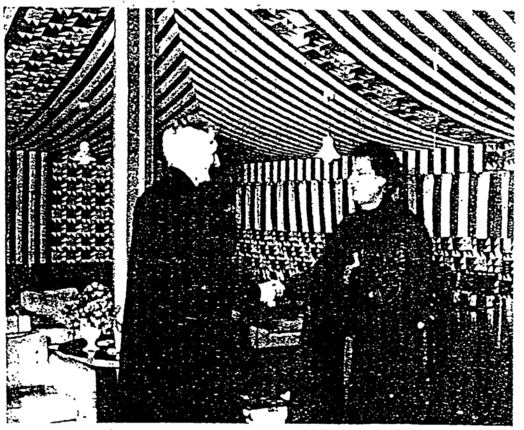
التاريخ: ١٤ ديسمبر ١٩٩١

الاخ قائد الثورة معمر القذافي يستقبل الدكتور جيم سوير رئيس رابطة ضحايا حادث لوكربي

قائد الثورة معمر القذافي: ● اننا مستعدون لرعاية ومساندة بادرة الاتصالات الشعبية بين رابطة عائلات ضحايا حادث لوكربي، وبين ضحايا الغارة الامريكية ضد ليبيا

الدكتور جيم سوير: ● الاعلام الغربي خدعنا، وشوه صورة الجماهيرية، وشعبها الكريم والمسالم. ● رابطة ضحايا لوكربي ضد اي عدوان يشن على الجماهيرية

● كان لقائي بالاخ القائد معمر القذافي ممتازاً، وهو يتمتع بدرجة عالية من الهدوء، ولا تحس امامه بوجود حواجز



الاخ قائد الثورة معمر القذافي يستقبل رئيس رابطة ضحايا لوكربي الدكتور جيم سوير



● في يوم الثلاثاء ٢٦ نوفمبر ١٩٩١ استقبلني رئيس رابطة ضحايا لوكربي د. جيم سوير في منزله بمنطقة الميدلاند «برموز جروف»، ودار بيننا حديث حول الرابطة وحادثة لوكربي والخطاب الذي ارسله الى صحيفة «الجارديان» البريطانية بعنوان «العدالة هي المطلوبة وليس السياسة».

طرابلس - العرب -

نبيل نجم الدين:

كان ذلك الخطاب الذي نشر بباب رسائل القراء هو السبب وراء اهتمام جريدة «العرب» بالاتصال بهذا الرجل.

وفي مساء ذلك الثلاثاء وفي لقائي الاول برئيس الرابطة ادركت تماما حجم المأساة التي تعيشها اسر ضحايا الطائرة.

وفي مستهل الحديث سألته عن الرابطة واهدافها، واجابني بانها تكونت بعد مرور عدة شهور على حدوث الكارثة بهدف جمع شمل اسر الضحايا ومحاولة التخفيف عن الالام النفسية والمعنوية التي تعاني منها وتقدم

ثم استطرد قائلا: «بعد انعقاد الاجتماع الاول للرابطة واجتماع آخر وبمشاركة اطراف من خارج الرابطة بدأنا نبحث عن الطرق والوسائل التي ستؤدي الى القاء القبض على المتسببين في المأساة لمحاكمتهم، وهكذا بدأت اتصالاتي برجال التحقيق والقضاء

ثم تطور الامر بعد ذلك الى الاتصال باهالي الضحايا في الولايات المتحدة الامريكية».

اما بخصوص الخطاب الذي نشر في «الجارديان» والذي يحمل توقيعه فقد اوضح قائلا: (نعم بالرغم من انني فقدت ابنتي فلورا.. في الكارثة وبالرغم من ان المصاب قلب حياتنا العائلية رأسا على عقب الا انني عبرت في الخطاب الذي اشرت اليه على عدم موافقتنا نحن اسر الضحايا على قيام الولايات المتحدة باي هجوم عسكري على الجماهيرية، واحب ان اوضح لك ان هذا القرار اتخذته الرابطة بعد مناقشة، واقتناع جماعي، واذكر انني عبرت في ذلك الخطاب عن استعدادي لوضع خبرتي العملية كطبيب في خدمة الشعب الليبي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الساندى تايمز

التاريخ: ١٥ ديسمبر ١٩٩١

Malta able to decide for itself on Lockerbie – *de Marco*

by a Staff Reporter

THE Minister of Foreign Affairs and Justice, Professor Guido de Marco said yesterday evening that Malta would neither permit itself to be used by another country nor have its decisions taken for it.

Malta used its own mind to think and not someone else's mind, the Foreign Minister said in a reference to the Lockerbie issue.

Speaking at the Nationalist Party club in Marsa, Professor de Marco said that Malta had its reservations on the Lockerbie inquiry and did not accept, in particular, that part of the conclusion which held that a bomb had been placed on an Air Malta plane. The evidence showed otherwise, he said.

Malta could not accept that any country had the right to attack another; firstly because the accused had not been found guilty; secondly because this goes against the the UN Charter; and also because of the consequences for the Mediterranean should there be a war in this region.

It was not a matter of whose side Malta was on. Malta decided for itself as a sovereign and independent country. Decisions were taken in the interests of the country and in conformity with the principles of justice upheld by Malta.

Professor de Marco said that Malta did not have to try to please anyone. The time of colonialism was over and decisions were no longer taken for it in Whitehall.

In the course of his speech, Professor de Marco referred to the Yugoslav crisis and said that Malta was considering, together with other neighbouring countries, recognising the independence of the breakaway republics of Croatia and Slovenia.

This could lead to the end of the bloodshed in Yugoslavia, he said.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١٥ ديسمبر ١٩٩١

المسؤول الامريكي عن مكافحة الارهاب لـ «الشرق الاوسط»

نصر على تسلم المتهمين في حادثة لوكربي ولن نجري تسوية سياسية في قضية جنائية

الرياض: «الشرق الاوسط»
من السر سيد احمد

استبعد السفير بيتر بيرلي المسؤول عن مكتب مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية الامريكية حدوث اي تسوية سياسية على صعيد الازمة مع ليبيا وتحديداً طلب واشنطن تسليمها ضابطين ليبيين اتهمتهما بتفجير الطائرة الامريكية فوق بلدة لوكربي الاسكوتلندية قبل حوالي ثلاث سنوات. جاء ذلك في حديث لجريدة «الشرق الاوسط» مع المسؤول الامريكي في مكتبه. وبيرلي كان قد تم تعيينه سفيراً في بغداد خلفاً لابريل جلاسبي السفيرة السابقة، وذلك قبل قطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين ابان الازمة في الخليج العام الماضي. وهنا نص الحديث الذي اجري بالهاتف مع السفير في مكتبه في واشنطن:

● ما هو تقويمكم للخطوات التي اتخذتها ليبيا حتى الآن للتجاوب مع اتهاماتكم لها مثل تعيين قاض واعتقال الشخصين المتهمين وغير ذلك؟

- من الصعب علينا حتى الآن ان نأخذ التصريحات الليبية بصورة جادة وعليه فانني اتساءل عن الدوافع وراء هذه الخطوات. على كل يبقى هدفنا احضار الشخصين اللذين تمت تسميتهما واتهامهما بواسطة الاجهزة القضائية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الى المحكمة، هذه نقطة اولى.

ثانياً: وبما ان هذين الشخصين اعضاء في جهاز المخابرات الليبي فاننا نشك في حدوث محاكمة حقيقية لهما في ليبيا لاننا نعتقد انهما كانا يتصرفان وفق تعليمات صدرت اليهما من رؤسائهما. ثم إننا في واقع الامر قد اتهمنا الحكومة الليبية نفسها بارتكاب جريمة تفجير الطائرة التي قتل فيها قرابة ٢٧٠ شخص من ٢١ دولة. ومن ناحية اخرى يلاحظ ان القاضي الفرنسي الذي يحقق في تفجير الطائرة الفرنسية وجد ايضاً دلائل تشير الى تورط المخابرات الليبية، وعليه فلا نعتقد بامكانية قيام محاكمة نزيهة لان الحكومة الليبية نفسها ستكون موضع المحاكمة.

● اذاً باصراركم على تسليم المتهمين فانكم تهدفون الى وضع الحكومة الليبية نفسها داخل منصة الاتهام؟

ـ نحن نعتقد ان المتهمين كانا يعملان وفق توجيهات من رؤسائهما، اذ لايمكن ان يقوما بعمل مثل هذا من تلقاء نفسيهما، وهذه الحقيقة لم يتوصل اليها قضاة التحقيق في الولايات المتحدة وبريطانيا بل والقضاة الفرنسيون الذين يحققون في حادثة الطائرة الفرنسية كذلك.

● ما دام هدفكم النهائي الحكومة الليبية فإن هذا هدف سياسي فلماذا تسعون اليه عبر طرق قانونية؟

ـ لقد قامت الحكومات الثلاث، في الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا، بتقديم مذكرة مشتركة في السابع والعشرين من الشهر الماضي تطلب من الحكومة الليبية تسليم الشخصين اللذين تم اتهامهما وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالقضية لسلطات التحقيق في البلدان الثلاثة، كما طلبنا من السلطات الليبية ان تقطع كل علاقة لها بالجماعات الارهابية، ونحن لدينا قائمة طويلة تتضمن ارتباطات ليبيا بهذه الجماعات. ومؤخراً اكد القذافي، وفي معرض حديثه عن قطع صلاته بهذه المجموعات، على علاقته مع الجيش الجمهوري الايرلندي وانه كان يوفر له التمويل لعدة سنوات.

● الا تعتقدون ان ليبيا جادة في التوصل الى تسوية بدليل الخطوات التي اتخذتها حتى الآن، الامر الذي ينبغي ان يدفعكم الى التحرك من جانبكم للوصول الى حل وسط؟

ـ نحن ننظر الى الامر من زاويتين: الاول وجود حالة جنائية لدينا وفي بريطانيا ونحن لدينا كبير ثقة في نظمنا القضائية التي تتمتع بالاستقلال عن السلطات التنفيذية ولذا نصر على تسليم ليبيا للمتهمين ونفس الشيء ينطبق على الحالة الفرنسية. وعليه فالامر يتعلق بقضية جنائية وليست سياسية. وفي الظروف العادية نتوقع من الحكومة الليبية ان تتعاون مع المحققين، ثانيا وفي تقديري الشخصي ان الليبيين يشعرون بالانزعاج نتيجة للضغط الواقع عليهم والتركيز الاعلامي على نظامهم، وعليه فمن الصعوبة ان ناخذ بجدية المقترحات الليبية المتتالية خاصة وهي تتغير من يوم الى اخر. وانا لا اعرف حتى اليوم حقيقة الموقف الليبي، لكن ابرزها قد يكون الحديث عن طرح الموضوع على محكمة دولية. وفي ما اعرف لا يوجد شيء مثل ذلك له امكانيات وصلاحيات التعامل مع القضايا الجنائية. ولهذا لا نرى وجود اي مبرر للتعامل السياسي مع القضية. فهذه القضية جنائية ينبغي التعامل معها في محكمة جنائية.

● إذاً يستخلص المرء من ذلك انه ليس هناك توجه من الادارة الامريكية على اي مستوى للتعامل السياسي مع ليبيا في هذه القضية؟

ـ هذا صحيح، وما نصر عليه ان تستجيب الحكومة الليبية وبصورة شاملة للطلبات التي قدمتها حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في منكرتها المشتركة الشهر الماضي.

● كيف يمكن للحكومة الليبية ان تستجيب لمطالبكم بتسليم المتهمين في الوقت الذي لا توجد



فيه اتفاقيات تسليم للمتهمين بينكم وانتم كما تقولون تركزون فيه على الجوانب القانونية في القضية؟

● بالفعل ليست هناك اتفاقيات لتسليم المتهمين، لكن إذا ارادت الحكومة الليبية التعاون في الاجراءات القضائية فهناك طرق سهلة وبسيطة لذلك التعاون الذي ينبغي أن يكون مع المحاكم المعنية في البلدان الثلاثة. وكلها تتمتع باستقلال قضائي يضمن حقوق المتهمين الليبيين مثلما يضمن حقوق المواطنين حتى تنجلي القضية.

- هل يعني هذا انه لا مانع لديكم في البداية ان تظهر ليبيا شيئاً من التعاون مع الاجهزة المختصة وفي ما بعد يمكن التعاطي مع موضوع تسليم المتهمين؟

● كلا. نحن نطلب منهم تنفيذ كل مطالبنا التي قدمناها لهم في المذكرة وبدون تأخير. لكن صراحة ما نراه الآن من الجانب الليبي عبارة عن محاولات لتخفيف الضغط الذي تفجر إثر نشر الاتهامات بخصوص الضابطين. وعليه فاننا نطلب الاستجابة الليبية الفورية والكاملة وان تبدأ في التعاون مع السلطات المختصة لكن في نفس الوقت ان تقوم بتسليم الشخصين المتهمين.

● هل اتصلت بكم بعض الجهات بخصوص الوساطة في هذا الامر؟

- لقد تلقينا رسائل من بعض الدول عارضة مقترحات منها او حاملة رسائل من الحكومة الليبية. ولقد اوضحنا لهؤلاء انه ليس هناك مجال لوساطة سياسية في الموضوع. فهذه قضية جنائية ونحن نتوقع من الحكومة الليبية ان تستجيب مباشرة الينا وبالتالي فليس هناك من ضرورة للتوسط.

● وهل انتهى الامر عند هذا الحد؟

- ما اقترحناه على هؤلاء الوسطاء من رسميين وغيرهم انه من الافضل ان يستعملوا اي نفوذ لديهم لاقناع القيادة الليبية ان الأمر خطير جدا وإن المطلوب ليس السعي من اجل وساطات وانما التجاوب السريع مع التحقيقات الجنائية.

● هل حملوا هذه الرسالة الى ليبيا؟

- اعتقد ذلك، وارجو الا يكون الليبيون في شك من فهم حقيقة موقفنا واذا كانوا لا يزالون في شك فارجو ان يكون واضحا لديهم الآن ان المطلوب منهم هو الاستجابة الشاملة والسريعة مع الطلبات التي قدمت اليهم في مذكرة الشهر الماضي.

● هل يمكن معرفة هؤلاء الوسطاء؟

- كلا، اعتقد انه ليس من اللائق تسميتهم، لكن يمكن القول انها حكومات موجودة في المنطقة.

● من الادلة التي تحدثتم عنها القنبلة الموقوتة في الراديو وقطعة الملابس التي كانت في الحقيبة التي حملت المتفجرة، وعلى افتراض انهما قد اشتريتا بواسطة ليبيين فهذا لا يعني قطعا إنهما الوحيدتان اللتان تم تصنيعهما او أنهما بيعتا الى ليبيا فقط؟

- استناداً الى المعلومات التي بحوزتنا والتي نشرت في مذكرة الاتهام فإن القضاة توصلوا الى ما يفيد ان الادلة مقنعة وتستوفي الشروط اللازمة للتقدم باتهام، ولهذا تقدمنا بمذكرة الشهر الماضي. اما من ناحية الادلة فلنتخذ القنبلة الموقوتة كمثال، إنها جهاز مخصوص تم تصنيعه بواسطة شركة واحدة، سويسرية الجنسية ومعينة تمت تسميتها. وقد قامت هذه الشركة بتصنيع ٢٠ جهازاً، ووفقا لإفادات مسؤولي الشركة نفسها فقد بيعت كل هذه الاجهزة الى اشخاص حددتهم في المخابرات الليبية. وفيما اعلم وحتى اليوم لم ينكر احد ما هذه المعلومات. وهذا مثل وحيد تضمنته مذكرة الاتهام.

● كيف يمكن في تقديرك ان يقوم شخص مدرب على اعمال الاستخبارات مثل فحيمة بترك دليل مهم مثل مفكرته الخاصة خلفه وهي تتضمن معلومات تدينه كما تقولون وباللغة الانجليزية؟

- انا لست محاميا ولكنني دبلوماسي، على ان زملائي في مكتب النائب العام ومكتب التحقيقات الفيدرالي اخبروني ان بعض المتهمين غالبا ما يرتكبون بعض الاخطاء الفادحة وبدون ان يعرفوا لماذا ارتكبوها، على ان كل ما يمكنني قوله ان المفكرة حقيقية وموثوقة.

● هل هناك احتمال ان يكون تركها عن قصد؟

- لا ادري كيف يمكنني التعليق على ذلك، لكن في ما اعلم لا.

● هل هناك قيد زمني وضعتموه لليبيا كي تستجيب لطلباتكم؟

- في مذكرتنا طلبنا من السلطات الليبية ان تستجيب بسرعة ونحن لم نحدد وقتا معينا، لكن بسرعة تعني بسرعة.

● لقد مرت حتى الآن اكثر من ثلاثة اسابيع؟

- كل ما يمكنني قوله اننا نتوقع من الحكومة الليبية ان تستجيب بسرعة فذلك سيكون في مصلحتها.

● لماذا اصدرتم الاتهام الآن وفي الوقت الذي تقولون فيه ان التحقيق لا يزال مستمرا، ولماذا لا تصبرون حتى يكتمل التحقيق كي تكون الصورة اكثر وضوحا؟

- في نظامنا القضائي توجيه الاتهامات هو في يد النائب العام، المسؤول عن التحقيق. وهم ينظرون اذا كانت لديهم ادلة كافية للتقدم باتهامات وفق اسس مهنية بحتة، ثم ان القضية تظل مفتوحة والتحقيقات مستمرة عندنا وفي اسكوتلندا.

● هل صحيح ما تردد ان ليبيا بدأت في تحويل بعض اسلحتها الى دول اخرى تحسبا من ضربة عسكرية من جانبكم؟

- ليست لدي معلومات في هذا الصدد، لكن اذا صحت هذه المعلومات فهذا يعني ان السلطات الليبية قررت عدم التعاون مع المحققين، وهو امر خطير ويؤسف له.

قاضي التحقيق الليبي في حادث لوكربي لـ «العرب»:

نأسف لطغيان الجانب الإعلامي على الجانب القانوني

حادث لوكربي كارثة بشعة ذهب ضحيتها أبرياء

بشاعة الجريمة تؤثر في مقدار العقوبة وليس في مسار التحقيق

القانون الليبي يمنع تسليم المواطنين لأية دولة أجنبية



طرابلس - خاص بـ «العرب» - اوضح القاضي الليبي احمد الطاهر الزاوي المسؤول عن التحقيق في حادث سقوط طائرة البان امريكان رقم ١٠٣ فوق قرية لوكربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨ في حديث ادلى به لصحيفة «العرب» موقف الجماهيرية العربية الليبية من اتهامات امريكية - بريطانية لمواطنين ليبيين تقول بمسؤوليتهما عن حادث لوكربي



القاضي احمد الطاهر الزاوي

وقال القاضي الزاوي ان الجماهيرية تتعامل مع القضية بمنتهى المرونة وبمنطق قانوني وليس اعلامي او سياسي والشواهد على ذلك تعيينه قاضياً للتحقيق، واقتراح عرض القضية على محكمة دولية رغم عدم وجود سوابق قضائية لحالات مماثلة جرت في العالم

واعرب القاضي الزاوي عن اسفه لطغيان الجانب الاعلامي والسياسي على الجانب القانوني في القضية المثارة وقال انهم - اي بريطانيا وامريكا - يتعاملون مع القضية بحجم الجريمة وهذا خطا رغم بشاعتها، وبشاعة الجريمة تؤثر في مقدار العقوبة وليس في مسار التحقيق. واضاف القاضي الزاوي ان السلطة القضائية في الجماهيرية ماضية في التحقيق في ملابسات القضية رغم عدم تعاون القضاء البريطاني ونظيره الامريكي مع القضاء الليبي وهذا ستترتب عليه اطالة مدة التحقيق.

واوضح القاضي الزاوي ان القانون الليبي يحظر تسليم مواطنين ليبيين متهمين بارتكاب جنايات في الخارج الى دولة اجنبية

لكن قانون العقوبات الليبي سيطبق على المتهمين اذا ثبت تورطهما رسمياً في عمليات قتل، وقال «ان عقوبة القتل في القانون الليبي هي الاعدام»

وحول سؤال يتعلق بالتصريحات البريطانية - الامريكية التي تشكك في القضاء الليبي، قال القاضي الليبي «ان تلك التصريحات غير مسؤولة، وهذا امر ناسف له». واضاف يقول «بالنسبة للجماهيرية نحن نعتز بالقضاء عندنا، وفي هذه القضية بالذات تم انتداب مستشار من المحكمة العليا للاشراف على سير التحقيقات، وقد لا يعرف الكثيرون استقلالية هذه المحكمة عن جميع اجهزة الدولة في الجماهيرية بشكل يختلف عن الكثير من مثيلاتها في دول اخرى».

وفيما يتعلق بموضوع عدم تعاون القضاء البريطاني والامريكي مع القضاء الليبي قال القاضي احمد الزاوي «ان السلطات القضائية البريطانية والامريكية احالت حيثيات قرار الاتهام، وطلبنا الاطلاع على محاضر التحقيق بالاسلوب الذي يناسبهما لكننا لم نتلق رداً حتى هذه اللحظة»

وفي ختام الحديث اكد القاضي الزاوي ان القانون هو فوق كل اعتبارات خارجة عنه وان الجماهيرية ستتعامل مع القضية وفقاً لذلك. وكان القائد العقيد القذافي قد دعا الاحد مؤتمر الشعب العام للانعقاد لمناقشة التهديدات الغربية الموجهة ضد الجماهيرية

من جهة ثانية انتقدت الجماهيرية امس الاثنين تصريحات نسبت لمكتب المدعي العام البريطاني وصفت اقتراح طرابلس بمحاكمة مواطنيها المتهمين بانه «سخف متعمد» وابدى مصدر مسؤول في امانة العدل الليبيا استغرابه لصدور مثل تلك التصريحات عن جهة قضائية

مصدر رسمي ليبي يعقب على تصريح للمدعي العام البريطاني

نزاهة القضاء في احترام القانون وليس في مجاراة مواقف سياسية

■ طرابلس - او ج صرح مصدر مسؤول في امانة العدل بالجماهيرية الليبية تعليقا على ما نسب للمتحدث باسم المدعي العام البريطاني في ادبر مبروغ يوم الجمعة الماضي ١٩٩١/١٢/١٣ من ان اقتراح طرابلس بمحاكمة مواطنيها المتهمين في حادث الطائرة الامريكية (بان امريكان) في ليبيا بانه سخف متعمد

وافاد المصدر بانه يود ان يوضح الحقائق التالية

اولا ان القضاء الليبي يحترم ما تنص عليه القوانين ويؤمن بان النزاهة والحيدة والاستقلال يكمن في احترام القانون لا عن طريق مجاراة مواقف سياسية لا تدخل في اختصاصاته وتؤثر بالتالي على استقلاله وحيدته

ثانيا ان الجهات المختصة بالجماهيرية الليبية قد اصدرت بيانها منذ اليوم الاول لاستلامها مذكرة الاتهام بتعيين قاضي للتحقيق واهابت بالجهات القضائية وغيرها ذات العلاقة بان تكون سندا له في التحقيق للوصول الى الحقيقة الكاملة

ولم يستلم قاضي التحقيق حتى هذا التاريخ ما يفيد الاستجابة لذلك

ثالثا دعت الجماهيرية كل الاطراف ذات العلاقة للتعاون في التحقيق الذي يجري في الموضوع لاثبات نزاهة التحقيقات وسلامة الاجراءات

رابعا ان الجهات المختصة في الجماهيرية قد سلكت الطريق الذي رسمته القوانين والاتفاقيات الدولية المعترف بها سواء فيما يتعلق بالاختصاص او التسليم

خامسا ان السلطات القضائية في الجماهيرية تربا بنفسها مجاراة الاطراف الاخرى تبادل الاوضاع والعبارات غير القانونية والتي لم ولن تجد في معرفة الجاني الحقيقي.

وعليه فهل يصح ان يوصف ما قامت به الجهات المختصة في الجماهيرية من اجراءات بتطبيق قوانينها وتمسكها بالقوانين والاتفاقيات والمبادىء والاعراف الدولية وطلبها التعاون مع القضاء في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية من اجل اظهار الحقيقة بانه سخف متعمد الا اذا كان القانون والشرعية والمواثيق الدولية هي سخف ويبدو ان تلك الجهات تنظر هكذا للقوانين الدولية.

نحن نستغرب في ان يصدر ذلك من جهة قضائية وهل هذا يدعو للثقة فيها امام العالم وهي تنظر للشرعية والمعقولية بانها سخف.

قاضي التحقيق الليبي المسؤول عن دراسة حادث لوكربي لـ «العرب

حادث لوكربي كارثة بشعة ذهب ضحيتها بشر ابرياء

نأسف لطغيان الجانب الاعلامي والسياسي على الجانب القانوني في الحادث

القانون الليبي يحظر تسليم مواطنين ليبيين متهمين بارتكاب جنايات الى دولة اجنبية

الحوار: محمد ابو القاسم الككلي تصوير: عادل بوجناح

بعد مضي اربع سنوات على سقوط طائرة فرنسية في صحراء النيجر ومرور ثلاث سنوات تقريبا على تحطم طائرة امريكية فوق الاراضي البريطانية اعلنت الدول الثلاث (امريكا - فرنسا - بريطانيا) وفي وقت واحد مسؤولية الجماهيرية عن اسقاط الطائرتين. واتهمت شخصين ليبيين قيل انهما موظفان في جهاز الاستخبارات. وطالبت الدول المعنية الجماهيرية بتسليم مواطنيها الواردة اسمائهم في صحيفة الدعوى التي قدمتها للجهات المختصة بالجماهيرية. الجدير بالذكر ان التهمة سبق ان وجهت للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة احمد جبريل ثم انتقلت الى سوريا واخيرا وبعد وقت طويل تم اتهام الجماهيرية

واذا .كانت الناحية الاعلامية والسياسية قد طغت على الناحية

القانونية وهو امر ملفت للنظر فقد رافق ذلك تهديد الجماهيرية الى حد استخدام القوة المسلحة. وفرض الحصار عليها فقد كان الموقف الليبي الذي دعمته جامعة الدول العربية واضح ويتمثل في رفضه لاي سلوب لا يستند الى قواعد القانون الدولي ولا يتماشى مع الشرعية الدولية معلنا في الوقت نفسه رفض كل انواع التهديد والاستفزاز

صحيفة العرب التقت :الاستاذ احمد الطاهر الزاوي استشار بالمحكمة العليا الذي تم ندبه للتحقيق في هذه القضية

في بداية اللقاء وقبل ان نطرح عليه اسئلتنا عبر الاستاذ احمد عن اسفه الشديد على طغيان الجانب الاعلامي والسياسي على الجانب القانوني واكد على ان الحادث يعتبر كارثة ذهب ضحيتها ناس ابرياء الا ان القضية يجب معالجتها ضمن الاطار القانوني بالدرجة الاولى. ذلك ان وسائل الاعلام تطرح افكار ووجهات نظر مختلفة ومتباينة معظمها غير قانوني وموضوعية التناول تفرض ابراز الناحية القانونية في مثل هذه الحالات.

● سمعنا ان الجماهيرية تلقت صحيفة دعوى من قبل الجهات القضائية المختصة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة تتضمن اتهام شخصين ليبيين بتفجير طائرة امريكية فوق الاراضي البريطانية. ما هو فحوى الصحيفة، وما هي الاجراءات القانونية التي تم اتخاذها من طرفكم؟

- من المتعارف عليه ان التحقيق الجنائي في العادة يبدأ بجمع الادلة وعندما يصل الى قناعة بخصوص مرتكبي الجريمة يتم توجيه الاتهام واذا ما قويت الادلة ورجحت الادانة يحال المتهم الى المحاكمة. والذي احيل الينا من قبل السلطات القضائية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة حيثيات قرار الاتهام دون ان يكون مرفق بمحاضر التحقيق او الوثائق التي ادت الى قناعة المحققين بارتكاب الشخصين الليبيين لهذه الجريمة. ولذلك كانت اول خطوة اتخذتها ارسال كتاب لكل منهما، طلب فيه موافاتي بالوثائق والادلة وقد اقترحت حلولا ثلاثة..اما ان يرسلوا لنا صورا رسمية من هذه الوثائق او يمكنوننا من الاطلاع عليها او يتم تحديد موعد للقاء بيننا لبحث الامر في اطاره القانوني. الا انه مع الاسف لم نتلق ردا حتى هذه اللحظة

● صحيفة الدعوى تطالب الجماهيرية بتسليم الشخصين المتهمين لاحدى الدولتين (بريطانيا - الولايات المتحدة) حتى يتسنى محاكمتهما وفقا للقانون البريطاني او الامريكي. فما هو موقف القانون الليبي حيال هذا الطلب ؟

- أولا يجب ان تتوفر الادلة الكافية لاثبات التهمة لانه لا يجوز ان نحاكم شخص لمجرد الشك فيه والمتهم بريء حتى تثبت ادانته والمحققين في كل من بريطانيا - والولايات المتحدة لم يقدموا لنا اي دليل على صحة اتهامهما.

ثانيا ان قانون الاجراءات الجنائية بالجماهيرية الصادر في ٢٨/١١/١٩٥٣م لا يجيز تسليم المواطنين الليبيين لمحاكمتهم في الخارج وينص قانون العقوبات (مادة ٦) على ان كل ليبي ارتكب فعلا يعد جناية او جنحة طبقا لاحكامه يعاقب بمقتضاه اذا عاد الى ليبيا وكان الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه

وفي حالة وجود اتفاقية تبادل المجرمين بين الجماهيرية ودولة اخرى فهو ينطبق على غير الليبيين ووفقا لشروط محددة (مواد ٤٩٣ - ٥١٠) وقد نصت المادة ٤٩٣ مكرر (أ) انه يجوز تسليم المتهمين او المحكوم عليهم متى توافرت الشروط التالية ان يكون الفعل المبني عليه طلب التسليم جريمة بحسب القانون الليبي وقانون الدولة المطالبة بالتسليم - الا تكون الجريمة او العقوبة قد انقضت بمقتضى القانونين الليبي والاجنبي - ان يجيز قانونا الدولتين اقامة الدعوة الجنائية - الا يتعلق الطلب بمواطن ليبي - الا تكون الجريمة سياسية او جريمة اخرى تتعلق بها.

● واذا افترضنا ان التهمة ثبتت في حق الشخصين المطلوبين هل سيتم معاقبتهما طبقا للقانون الليبي. وهل هناك نصوص صريحة لمعالجة مثل هذه القضايا؟

- نعم اذا ثبت لدينا ان الشخصين قد قاموا بارتكاب الجريمة البشعة سيطبق عليهما قانون العقوبات الليبي الذي تنص مادته ٢٩٦ - القتل جزافا (الباب الخامس - الجرائم ضد السلامة العامة - الفصل الاول - جرائم العنف التي تكون خطرا عاما) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من قام بقصد القتل بافعال من شانها تعريض السلامة العامة للخطر دون حالة الاعتداء على سلامة الدولة واذا نتج عن الفعل موت شخص او اكثر كانت العقوبة الاعدام واذا نتج عن الفعل اذى شخص او اكثر تطبق الاحكام الخاصة بتعدد الجرائم.

ولو لم يكن التشريع الليبي قد تضمن النص السالف الذكر لوجدنا انفسنا في مأزق بسبب تعدد الاطراف المتضررة وهذه اشكالية قانونية فصل فيها وحسمها قانون العقوبات الليبي عندما نص على معاقبة الليبي الذي يرتكب جريمة في الخارج ويعود الى ليبيا.

التشكيك في القضاء الليبي امر غير مسؤول ونأسف له. نحن نعتز بالقضاء الليبي والمحكمة العليا لدينا مستقلة عن مختلف اجهزة الدولة على عكس ما يحدث في دول كثيرة في العالم

انهم يتعاملون مع القضية بحجم الجريمة وهذا خطأ فبشاعة الجريمة تؤثر في مقدار العقوبة وليس في مسار التحقيق

● ولكن بريطانيا والولايات المتحدة تصران على تسليمها المتهمين وقد اكد دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني على هذا الاصرار اكثر من مرة وفي مناسبات متعددة كيف تنظرون لهذا الامر؟

- المشكلة انهم يتعاملون مع القضية بحجم الجريمة وهذا خطأ مع اعترافنا المسبق ببشاعتها كذلك من الخطأ اخضاع مسار التحقيق لحجم النتائج التي ترتبت عن الفعل لانه تناقض فالطريق الذي نسلكه مع المتهم واحد في كل الجرائم، وبشاعة الجريمة تؤثر في مقدار العقوبة ولكنها لا تؤثر على مسار التحقيق والجهة صاحبة

الاختصاص والمحاكمة

● اعلنت الجماهيرية استعدادها وقبولها لعرض القضية على اية محكمة دولية محايدة. هل هناك سوابق على الصعيد الدولي لمعالجة مثل هذه القضايا، وهل يجيز القانون الليبي عرض مثل هذه القضايا على محاكم دولية؟

- في حدود علمي لا يوجد سوابق لمثل هذه القضية تم عرضها على اية محكمة دولية اما بالنسبة لموقف الجماهيرية واستعدادها لعرض القضية على اية جهة محايدة فهذا نابع من حرصها على اظهار الحقيقة ومعاقبة الجاني وقد اعطت القضية اهتماما كبيرا بدءا باختيار مستشار للتحقيق بدل من

احالته للنيابة العامة وهو امر جائز قانونا، ثم رأت ايضا ان تعرض القضية على لجنة دولية محايدة لبحث واستجلاء الحقيقة بشأنه وهذه مرونة

تؤكد حرص الجماهيرية على معرفة الفاعل الحقيقي. اما موقف القانون الليبي فهو واضح بنصوص صريحة غير قابلة للتأويل في هذه القضية.

● يقال انه تم تحديد موعد للمحاكمة.. ويقول البعض انها ستعقد قريبا.. فما مدى صحة ذلك؟

- ابدا لم يتم تحديد موعد للمحاكمة الا بعد الانتهاء من التحقيق والى حد الان لم نتلق ردا على طلباتنا وهذا لا يعني ايقاف التحقيق لانه وفقا للقانون في حالة وجود بلاغ تترتب عنه شبهات يأخذ التحقيق مجراه العادي، وقد

طلبت من الحكومة المالطية سؤال بعض الاشخاص الذين وردت الاشارة اليهم، وكذلك التوجه الى مطار لوقا للوقوف على بعض الحقائق، ولو قدمت لنا

التحقيقات التي اجريت ● المحققين في بريطانيا والولايات لكانت عونا كبيرا لنا في اختصار الامر لاننا الى حد هذه اللحظة لم نستطع توجيه الاتهام للشخصين المذكورين في صحيفة الدعوى بسبب عدم استكمال محضر جمع الاستدلالات والتحقيق فتح بناء على بلاغ من جهات اجنبية ضد ليبيين وهو الذي ادى الى فتح المحضر المشار اليه.

● اعلنت كل من بريطانيا والولايات المتحدة رفضهما لاية محاكمة تجري داخل الجماهيرية بسبب شكهما في نزاهة القضاء الليبي.. فما هو ردكم على ذلك؟

- اي تصريح يشكك في نزاهة القضاء الليبي يعتبر غير مسؤول وشخصيا اشعر بالاسف عندما اسمع محاولات التشكيك في نزاهة القضاء بشكل عام. بالنسبة للجماهيرية نحن نعتز بالقضاء عندنا، وفي هذه القضية بالذات تم ندب مستشار من المحكمة العليا للاشراف على سير التحقيقات، وقد لا يعرف الكثيرون استقلالية هذه المحكمة عن جميع اجهزة الدولة في

الجماهيرية بشكل يختلف عن الكثير من مثيلاتها في دول اخرى.

فالمستشارون في هذه المحكمة لا يعينون من اية سلطة تنفيذية وانما يعينهم مؤتمر الشعب العام وهو ما يماثل السلطة البرلمانية في الدول الاخرى، وميزانية المحكمة مستقلة يقررها مؤتمر الشعب العام واعضاؤها

القضاءان البريطاني والامريكي احالا الينا حيثيات قرار الاتهام فطلبنا الاطلاع على محاضر التحقيق لكننا لم نتلق ردا حتى الان



يتمتعون بحصانة كاملة فلا يجوز عزلهم او محاكمتهم الا وفقا للشروط التي نص عليها قانون المحكمة وهو قانون خاص بها ومنفصلا حتى عن قانون نظام القضاء الذي ينطبق على المحاكم الاخرى وكل الامور التي تختص بها السلطات الادارية مثل الامانات تؤول للجمعية العمومية للمحكمة ولا يمكن اسناد اي عمل او ندب مستشار لاية جهة كانت الا عن طريق الجمعية العمومية لهذه المحكمة. فان قبلت الندب اصبح نافذا، وان رفضته فليست هناك اي سلطة تعقب على ذلك.

ولعل السبب في ندب احد مستشاري هذه المحكمة هو القضاء على مثل هذه الافتراءات.

وفي ختام اللقاء قال الاستاذ احمد الزاوي: احب أن اؤكد اننا يجب جميعا ان نحني رؤوسنا امام القانون احتراما لاحكامه ولا نتأثر في المسائل المحسومة قانونا بأي ضجيج اعلامي او مناقشات سياسية، واذا طرح الامر بين الاجهزة القضائية فيجب ان يكون لها وحدها

الجماهيرية تتعامل مع القضية بمنتهى المرونة والشواهد على ذلك تعيين قاض للتحقيق واقتراح عرض القضية على لجنة تحكيم دولية رغم عدم وجود سوابق عالمية في هذا المجال

القول الفصل واذا كان هناك مجال لاية مجادلة يجب ان تكون قانونية بعيدة عن التأثيرات السياسية.

نحن قضاة وعملنا تحكمه النصوص والتشريعات النافذة سواء في ليبيا او غيرها من الدول وكل دولة تتمسك وتحترم سيادة قانونها على مواطنيها واراضيها، وهذا حق لا اعتراض عليه.

انتقادات ليبية للسلطات القضائية البريطانية

إقحام السياسة في أمور القضاء يؤثر على حيدته ويعوق تحديد المتهمين

نيقوسيا - وكالات الانباء. انتقدت ليبيا امس السلطات القضائية في بريطانيا، التي وصفت اقتراح طرابلس محاكمة مواطنيها المتهمين في حادث الطائرة الامريكية التي سقطت فوق لوكربي، بانه «سخف متعمد».

وتساءل مصدر مسؤول في امانة العدل الليبية - في تصريح وزعته وكالة الانباء الليبية - قائلا «هل يصح ان يوصف ما قامت به الجهات المختصة في ليبيا من اجراءات بتطبيق قوانينها، وتمسكها بالقوانين والاتفاقيات والمبادئ والاعراف الدولية، وطلبها التعاون مع القضاء في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية من اجل اظهار الحقيقة، بانه سخف متعمد. الا اذا كان القانون والشرعية والمواثيق الدولية هو سخف، ويبدو ان تلك الجهات تنظر هكذا للقوانين الدولية.

واضاف «نحن نستغرب ان يصدر ذلك عن جهات قضائية». متسائلا «وهل هذا يدعو للثقة فيها امام العالم. وهي تنظر للشرعية والمعقولية بانها سخف».

وكانت السلطات القضائية في بريطانيا قد دعت مجددا يوم الجمعة الماضي طرابلس الى تسليم مواطنيها الاثنين، المتهمين في حادث لوكربي واصفة اقتراح محاكمتهما في ليبيا بانه «سخف متعمد».

وقال المصدر الليبي «ان السلطات القضائية في ليبيا تربأ بنفسها عن مجاراة الاطراف الاخرى في تبادل الاوصاف والعبارات غير القانونية، والتي لم ولن تجدي في معرفة الجاني الحقيقي». واعتبر ان «النزاهة والحيدة والاستقلال يكمن في احترام القانون. لا عن طريق مجاراة مواقف سياسية لا تدخل في اختصاصاته. وتؤثر بالتالي على استقلاله وحيدته».

وبعد ان ذكر بان السلطات الليبية عينت قاضيا للتحقيق «منذ اليوم الاول لاستلامها مذكرة الاتهام». قال المصدر المسؤول «وحتى هذا التاريخ لم يتسلم قاضي التحقيق ما يفيد الاستجابة لذلك». واشار الى ان ليبيا دعت «كل الاطراف ذات العلاقة الى التعاون في التحقيق». مؤكدا انها «سلكت الطريق الذي رسمته القوانين والاتفاقيات الدولية المعترف بها، سواء في ما يتعلق بالاختصاص او بالتسليم».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: وكالة الجماهيرية للانباء

التاريخ: ١٨ ديسمبر ١٩٩١

البيان الليبي - المالطي الذي يدحض «الرواية» الامريكية حول لوكربي

فاليتا -و.ا.ج- اكدت مالطا والجماهيرية العظمى مجددا موقفهما المبدئي والثابت ضد الارهاب بكل اشكاله وصوره بما فيه ارهاب الدولة.. وادانتا في بيان مشترك صدر في اعقاب زيارة قام بها ابوزيد عمر دوردة امين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية العظمى الى مالطا ادانتا امس اسلوب استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول ودعتا الى التقيد بميثاق الامم المتحدة واحترام القانون الدولي.

واكد الجانب المالطي ان نتائج التحقيقات التي اجريت اثبتت عدم سفر اية حقيبة بدون مسافر على متن رحلة الخطوط الجوية المالطية رقم ١٨٠/ام ك ا التي اتجهت الى فرانكفورت بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٨.

واتفقت الجماهيرية العظمى ومالطا على جملة من الاجراءات العاجلة لتحقيق مصالح البلدين الصديقين وتطوير العلاقات القائمة بينهما على النحو التالي:

١- تجديد اتفاقية تزويد مالطا بالنفط لعام ١٩٩٣.

٢- فتح السوق الاول العربي الليبي المالطي في طرابلس يوم ١٩٩١/١٢/٣٠.

٣ - عقد اجتماع في القريب العاجل لخبراء البلدين من اجل رفع توصياتهم للجهات المختصة في البلدين بناءا على حكم محكمة العدل الدولية المتعلق برسم حدود الجرف القاري بين البلدين وفيما يلي نص البيان المشترك الليبي المالطي.. بدعوة من السيد فنيك ادامي رئيس الوزراء لجمهورية مالطا، قام الاخ ابوزيد عمر دوردة امين اللجنة الشعبية العامة بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بزيارة الى مالطا في الفترة ما بين ١٠/١١ من جمادى الاخرة ١٤٠١ من وفاة الرسول الموافق ١٢/١٦/١٩٩١م

وخلال هذه الزيارة عقدت اجتماعات بين الجانبين العربي الليبي والمالطي تناولت الوضع الدولي الراهن بشكل عام والقضايا التي تهم البلدين الصديقين بشكل خاص كما بحث الجانبان العلاقات المتميزة والتعاون الثنائي في مختلف المجالات.

وقد عبر الجانبان عن ارتياحهما للتطور المستمر في علاقاتهما الوثيقة وتعاونهما المثمر واكدا تصميمهما على تعزيز هذه العلاقات وتوسيع مجالات التعاون واتفقا على ان تعقد اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعها قبل نهاية هذا الشهر لوضع الصيغ التنفيذية اللازمة للتطوير المتفق عليه في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكذلك برنامج التعاون للعام ١٩٩٣.

وناقش الجانبان في محادثاتهما خاصة الوضع الدولي والمتغيرات السريعة الجارية في اوروبا وتاثيرهما في حوض البحر المتوسط، كما تبادلا وجهات النظر حول التطورات في حوض البحر الابيض المتوسط واتفقا على اهمية التزام شعوبه بالعمل معا على تكريس مباديء ميثاق الامم المتحدة والالتزامات الدولية والقضاء على كل مصادر التوتر والسعي لايجاد الظروف الملائمة لحفظ السلام والامن وتطوير التعاون في المنطقة.

وعبر الاخ ابوزيد عمر دوردة امين اللجنة الشعبية العامة عن ارتياحه لقبول عضوية مالطا الكاملة في منتدى غرب المتوسط، وهو

الاطار الذي تلتزم الدولتان بالعمل من خلاله لتحقيق الرفاهية والتفاهم بين شعوب هذه المنطقة، وعبر الطرفان عن ارتياحهما لسير وتطور العلاقات القائمة بين البلدين وخلال استعراضهما لمشروعات التعاون المشتركة الجاري دراستها والتي تحقق مصالح البلدين اتفقا على اتخاذ الاجراءات العاجلة التالية.

- تحديد اتفاقية تزويد مالطا بالنفط للعام ١٩٩٢.
- فتح السوق الاول العربي الليبي المالطي في طرابلس يوم ١٩٩١/١٢/٣٠.

عقد اجتماع في القريب العاجل لخبراء البلدين من اجل رفع توصياتهم للسلطات المختصة في الدولتين بناء على حكم محكمة العدل الدولية المتعلق برسم حدود الجرف القاري بين الدولتين. هذا وفي شان الحادث المؤسف الذي ادى الى سقوط الطائرة التابعة لشركة بان امريكان فوق لوكربي باسكتلندا الرحلة ١٠٣ اولا:

يؤكد الطرفان مجددا موقفهما المبدئي والثابت ضد الارهاب بكل اشكاله وجميع صوره بما فيه ارهاب الدولة.

- ثانيا: يدين الطرفان اسلوب استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول ويدعوان الى التقيد بميثاق الامم المتحدة واحترام القانون الدولي.
- ثالثا: يؤكد الجانب المالطي ان نتائج التحقيقات التي اجريت اثبتت عدم سفر اية حقيبة بدون مسافر على متن رحلة الخطوط الجوية المالطية رقم ١٨٠ ام ك ا التي اتجهت الى فرانكفورت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣١.

وفي ختام اللقاءات بين الجانبين عبر الجانب العربي الليبي عن اعتزازه بالحفاوة وحرارة الاستقبال اللتين لقيهما في مالطا وهو ما يعكس المستوى الذي وصلت اليه علاقات الشعبين والبلدين الصديقين في كل المجالات.

وقد وجه الاخ ابوزيد عمر دوردة امين اللجنة الشعبية العامة الدعوة الى السيد ادى فنيك ادامي رئيس الوزراء المالطي لزيارة الجماهيرية وقد قبل السيد فنيك ادامي الدعوة على ان يحدد موعدها بالاتصالات المباشرة.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العـرب

التاريخ: ٢٧ ديسمبر ١٩٩١

تقرير يصدر عن منظمة دولية بتكليف من أهالي ضحايا الطائرة

حادث طائرة «بان أميركان» وقع نتيجة صفقة بين «السي . اي . ايه» وتاجر سلاح سوري !

المخابرات الأمريكية وراء كارثة لوكربي

لندن - «العرب» - من المسؤول عن الانفجار الذي وقع على متن طائرة «بان امريكان» في ديسمبر ١٩٨٨ وادى الى سقوطها في لوكربي في سكوتلندا ؟

هل هي الجماهيرية الليبية ؟ ام سوريا ؟ ام ايران ؟ ام احدى المنظمات الفلسطينية ؟.

الجواب على هذا السؤال هو ان المسؤولية لا تقع على هؤلاء بل على المخابرات المركزية الامريكية .

هذا هو الراي الوارد في تقرير اصدرته منظمة غير حكومية للمخابرات يوجد مقرها في نيويورك ويتولى ادارتها جولان اليف احد مؤسسي المخابرات الاسرائيلية المسماة «موساد» .

وقد قامت تلك المنظمة واسمها (انترفور) بوضع هذا التقرير بناء على دراسات اجرتها بتكليف من بول هودسون رئيس جمعية عوائل الضحايا الامريكيين لحادث لوكربي وعددها حوالي ٣٠٠ عائلة . اذ وجد هودسون ان هناك ضرورة لاجراء تحقيق مستقل نظرا لان الحكومتين المعنيتين مباشرة بالحادث (وهما الحكومة البريطانية التي سقطت طائرة «بان امريكان» في اراضيها والحكومة الامريكية التي سارعت الى ارسال عدد من اعضاء مخابراتها الى مكان الكارثة للاشتراك في التحقيق) اسدلتا ستار الكتمان على نشر اية معلومات عن حادث لوكربي إلا ما كان يخدم مصالحهما ومكائدهما ضد اطراف اخرى ، لا ما يخدم الحقيقة ومصالح عوائل الضحايا .

ويقول التقرير الذي وضعته منظمة (انترفور) التي يبدو ان لها صلة قوية بالمخابرات الاسرائيلية، ان حادث لوكربي قد وقع نتيجة لصفقة عقدتها المخابرات المركزية الامريكية مع رجل اعمال وتاجر اسلحة ومهرب مخدرات سوري يدعى منذر الكسار .

فقد كانت المخابرات الامريكية تساعد الكسار على تهريب المخدرات من الشرق الاوسط الى اوروبا وامريكا، املا بان يساعدها بالمقابل على ضمان دعم الحكومة السورية، التي كان الكسار على علاقة معها للمساعي المبذولة للافراج عن الرهائن الامريكيين، الذين جرى اختطافهم في لبنان .

ويبدو مما جاء في تقرير (انترفور) ان الكسار كان يؤجر هذه التسهيلات الامريكية لبعض المنظمات اللبنانية والفلسطينية التي تمول عملياتها من تصدير المخدرات .

لكنه تنبه الى ان احدى هذه المنظمات قد قررت ان تضع على طائرة (بان امريكان) حقيبة تحتوي على متفجرات بدلا من ان تضع عليها كالعادة حقيبة تحتوي على مخدرات .

والسبب في ذلك هو ان المنظمة اللبنانية او الفلسطينية المشار اليها تلقت طلبا من ايران ان تفعل ذلك لان الطائرة كانت تحمل ما يتراوح بين اربعة وثمانية من كبار ضباط المخابرات الامريكية في الشرق الاوسط وكانت ايران ترغب بهلاك هؤلاء الضباط الامريكيين، انتقاما من قيام الاسطول الامريكي بإسقاط طائرة مدنية ايرانية في اواخر حرب الخليج .

ويقول تقرير (انترفور) ان الكسار حاول ان يحبط هذه العملية فقام بابلاغ السفارة الامريكية في هلسنكي بما لديه من المعلومات عنها . فقامت السفارة بابلاغ مكتب المخابرات المركزية الامريكية في فرانكفورت بذلك. لكن هذا المكتب لم يتخذ اجراءات كافية للحيلولة دون وقوع حادث لوكربي . اذ لم تقم المخابرات الامريكية في فرانكفورت بمنع طائرة (بان امريكان) من الاقلاع اذ تلقت من رئاستها في امريكا انه يجب عدم التعرض للحقيبة الموضوعة على الطائرة والمفترض انها كانت تحمل مخدرات مع انها في الحقيقة كانت تحتوي على متفجرات . وكان من الممكن ان يتم اكتشاف الحقيقة لولا انه جرى اتصال هاتفي بين الرئيس الامريكي جورج . بوش وبين رئيسة الحكومة البريطانية السابقة مارجريت تاتشر اثر وقوع حادث لوكربي، فتم الاتفاق بينهما على حماية المخابرات الامريكية ولو اقتضى الامر توجيه اللوم والمسؤولية الى جهات اخرى كايران وسوريا واحدى المنظمات الفلسطينية في بادىء الامر، ثم الجماهيرية الليبية فيما بعد . فالحقيقة شيء والاهواء المتقلبة شيء اخر .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ١٩٩١

ردا على الإنذار الأمريكى البريطانى الفرنسى

ليبيا ترفض مطالب الغرب وتتهم واشنطن بالإرهاب

اجراءات متوقعة تبدأ بالحصار الجوى والبترولى وتنتهى بعمل عسكرى

□ لندن ـ من اينكاسافيل ـ واشنطن ـ من ادوارد لوكاس

□ بيروت من روبيرت فيسك ـ خاص للاندبندانت و«العالم اليوم»:

فى تصعيد جديد للتوتر شنت ليبيا هجوما حادا وعنيفا على الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ردا على «الانذارين» الامريكى والبريطانى، ثم الفرنسى الذى صدر بعد ذلك. واللذين يطالبان ليبيا بتسليم المتهمين الليبيين بتفجير واسقاط الطائرة الأمريكية عام ١٩٨٨ والطائرة الفرنسية فى العام التالى ودفع تعويضات مناسبة لأسر الضحايا.

ففى نيويورك أصدرت بعثة ليبيا بالأمم المتحدة بيانا رفضت فيه الاتهامات الأمريكية البريطانية بتورط ليبيا فى حادث اسقاط الطائرة الأمريكية فوق بلدة «لوكيربى» باسكتلندا عام ١٩٨٨ مما أسفر عن مصرع ركابها البالغ عددهم ٢٧٠ شخصا.

ووصف البيان الحملة الغربية الحالية ضد ليبيا بأنها «حملة صليبية».

وأكد البيان أن إلقاء مسئولية مثل هذه الأعمال اللاإنسانية على ليبيا أمر غير مقبول. وان العدل الحقيقى لا يمكن أن يتحقق من خلال اتهام طرف ثم محاكمته بعد ذلك وأضاف أن البيان الأمريكى البريطانى يمثل تجنيا على الحقيقة ومقدمة لعدوان ضد ليبيا.



بوش



القذافى



وفي لبنان هاجم «عمر ابوزيد» رئيس وزراء ليبيا الدول الغربية الثلاث بعنف واتهم واشنطن بمحاولة ارهاب بلاده والإعداد لعمل من أعمال ارهاب الدولة ضدها. كما اتهمها بالسعي للإطاحة بالعقيد الليبي «معمر القذافي» ونظامه. لانه لم يخضع لضغوطها.

وقال «عمر أبوزيد» في مؤتمر صحفي عقده في بيروت ضمن جولة عربية تستهدف حشد التأييد السياسي لبلاده ان الولايات المتحدة حاولت من قبل القذافي خلال الغارة العسكرية على طرابلس عام ١٩٨٦ وان «القذافي» اصبح هو الهدف الأساسي لها الان

واعلن رئيس الوزراء الليبي أن بلاده تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية لحماية نفسها. وكرر مطالب بلاده بإجراء تحقيق دولي من خلال طرف محايد للتاكد من صحة الاتهامات الموجهة إلى ليبيا.

وتساءل «عمر ابوزيد» كيف يمكن أن يصبح طرف واحد هو الإدعاء والقاضي والمحقق والجلاد في نفس الوقت.

من ناحية أخرى اكد محللون سياسيون في لندن امس أن الانذارين الموجهين إلي ليبيا يمثلان الخطوة الاولى في سلسلة خطوات غربية ضدها يمكن أن تنتهي بتوجيه ضربة عسكرية إلى ليبيا إذا رفضت الاستجابة للمطالب الامريكية والبريطانية والفرنسية. وذكر المحللون ان البيان الامريكي يمثل تصعيدا جديدا من جانب البلدين لانهما لم يكتفيا بمطالبة ليبيا بتسليم المتهمين كما فعلا من قبل ولكنهما أصرا على دفع تعويضات.

وذكرت مصادر صحفية انه ما لم تستجب ليبيا للمطالب الغربية خلال أسبوعين أو ثلاثة فسوف توقف مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى جميع الرحلات الجوية من وإلى ليبيا. وتحظر استيراد البترول منها.

ومن المتوقع كذلك أن تخفض دول المجموعة الاوروبية مستوى التمثيل الدبلوماسي معها. وسوف تكون الخطوة التالية هي توسيع الحظر الذى تفرضه المجموعة على توريد السلاح إلى ليبيا ليصبح حظر دوليا عليها. ثم العمل على استصدار قرار من الامم المتحدة بتحميل ليبيا المسئولية عن الحادث ومطالبتها بالتجاوب مع المطالب الغربية وأخيرا استصدار قرار باستخدام القوة ضدها إذا لم تستجب.

وكانت واشنطن ولندن قد اصدرتا بيانا مشتركا امس الاول طالبتا فيه الحكومة الليبية بتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية «بان أمريكان» ودفع تعويضات مناسبة لم يحدد البيان قيمتها، لأسر الضحايا. والتعاون مع سلطات التحقيق وتقديم كافة المعلومات المطلوبة والضرورية وتسليم كافة ما يتعلق بالحادث لديها. كما اكد البيان أن الدولتين تحملان ليبيا رسميا مسئولية حادث اسقاط الطائرة.

ولم يشر البيان إلى العقوبات والإجراءات التى يمكن ان تلجا إليها الدولتان في حالة رفض ليبيا مطالبها. كما لم يحدد مهلة زمنية معينة لتلقى رد من طرابلس إلا أن مسئولين بريطانيين أكدوا أن هذه المهلة أسابيع وليست شهورا.

كما أصدرت فرنسا بيانا في وقت لاحق تضمن مطالب مماثلة فيما يتعلق بإسقاط الطائرة الفرنسية فوق الصحراء الأمريكية علم ١٩٨٩ مما أسفر عن مصرع رعاياها البالغ عددهم ١٧٠ شخصا.

وطالب البيان الذى أصدره مكتب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ليبيا بتسليم الليبيين الاربعة المتهمين بتفجير الطائرة وإسقاطها وبينهم زوج شقيقة العقيد الليبي معمر القذافي.

وطالب البيان الحكومة الليبية بتقديم العون الكامل لسلطات التحقيق الفرنسية وتسليم الشهود والوثائق التى تكفل لها القيام بعملها.

واشنطن ترفض ايفاد قضاة لحضور محاكمة لوكربي في طرابلس

□ واشنطن -
من رفيق خليل المعلوف:

■ رفضت الولايات المتحدة دعوة الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي اميركا وبريطانيا لايفاد قضاة الى طرابلس لحضور محاكمة ليبيين اثنين اتهما بالتورط في تفجير طائرة ركاب اميركية فوق بلدة لوكربي في اسكوتلندا في عام ١٩٨٨.

وطالب المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية جو سنايدر في حديث للصحافيين اول من امس الجمعة ليبيا بتسليم المتهمين الاثنين وأكد ان واشنطن ولندن هما صاحبتا الاختصاص القضائي في هذه القضية. واضاف ان البلدين طلبا في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي تسليم المتهمين للمحاكمة «وننتظر ذلك من ليبيا فوراً وبصورة تامة». واشار الى ان بلاده مستمرة في مشاوراتها مع بريطانيا وفرنسا في شأن الرد على ليبيا.

ووصفت وزارة الخارجية الليبية في بيان اصدرته امس (أ ب) تهديد فرض العقوبات الاميركية عليها بأنه «تصعيد لأعمال العدوان الاميركية التي تناقض مبادئ القانون الدولي واهداف الامم المتحدة».

وكان القذافي وجه دعوته لايفاد قضاة غربيين في حديث تلفزيوني مسجل بث في بريطانيا الجمعة واستبعد ارسال الرجلين المتهمين لمحاكمتهما في الولايات المتحدة او بريطانيا.

الى ذلك اكد الرئيس الاميركي جورج بوش عزم ادارته على المضي في فرض عقوبات اقتصادية ضد ليبيا للضغط عليها «وخفض قدرتها على دعم الارهاب الدولي».

جاء ذلك في رسالة بعث بها بوش الى رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب اللذين ابلغهما انه يريد «تمديد حال الطوارئ بين الولايات المتحدة وليبيا» الى فترة تتعدى السابع من كانون الثاني (يناير) المقبل عام ١٩٩٢ الذي حدده القانون لوقف العقوبات ما لم يجددها الرئيس بإبلاغ الكونغرس.

وقال بوش في رسالته التي وزعها البيت الأبيض اول من امس الجمعة ان الأزمة بين البلدين التي ادت الى اعلان حال الطوارئ لم تحل وأن الحكومة الليبية «مستمرة في دعم الارهاب الدولي». وأضاف ان السياسة والاعمال الليبية «تشكل تهديداً مستمراً وغير عادي لأمن الولايات المتحدة القومي ومصالح سياستها الخارجية الحيوية».

من جهة اخرى (رويتر) طالب رئيس القضاة الايراني آية الله محمد يازدي في خطبة الجمعة بأن يسمح للمحاكم الايرانية بمحاكمة المتهمين في هجوم سفينة حربية اميركية على طائرة ركاب ايرانية راح ضحيته ٢٩٠ شخصاً. واستنكر «محاولات الحكومة الاميركية الضغط على ليبيا».

ونقلت اذاعة طهران عن يازدي قوله «اذا كان للمحاكم الاميركية اختصاص في نظر قضية بان اميركان، فان للمحاكم الايرانية الاختصاص نفسه في النظر في الهجوم على طائرة الركاب الايرانية، التي اسقطها طراد اميركي بصاروخ في آب (اغسطس) ١٩٨٨ فوق مضيق هرمز في الخليج.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: العـــرب

التاريخ: ٩ ينـايــر ١٩٩٢

يندر أمريكا بأن الجماهيرية ستقاوم مباشرة إذا اضطرت

الرباط - اجتمع الرائد عبد السلام جلود عضو القيادة الليبية الذي وصل امس الى المغرب قادماً من الجزائر فور وصوله الى الرباط مع الملك الحسن الثاني حيث تبادلا وجهات النظر حول التهديدات الامريكية للجماهيرية الليبية.

وكان الرائد جلود قد وجه قبل مغادرته الجزائر انذاراً الى امريكا خلال مؤتمر صحفي عقده في العاصمة الجزائرية. وقال في هذا الانذار ان الجماهيرية ستسلح العرب والمسلمين الاخرين ضد امريكا اذا اضطرت الى القتال بسبب اتهامات غربية بتورطها في نسف طائرتين. وقال الرائد جلود انه اذا اضطرت ليبيا الى المقاومة فانها سوف تسلح الجماهير العربية والاسلامية وقال ان الليبيين لن يخدعوا بسهولة مثل العراقيين.

واضاف قوله ان امريكا تريد معاقبة ليبيا لانها تمثل مستقبل العرب في الوحدة والإسلام والحرية والديمقراطية. وكانت امريكا وبريطانيا وفرنسا قد هددتا باتخاذ اجراء لم تكشف النقاب عنه ضد ليبيا اذا لم تسلم الليبيين المتهمين بنسف طائرة ركاب تابعة لشركة «بان امريكان» في عام ١٩٨٨ وطائرة ركاب فرنسية في عام ١٩٨٩. وقال ان بلاده تدعو الجماهير الى التعبئة والاستعداد للمقاومة وهي السبيل الوحيد الذي تركه الغرب لها.

واتهم الرائد جلود في مؤتمره الصحفي في الجزائر واشنطن بالعمل ضد القانون الدولي وبرفض كل جهود ليبيا القانونية لايجاد حل. وكانت طرابلس قد اقترحت محاكمة هؤلاء الرجال امام محكمة محايدة. حيث انه لم يجر تحقيق قانوني وان الامر ليس سوى اتهام سياسي، كما قال الرائد جلود. واضاف ان المشتبه بهم يجب ان يكونوا ابرياء الى ان تتم ادانتهم. وقال ان بلاده ليست ارهابية وهي مستعدة للتعاون من اجل مناقشة الارهاب ومكافحته ولكنه قال ان امريكا تسلح الارهابيين من اجل مهاجمة ليبيا.

وكانت امريكا قد قصفت ليبيا في عام ١٩٨٦ بعد ان انحت باللائمة على عملاء ليبيين في تفجير ملهى ليلي يرتاده عسكريون امريكيون في المانيا. وقد بينت للقضاء الالماني ان ليبيا بريئة من الجريمة.

وقال الرائد جلود ان بلاده قد اثبتت التزامها بالقانون الدولي وقبلت حكم محكمة العدل الدولية بشأن نزاع اقليمي مع مالطا وتونس وستقبل حكما دوليا بشأن حدودها المتنازع عليها مع تشاد. ورفض الرائد جلود دعوة امريكية الى مجلس الامن الدولي من اجل فرض عقوبات على ليبيا وقال ان المجلس ليس مخولا سلطة بحث قضايا قانونية قائمة بذاتها واذا فعل ذلك فان هذا يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة. وقال ان المجلس يواجه خيار احترام ميثاقه او تدمير نفسه بالخضوع للولايات المتحدة التي قال انها تعتبر نفسها اله العالم.



وزير العدل الليبي لـ «الشرق الاوسط»

سنوفر جميع الضمانات القانونية لتحقيقات لوكربي ولم نتلق ردودا ايجابية من واشنطن واسكتلندا

تونس: «الشرق الاوسط» من محمد علي القليبي

نفى وزير العدل الليبي السيد ابراهيم بكار ان تكون بلاده قد تلقت حتى هذه اللحظة ردودا ايجابية على طلب قاضي التحقيق الليبي الى المدعي العام في اسكتلندا ورئيس لجنة المحلفين الامريكي في كاليفورنيا للسماح له بزيارة بريطانيا والولايات المتحدة للاطلاع على الوثائق وكذلك دعوة المحققين في كل من البلدين للحضور الى ليبيا وسماع اقوال المتهمين بحادث لوكربي وبحضور قاضي التحقيق الليبي ولتقديم كافة ما يطلبونه من تسهيلات للوصول الى الحقيقة كاملة.

جاء هذا النفي للوزير بكار في سياق حديث خاص لـ«الشرق الاوسط» معربا عن اسف بلاده لرفض الحكومتين الامريكية والبريطانية الاستجابة لطلب قاضي التحقيق الليبي وهو مستشار في المحكمة العليا في اعلى سلطة قضائية في البلاد.

واشار الى ان وثيقتي الاتهام اللتين تسلمتهما ليبيا من المدعي العام في اسكتلندا ومن رئيس المحلفين الامريكي في كاليفورنيا لا تتضمنان اي دليل او اي سند يدعم الاتهام الموجه الى مواطنين ليبيين بتفجير الطائرة الامريكية وأوضح بكار ان الحكومة الفرنسية بدورها لم ترد حتى الآن على طلب مماثل تقدم به قاضي تحقيق ليبي آخر بخصوص قضية تفجير الطائرة

الفرنسية.

واكد وزير العدل الليبي في هذا السياق ان الامر مختلف بالنسبة للطائرة الفرنسية حيث انه يوجه اتهام بالطرق القانونية من طرف المحقق الفرنسي حتى الآن. وكل ما عمل هو تعميم بعض اسماء الليبيين على الشرطة الدولية «الانتربول» دون ان تحال وثيقة الاتهام بشكل قانوني ومع ذلك فان قاضي التحقيق الليبي بادر بتوجيه رسالة الى قاضي التحقيق الفرنسي يطلب فيها اما زيارة فرنسا للاطلاع على الاتهامات الموجهة ضد رعايا ليبيين او دعوة قاضي التحقيق الفرنسي لزيارة ليبيا لتمكينه من سماع المشتبه فيهم والتحقيق معهم بحضور قاضي التحقيق الليبي وسماع الشهود وكل من يرغب سماع شهادته ممن يعتقد ان له علاقة بهذه القضية.

واضاف الوزير الليبي ان بلاده لم تكتف بذلك بل طرحت مجموعة من البدائل تعتقد انها تحل المشكلة حلاً قانونياً ونصل فيه الى الحقيقة ومن بين هذه البدائل اضافة الى دعوة القضاء الامريكي والبريطاني والفرنسي للحضور الى ليبيا للمشاركة في التحقيق بنفسه، دعوة جميع المحامين وكل ذي مصلحة من اسر الضحايا من الحضور الى ليبيا للتاكد والتحقق من جديّة بلاده في عملية التحقيق والبحث عن الحقيقة.

كما اقترحت ليبيا ان يتم الاحتكام الى محكمة محايدة اما محكمة العدل الدولية او اي محكمة محايدة يتم الاتفاق عليها للتحقيق في هذه القضية ولكن هذا الاقتراح ايضا رفض.

واضاف الوزير بكار ان القضية تطرح اشكالية كبيرة وهي تنازع اختصاص بين مجموعة قوانين ومحاكم كل يدعي انه مختص بها.

فالقانون الامريكي يجيز لنفسه وحده ان يطبق على الجريمة التي يستهدف بها اي امريكي وفي اي مكان من العالم.

والقانون الانجليزي يقول انه هو المختص باية جريمة تقع فوق اراضيه واجوائه.

والقانون الليبي الذي وضع في ظل الحماية الانجليزية والذي صدر عام ١٩٥٣ ينص على ان قانون العقوبات الليبي هو الذي يطبق.

واكد الوزير بكار بما انه فتح باب تنازع الاختصاص فان المسالة لن تقف عند هذا الحد وقد يشمل دولة اخرى مثل مالطا والمانيا الغربية.

ولهذه الاسباب اقترحت ليبيا اما الالتجاء الى محكمة العدل الدولية لحل تنازع الاختصاص او تشكيل محكمة محايدة ورداً على سؤال «الشرق الاوسط» بخصوص طبيعة الضمانات التي ستوفرها ليبيا للتحقيق في الاتهامات الغربية وللمحاكمة عندما قال وزير العدل الليبي ان بلاده ستوفر جميع الضمانات التي كفلها القانون للمتهم وللمجني عليه بمعنى ان المحاكمة ستكون علنية بحضور محامين عن جميع الاطراف ذات المصلحة في التحقيق بالحادث.

رسالة لمبارك من الرئيس الليبي بشأن «لوكربي»

القاهرة: «الشرق الاوسط»

تسلم الرئيس المصري حسني مبارك امس رسالة من الرئيس الليبي معمر القذافي تتعلق بالاتهامات الغربية الموجهة الى ليبيا في ما يتعلق بحادث طائرة «لوكربي».

وتضمنت الرسالة التي سلمها العقيد مصطفى الخروبي عضو مجلس القيادة الليبي والمبعوث الشخصي للعقيد القذافي طلب ليبيا بتنفيذ قرارات جامعة الدول العربية الداعية للتضامن العربي مع ليبيا وحل المشكلة عن طريق التحكيم الدولي.وقال علي التريكي، المندوب الدائم لليبيا في جامعة الدول العربية الذي حضر اللقاء، ان مجلس الامن سيبدأ مناقشة هذا الموضوع وسنرى ما يصل اليه من قرارات في هذا الشأن.وذكر انه سبق لليبيا ان طلبت من مجلس الامن التحقيق في هذه الاتهامات. واذا كان الهدف الآن هو ان يقوم مجلس الامن بالتحقيق في هذه الاتهامات الموجهة ضد ليبيا فان هذا يكون عملا جيدا.واوضح التريكي ان ليبيا قدمت عدة اقتراحات منها ان يتم تشكيل لجنة للتحقيق.

ليبيا غير متورطة فى لوكيربى!!

لندن – وكالات الانباء :

ذكرت صحيفة (فاينتشيال تايمز) البريطانية ان ليبيا تشارك فى انتاج فيلم وثائقى عن حادثة (لوكيربى) وتفجير طائرة الركاب الامريكية هناك .

- وقالت ان مجموعة (لونرو) للتجارة الدولية تساهم فى انتاج الفيلم ويؤكد مساعد رئيس المجموعة وجود ادلة تثبت ان ليبيا ليست متورطة فى الحادث



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحيـاة

التاريخ: ٢٠ يوليو ١٩٩٤

هولندا تقبل اقتراح الجامعة العربية محاكمة متهمي لوكربي في لاهاي

□ القاهرة - من محمد علام:

■ بحث الامين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد مع سفير الولايات المتحدة ادوارد ووكر وهولندا نيكولاس فان دام في جلستي محادثات منفصلتين في القاهرة امس امكان قبول اقتراح الجامعة محاكمة المتهمين في قضية لوكربي في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي امام هيئة قضائية اسكوتلندية ووفقاً لقوانينها.

وفيما اعلن السفير الهولندي الذي التقاه عبدالمجيد اولاً، قبول بلاده اقتراح الجامعة واستعدادها لاستضافة الهيئة القضائية في لاهاي شرط موافقة طرفي الازمة على الاقتراح، صرح ووكر بأن المحادثات كانت «طيبة وايجابية وتناولت الازمة الليبية - الغربية وعملية السلام والاوضاع في اليمن». واعلن تقدير بلاده لدور الجامعة «الايجابي» في التعاطي مع القضايا الاقليمية وسعيها الى ايجاد حلول سلمية لها. وقال: «ان الادارة الاميركية تدعم هذا الدور».

واعرب مصدر مسؤول في الجامعة لـ «الحياة» عن تفاؤله بتحقيق تقدم على صعيد انهاء ازمة لوكربي سلمياً في اقرب وقت ممكن، مشيراً الى ان عبدالمجيد حمل ووكر رسالة الى وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر في شأن اقتراح الجامعة دعاه فيها الى العمل على منع حصول مزيد من التوتر وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

وقال المسؤول ان عبدالمجيد سيتابع اتصالاته مع طرفي الازمة الباقيين (فرنسا وبريطانيا) عبر سفيرهما في القاهرة ومع الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي لحثهم «العمل بالنيات الحسنة والمرونة الكافية بغية كشف حقيقة تفجير الطائرتين الاميركية والفرنسية (بان اميركان ويوتا) في ضوء استعداد ليبيا وقبولها مبدأ محاكمة المتهمين خارج حدودها». وشدد على «ضرورة التعاطي الايجابي مع الموقف الليبي المرن جداً والكف عن محاولات المس بسيادتها».

وفي ادنبره (رويتر) قال المخرج الاميركي الن فرانكوفيتش الذي يعد

فيلماً عن تفجير طائرة الـ «بان اميركان» فوق لوكربي (اسكوتلندا) عام ١٩٨٨، ان الفيلم سيتضمن كشف دليل جديد مهم في القضية التي تتهم الولايات المتحدة وبريطانيا ليبيا بتنفيذها.

وأضاف فرانكوفيتش في مقابلة نشرتها صحيفة «هيرالد» الصادرة في غلاسكو الاثنين ان الفيلم الوثائقي (١٢٠ دقيقة) يشكك في صحة الاتهام الاميركي والبريطاني الذي يتلخص في اتهام عميلين ليبيين وحدهما بزرع جهاز تسجيل مفخخ في الطائرة. واسفر الحادث عن مصرع ٢٥٩ شخصاً كانوا على متن الطائرة و١١ شخصاً قضوا في مكان سقوط الطائرة في لوكربي. وقال: «الفيلم سيتضمن معلومات جديدة ذات مغزى».

ورفض اعطاء تفاصيل عن هذه الادلة الجديدة. لكنه اشار الى ان الفيلم يركز على خلايا ارهابية فلسطينية في السويد والمانيا. وذكر ان هذه الخلايا وروابطها مع ايران وسورية تم تجاهلها في السابق، ربما لاسباب استراتيجية او ديبلوماسية.

ورفضت السلطات القضائية الاسكوتلندية التعليق على الفيلم. وقال ناطق باسمها «ان اي شخص يملك ادلة متعلقة (بالتفجير) عليه ان يقدمها الى السلطات الرسمية المختصة (...) ان موقفنا لم يتغير. تسليم الشخصين الليبيين للمحاكمة وحده (العرض) المقبول. لا شيء غير ذلك (سيكون مقبولاً)».

ومعلوم ان الولايات المتحدة وبريطانيا اصدرتا في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩١ مذكرتي اعتقال في حق الليبيين عبدالباسط المقرحي والامين خليفة فحيمة. وفرضت الامم المتحدة عقوبات شديدة على ليبيا بسبب رفضها تسليمهما للمحاكمة في اسكوتلندا او الولايات المتحدة. ورفضت لندن وواشنطن اقتراحات تقضي بان تتم المحاكمة وفق القانون الاسكوتلندي وامام قاض اسكوتلندي في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي.

وأشار فرانكوفيتش الى انه تعرض لمضايقات وواجه عقبات خلال اعداد التحقيق الذي سيتضمنه الفيلم. وذكر على سبيل المثال رفض السلطات المسؤولة عن احد سجون السويد السماح له باجراء مقابلة مع شخص يدعى ابو طالب، وهو سجين فلسطيني قال انه صنع اجهزة تسجيل مفخخة مستخدماً جهازاً لتوقيت التفجير مماثلاً للذي استخدم في تفجير الطائرة الاميركية.

وقال ان الفيلم الذي ينتهي في غضون الاسابيع القليلة المقبلة سيعرض اولاً على اقارب الضحايا البريطانيين الذين قضوا في التفجير. وختم بالقول «ليس هناك من شك في انه طوال اعداد هذا المشروع (الفيلم) كانت هناك محاولات خفية للهجوم واحباط عمل اي شخص يهاجم الرواية الرسمية (البريطانية والاميركية) لكيفية حصول (التفجير)».



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



ملف وثائقى عن الجماهيرية العربية الليبية والاتهامات الأمريكية - الغربية

(بشأن حادثى تفجير الطائرتين)

(١)



الوثـــائـــق

١ - نص قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥١٥٦ (دورة غير عادية) بشأن التهديدات الأمريكية والبريطانية ضد الجماهيرية العربية الليبية (١٩٩١/١٢/٥).

٢ - نص ماورد فى حديث العقيد معمرالقذافى للأهرام عن حادث انفجار طائرة بان اميركان وطائرة (يو . تى . ايه) الفرنسية (١٩٩١/١٢/٦) .

٣ - نص ماورد فى حديث وزير خارجية ليبيا محمد البشارى الى صحيفة الشرق الاوسط حول الموضوع (١٩٩١/١٢/٢٧).

٤ - نص قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٧٣١ الصادر فى ١٩٩٢/١/٢١ بمطالبة ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية والتعاون مع جهات التحقيق الفرنسية .

٥ - لقاء الأهرام مع القاضى الليبى احمد الطاهر الزاوى فى طرابلس (صحيفة الاهرام فى ١٩٩٢/١/٢٣) .

٦ - الجزء الخاص بليبيا فى المؤتمر الصحفى لوزارة الخارجية الأمريكية فى ١٩٩٢/٢/٣

٧ - نص ميثاق مونتريال ضد التخريب (ميثاق كبح الاعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدنى) الصادر فى ١٩٧١/٩/٢٣ .



نبذة عن العلاقات الليبية - الأمريكية

نورد فيما يلى أهم الأحداث التى شهدتها العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٩ :

- ديسمبر ١٩٦٩ : بداية المفاوضات مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية لإخلاء القواعد العسكرية الأمريكية فى ليبيا .
- يوليو ١٩٧٠ : ليبيا تؤمم شركات النفط الأجنبية ومن بينها الشركات الأمريكية وشركات التسويق التابعة لها .
- ٥ فبراير ١٩٧٢ : توقيع السفير الأمريكى فى ليبيا على وثيقة الغاء جميع المواثيق والعهود والاتفاقيات التى وقعت فى السابق بين الولايات المتحدة وليبيا اثناء فترة الحكم الملكى .
- ٤ أغسطس ١٩٧٢ : استقالة السفير الأمريكى فى طرابلس ، وتخفيض عدد العاملين بالسفارة الأمريكية فى ليبيا الى ١٥ شخصاً فقط بناء على طلب الحكومة الليبية .
- ٣ ابريل ١٩٧٣ : اسقاط سلاح الجو الليبى طائرة مقاتلة امريكية اثناء اختراقها الاجواء الاقليمية .
- ٨ يونيو ١٩٧٣ : اتهام ليبيا لسلاح الجو الأمريكى باختراق مجالها الجوى لمسافة ١٠٠ ميل .. وبدء توتر العلاقات بين البلدين بعد منع السكرتير الأول فى السفارة الأمريكية من دخول ليبيا بحجة عدم وجود ترجمة عربية لجواز سفره .
- ٩ اكتوبر ١٩٧٣ : ليبيا تعلن ان خليج سرت يعتبر مياهاً اقليمية ليبية .
- ٢٦ اكتوبر ١٩٧٣ وقف جميع عمليات ضخ النفط الليبى الى الولايات المتحدة بسبب تأييدها لاسرائيل فى حرب اكتوبر .
- يناير ١٩٧٤ : الولايات المتحدة توقف تسليم ليبيا ثمانى طائرات « سى - ١٣٠ » برغم دفع ثمنها .
- ١ فبراير ١٩٧٤ : ليبيا ترفض المشاركة فى تخفيف الحظر على بيع النفط الى امريكا .

- ٥ فبراير ١٩٧٤ : ليبيا تؤمم ٣ شركات نفط أمريكية .
- ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ : اعتراف الادارة الامريكية بوقف عملية تسليم ٨ طائرات نقل امريكية من طراز ١٣٠ كانت ليبيا قد دفعت ثمنها .. وتبرير ذلك بسوء العلاقات الثنائية بين البلدين .
- ٣ يناير ١٩٧٥ : ليبيا توقف مقاطعة بيع النفط للولايات المتحدة .
- ٣١ يناير ١٩٧٥ : استمرار العلاقات التجارية الأمريكية مع ليبيا .
- ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ : منع وزارة الخارجية الامريكية لشركة لوكهيد من تدريب طيارين ليبين رغم وجود اتفاق سابق .
- ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ : الادارة الامريكية تصدر تعليمات الى الشركات الامريكية بمنع تصدير المعدات الاستراتيجية المهمة الى ليبيا وعدم تدريب الليبيين على بعض انواع الطائرات .
- يناير ١٩٧٧ : ادارة كارتر (الجديدة) تقطع العلاقات مع ليبا وتعلن حظر بيع الطائرات اليها رغم وجود اتفاقيات والتزامات قانونية بهذا الشأن ، وتتهم ليبيا بالمشاركة في الارهاب العالمى .
- ٤ فبراير ١٩٧٧ : وزارة الدفاع الأمريكية تضع ليبيا على قائمة الاعداء الأقوياء للولايات المتحدة الأمريكية .
- فى عام ١٩٧٨ : بدأت الولايات المتحدة حرباً اقتصادية غير معلنة ضد ليبيا وجمدت بيع صفقة طائرات بوينج مدنية الى الخطوط الجوية العربية الليبية .
- ٢٧ يوليو ١٩٧٨ : أجرى الأسطول السادس الامريكى مناورات بالقرب من الشواطىء الليبية - اعتبرتها ليبيا استفزازية - واستمرت اربعة ايام .
- ٩ أكتوبر ١٩٧٨ : عقد مؤتمر « الحوار الليبى الأمريكى » فى طرابلس وشاركت فيه شخصيات من الولايات المتحدة كان بينهم السيناتور (فولبرايت) .
- ١٩ يناير ١٩٧٩ : قام وفد ليبى بزيارة غير رسمية الى الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت بمثابة اول زيارة منذ ثورة ١٩٦٩ .

- ٢٦ مارس ١٩٧٩ : احتجاج ليبى شديد ضد توقيع معاهدتى كامب ديفيد .
- ٢٢ ابريل ١٩٧٩ : قيام طائرة مقاتلة امريكية باعتراض طائرة ركاب مدنية ليبية كانت فى طريقها من بنغازى الى دمشق .
- ٢ يونيو ١٩٧٩ : زيارة سكرتير بوزارة الخارجية الأمريكية لطرابلس لدراسة امكانية تحسين العلاقات بين البلدين .
- اغسطس ١٩٧٩ : توجه وحدة خاصة من وحدات الاسطول السادس الأمريكى نحو خليج سرت .
- ١٨ ابريل ١٩٨٠ : دعوة العقيد القذافى الى فرض مقاطعة نفطية ضد الولايات المتحدة والدول التى تؤيد اسرائيل .
- ٢٥ ابريل ١٩٨٠ : الولايات المتحدة الامريكية تبعد اثنين من الدبلوماسيين الليبيين.
- ٩ مايو ١٩٨٠ : ابعاد ٤ دبلوماسيين ليبيين من الولايات المتحدة بدعوى تحرشهم بالمعارضين الليبيين الطلبة الموجودين فى أمريكا .. اعلنت ليبيا عن اكتشاف خلايا امريكية للتجسس على الجماهيرية الليبية .

تكثيف الحملات الاعلامية الامريكية ضد ليبيا

- ١٦ مايو ١٩٨٠ : ليبيا تبعد ٢٠ امريكياً .. والولايات المتحدة تسحب آخر دبلوماسيين لها فى طرابلس .
- سبتمبر ١٩٨٠ : الولايات المتحدة الامريكية تعترف بأنها تقوم بإرسال طاذراتها مرتين فى الاسبوع للاستطلاع على حدود المجال الجوى الليبى .
- سلاح الجو الليبى يسقط طائرة امريكية من طراز ١٣٥ C . E كانت تحرسها طائرات البحرية الامريكية المقاتلة من طراز ١٤ F .
- العقيد القذافى يحذرأمريكا بان استفزازات من هذا النوع يمكن ان تؤدى الى مصادمات أقوى .

- ٣ أكتوبر ١٩٨٠ : وقوع اشتباك جوى بين ٣ مقاتلات أمريكية و٨ مقاتلات ليبية ، وصدور تصريح عن العقيد القذافى بان مثل هذه الاعمال فى اى وقت قد تتحول الى أزمة خطيرة .
- ١١ مارس ١٩٨١ : العقيد القذافى يتهم الاسطول السادس الامريكى باختراق المياه الاقليمية الليبية .
- ٦ مايو ١٩٨١ : الولايات المتحدة تغلق المكتب الشعبى العربى الليبى فى واشنطن، وتبعد الدبلوماسيين الليبيين متهمة اياهم بمزاولة انشطة لاتتفق مع الوضع الدبلوماسى .
- ٣ يوليو ١٩٨١ : الاعلان عن خطة وضعتها المخابرات الامريكية لاغتيال العقيد معمر القذافى .
- ٩ اغسطس ١٩٨١ : الطائرات الامريكية تخترق المجال الجوى الليبى وتشتبك مع طائرتين ليبيتين كانتا فى مهمة دورية عادية ، وحاملة الطائرات « نيميتز » تدخل الى المياه الاقليمية الليبية فى خليج سرت .
- منذ شهر اغسطس ١٩٨١ : بدأ الضغط على شركات النفط الامريكية لوقف اعمالها فى ليبيا .
- ١٩ اغسطس ١٩٨١ : طائرتان امريكيتان مقاتلتان من طراز ١٤ F تسقطان طائرتين ليبيتين من طراز سوخوى (٢٢ - su) السوفيتية الصنع كانتا تدافعان عن المجال الجوى فوق خليج سرت الذى لم تعترف الولايات المتحدة به كمياه اقليمية داخلية لليبيا .
- ١٨ سبتمبر ١٩٨١ : حظرت الادارة الامريكية استعمال قطع الغيار الامريكية فى صيانة الطيران المدنى الليبى .
- نوفمبر ١٩٨١ : شركة إسو esso تنسحب من ليبيا تحت ضغط من الادارة الامريكية .
- معظم المهندسين الامريكيين يبقون مع افراد عائلاتهم فى ليبيا برغم مطالبة الرئيس ريجان للأمريكيين بمغادرة ليبيا .

- ديسمبر ١٩٨١ : تردد اقوال فى الولايات المتحدة عن مؤامرة ليبية مزعومة لاغتيال الرئيس ريجان ونائبه بوش وسياسيين امريكيين آخرين ، وليبيا تصفها بانها شائعة تروجها المخابرات الامريكية .
- ١٠ ديسمبر ١٩٨١ : طلبت الادارة الامريكية من جميع المواطنين الامريكيين مغادرة ليبيا مع حظر سفر المواطنين الامريكيين الى ليبيا .
- ١١ ديسمبر ١٩٨١ : ادارة ريجان تعلن ان جوازات السفر الامريكية غير صالحة للسفر الى ليبيا .
- ١٠ مارس ١٩٨٢ : الادارة الامريكية تحظر استيراد النفط الليبى وتمنع تصدير قطع الغيار والمعدات التكنولوجية فى مجال النفط الى ليبيا .
- ٢٦ مارس ١٩٨٢ : الادارة الامريكية تحظر استيراد النفط الليبى وتمنع تصدير قطع الغيار والمعدات النفطية اليها .
- يونيو ١٩٨٢ : قامت البحرية الامريكية بإجراء مناورات بحرية قبالة خليج سرت فى نفس الوقت الذى تم فيه الهجوم الاسرائيلى على لبنان .
- ٢ سبتمبر ١٩٨٢ : اسقطت قوات الدفاع الجوى الليبى طائرة تجسس امريكية بدون طيار فى منطقة بنغازى .
- ٣١ يناير ١٩٨٣ : اعترضت الطائرات المقاتلة الامريكية طائرة تابعة للخطوط الجوية الليبية كانت فى رحلة عادية بين اليونان وليبيا .
- ١٨ فبراير ١٩٨٣ : قامت حاملة الطائرات « نيميتز » بالتشويش على وسائل البث الاعلامى داخل الجماهيرية العربية الليبية وعرقلت الاتصالات اللاسلكية المدنية.
- ١٨ مارس ١٩٨٣ : اصدرت الادارة الامريكية تشريعاً يمنع الطلبة الليبيين من دراسة علوم الذرة والطيران فى الولايات المتحدة الامريكية .
- مارس ١٩٨٤ : تشديد ادارة ريجان من الاجراءات الخاصة بمنع تصدير المواد الضرورية لبناء مجمع لبناء مجمع رأس لانوف البتروكيميائى فى ليبيا .
- ديسمبر ١٩٨٥ : اعلنت الولايات المتحدة احتجاجها على تسليح ليبيا بصواريخ سام ٥ واعتبرت ان ذلك يهدد السلام والأمن العالميين .



- ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥ : انتهزت ادارة ريجان حادثى تفجير القنابل فى كل من مطارى روما وفيينا فبدأت حملة لتعبئة الرأى العام العالمى ضد ليبيا ، مستبقة بذلك التحقيقات القضائية .
- اول يناير ١٩٨٦ : أجرى الرئيس ريجان مشاورات فى كاليفورنيا مع وزير خارجيته شولتز ووزير الدفاع كاسبر واينبرجر ومستشار الأمن القومى حول امكانية القيام بعملية عسكرية ضد ليبيا .. وحشدت الولايات المتحدة قرابة اربعين سفينة بينها حاملتا الطائرات « كورال س » و « ساراتورتس » العملاقتان فى مواجهة المياه الاقليمية الليبية .
- ٥ يناير ١٩٨٦ : ذكرت بعض الانباء ان سرباً من الطائرات الاسرائيلية قد تم نقله من اسرائيل الى ظهر حاملة طائرات امريكية فى البحر المتوسط .. كما احضرت الولايات المتحدة سرباً من طائرات الدعم الاليكترونى الاستراتيجية الى قاعدة سيجونيلا بجزيرة صقلية .
- ٧ يناير ١٩٨٦ : عقد الرئيس الامريكى ريجان مؤتمراً صحفياً فى واشنطن عرض فيه بعض الاجراءات الاقتصادية الامريكية ضد ليبيا باعتبارها تمثل « تهديداً للأمن القومى وللسياسة الخارجية الأمريكية على حد تعبيره .. وتمت دعوة جميع الأمريكيين الموجودين فى ليبيا الى مغادرتها .. وبدا ذلك للمراقبين بمثابة اعمال تحضيرية تسبقه عادة العمل العسكرى .. خاصة وان الولايات المتحدة قطعت كل علاقاتها مع ليبيا وطلبت من جميع دول العالم الاشتراك فى مقاطعة ليبيا .
- ٨ يناير ١٩٨٦ : جمدت الولايات المتحدة الارصدة الليبية فى المصارف الأمريكية وفى جميع فروعها فى العالم .
- ١٤ ابريل ١٩٨٦ : قامت ١٧٠ طائرة امريكة - اطلسية بتوجيه ضربة جوية الى ليبيا .. وقتل العشرات من الاطفال والنساء وتم تدمير بعض الاحياء السكنية .



.. بدايات الأزمة

- أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٩٩١/١١/١٣ وثيقة تضمنت توجيه الاتهام الى ليبيا عن مسئوليتها عن حادث الطائرة الأمريكية فوق اسكوتلندا عام ١٩٨٨ ووجهت فرنسا فى نفس الوقت اتهاماً الى ليبيا عن مسئوليتها عن انفجار طائرة شركة يوتا الفرنسية فوق النيجر فى عام ١٩٨٩ .
- ظل ملف القضية الخاص بطائرة " بان أمريكان " مفتوحاً منذ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ وكذلك الحال بالنسبة لقضية الطائرة الفرنسية حتى نوفمبر ١٩٩١ .
- أدان الرئيس بوش فى ١٤ / ١١ الحكومة الليبية متهماً اياها بتشجيع الارهاب .. وتعهد باتخاذ اجراء مناسب بالتعاون مع الحلفاء .
- صرح الرئيس الفرنسى ميتران فى ١٥ / ١١ بان بلاده تتشاور مع الولايات المتحدة وبريطانيا حول الاجراءات التى يمكن اتخاذاها ضد ليبيا .
- نفت ليبيا رسمياً فى ١١/١٥ تورطها فى الحادث وكذبت الادعاء بمشاركتها فى الحادث وطالبت بتقديم البراهين الغربية والامريكية « المزعومة » أمام محكمة دولية .
- رفضت ليبيا رسمياً فى ١٩٩١/١١/٢٢ طلباً بريطانياً عن طريق سفارة ايطاليا بطرابلس تسليم المتهمين الليبيين لتقديهما الى المحاكمة .. وذكرت انها كلفت أحد قضاة المحكمة العليا بالتحقيق فى هذه القضية .
- عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة طارئة فى ١٩٩١/١١/٢٧ وأصدار بياناً دعا فيه كافة الأطراف الى ضبط النفس وعدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها ان تزيد من التوتر فى الشرق الاوسط فى الوقت الذى تتضافر فيه جهود السلام .
- دعا العقيد القذافى فى حديث نشرته صحيفة « البايس » الأسبانية فى اواخر نوفمبر ١٩٩١ الأمم المتحدة الى العمل على ايجاد تسوية للمشكل القائم حالياً بين طرابلس وواشنطن ... معرباً عن استعداد الحكومة الليبية لتحمل كل مسئولياتها بناءً على تحقيق تقوم به اطراف محايدة حول اسباب انفجار طائرة الـ (pan - am) الأمريكية .. وأضاف " أن محكمة العدل الدولية او اية



هيئة قضائية أخرى تعينها الأمم المتحدة هى الوحيدة المؤهلة بأن تصدر حكماً حول مشكل لوكربى .

- وفى حديث لشبكة تليفزيون " مونت كارلو " قال العقيد القذافى : «اننا نتحدى الخبراء " يقصد البريطانيين والأمريكيين " تقديم أدلتهم أمام جهة محايدة » .

.. *القذافى فى زيارة عاجلة لمصر*

قام العقيد معمر القذافى بزيارة عاجلة لمصر فى ١٩٩١/١١/٢٨ حيث اجتمع والرئيس حسنى مبارك فى الاسكندرية وتركزت مباحثاتهما على موقف الجماهيرية فى ضوء البيان الذى اعلنته الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة.

- جاءت هذه الزيارة العاجلة فى أعقاب المطالب الأمريكية البريطانية التى أعلنت فى ١٩٩١/١١/٢٧ والخاصة بتحميل ليبيا مسئولية حادث تفجير الطائرة المدنية الأمريكية فى أجواء اسكوتلندا فى ديسمبر ١٩٨٨ .
- وكانت الجماهيرية الليبية قد أعلنت قبل وصول العقيد القذافى للأسكندرية انها ترفض رفضاً تاماً المطالب الأمريكية البريطانية .
- من ناحية أخرى واصل رئيس الحكومة الليبية ابو زيد عمر دورده جولته العربية لمواجهة التهديدات التى تتعرض لها ليبيا فوصل الى بيروت فى ١١/٢٨ قادماً من دمشق واجتمع بالرئيس اللبنانى الهراوى وسلم رسالة من الرئيس الليبى .
- عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة طارئة فى ١٩٩١/١٢/٥ بناء على طلب ليبيا لمناقشة الاتهامات الموجهة للجماهيرية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن حادث الطائرة الأمريكية .. شارك فى الاجتماعات الدكتور / عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية والأمناء المساعدون الى جانب المندوبين الدائمين للدول الأعضاء (٢١ دولة) اضافة الى السيد احمد قذاف الدم منسق العلاقات المصرية - الليبية .



تشكلت لجنة صياغة من ٤ دول هى مصر وسوريا وسلطنة عمان وليبيا برياسة الأمين المساعد للجامعة عدنان عمران لاعداد مشروع قرار مجلس الجامعة الذى صدر تحت رقم ٥١٥٦ بتاريخ ١٢/٥ .

أعلن المجلس فى قراره تقديره للمبادرات الرامية الى احتواء الأزمة من قبل الجماهيرية الليبية ودعوتها الى اجراء تحقيق دولى مع تقدير الجامعة لكافة الجهود الدولية .

(نص القرار - ملحق « ١ »)

أعلن الرئيس حسنى مبارك فى ١٩٩١/١٢/٦ فى حديث لصحيفة السياسة الكويتية تعليقاً على أزمة الطائرة الأمريكية ان « الطرف الامريكى يرى ان التهمة ثابتة ، كما ان الصحافة الامريكية احياناً تقول شيئاً مختلفاً .. لكن على أى حال نحن نحاول من خلال علاقتنا بالولايات المتحدة ان نجد حلولاً لهذه الأزمة .. وتحدثت مع الرئيس العقيد معمر القذافى من اجل وجود تحرك فى الاتجاه الصحيح حتى لاتتعقد الامور اكثر من ذلك » .

ورداً على سؤال حول امكانية ان توجه امريكا عملية عسكرية ضد ليبيا قال الرئيس مبارك ان « العمل العسكرى احد الخيارات المطروحة لكن لاأعتقد ان تقدم الادارة الامريكية على ذلك خاصة وأنها من أعقل الادارات الامريكية التى عاصرتها فلايمكن ان تقدم الادارة الامريكية على ضرب شعب وقتل ابرياء فى واقعة لم يدل الجانب الآخر بدلوه فيها - اى الشعب الليبى » .

** وزيــر الخــارجيــة الليبــى

أكد ابراهيم البشارى وزير الخارجية الليبى ان بلاده تعلق آمالاً كبيرة على نتائج الوساطة العربية فى الأزمة بينها وبين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، الا ان هذه الوساطة لاتمنع ليبيا من عرض موقفها من القضية وجمع التأييد العربى والاسلامى والدولى ٠

وعبر الوزير الليبى فى حديث لصحيفة الشرق الاوسط فى ١٩٩١/١٢/١٣ عن ارتياحه للتضامن الذى اعلنته القمة الاسلامية مع بلاده وقال : ان موقف ليبيا موقف عادل ويحظى بالمصداقية ، وان المؤتمر اقر فى الوثائق الختامية قراراً مقدماً من دول المغرب العربى بشأن مساندة ليبيا فى موقفها الداعى الى اجراء تحقيق حول المتورطين فى حادث لوكربى اوحتى فى مايتعلق بحادث الطائرة الفرنسية ٠

وأضاف : « ان المؤتمر عبر عن رفضه القاطع لاستخدام القوة او التهديد باستخدامها او القيام بعمل عسكرى من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ضد ليبيا او القيام بإجراءات اقتصادية ضد الشعب الليبى » ٠

وقال وزير الخارجية الليبى - رداً على رفض المجموعة الاوروبية تشكيل لجنة تحقيق دولية مشتركة - ان القوانين الليبية المعمول بها منذ عشرات السنين تجرم الليبيين اذا مالرتكبوا اعمالاً اجرامية فى الخارج وتعاقبهم عقوبات شديدة ، لكن هذه القوانين لاتسمح بتسليم مواطنين ليبيين لدولة اخرى ٠ وليبيا فى هذه الحالة ليست استثناء ، فالقوانين فى دول العالم تنص على انه فى حالة ارتكاب مواطنيهم جرائم تقوم هى بمعاقباتهم ٠ ومجرد تسليم هؤلاء المواطنين الليبيين يمس بسيادتنا واستقلالنا ٠ نحن مع التحقيق ومع أهمية معرفة المسئول حول هذه الجرائم ومعاقبة الجانى » ٠

وأضاف : « نحن من مصلحتنا اولاً قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ان نصل الى الفاعل ومعاقبته ، لان هذا يوضح صورتنا الحقيقية أمام دول العالم ٠ واذا كانت المسألة قضائية فبالتأكيد نحن سندخلها وسنتقاضى الى النهاية ولانستطيع ان نقبل بالادانة بالاتهام قبل اصدار الحكم » ٠

- مد فترة العقوبات الاقتصادية الامريكية على ليبيا

قرر الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ١٩٩١/١٢/٢٦ ان تستمر لمدة سنة اخرى العقوبات الاقتصادية التى فرضها الرئيس السابق ريجان على ليبيا فى يناير ١٩٨٦ .

ذكر العقيد القذافى فى حوار مع القناة الثالثة للتليفزيون البريطانى فى(١٩٩١/١٢/٢٨) ان ليبيا اوقفت تأييدها للجيش الايرلندى فى حربه ضد الحكم البريطانى فى ايرلندا الشمالية . وقال « ان الوقت قد حان لبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين ليبيا وبريطانيا » .

وقال انه لاينوى ارسال المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية ... لتقديمها للمحاكمة فى بريطانيا او الولايات المتحدة .. وأكد براءتهما وقال : « انهما لن ينالا محاكمة عادلة فى اى من الدولتين ، ودعا مراقبين اوقضاة من الغرب لزيارة ليبيا ليروا بأنفسهم مدى سلامة وعدالة محاكمة المتهمين » .

- ادلى العقيد القذافى بحديث الى رئيس تحرير جريدة الأهرام نشرته على يومين فى ١٢/٦ و ١٩٩١/١٢/٧ أجاب فيه على أسئلة « تتناسب مع خطورة الموقف الذى يحيط بليبيا ومع حجم النذر التى تتهددها » .

(ماورد فى الحديث عن أزمة الطائرة)

ملحق «٢»

بدأ المستشار أحمد طاهر الزاوى قاضى التحقيق الليبى فى ٨ / ١٢ / ١٩٩١ تحقيقاته فى الاتهامات المنسوبة الى المواطنين الليبيين بشأن التورط فى قضية إسقاط طائرة « بان أمريكان » فوق بلدة « لوكربى » باسكتلاندا عام ١٩٨٨ .

وذكرت وكالة الجماهيرية الليبية للأنباء فى أعقاب ذلك أن الزاوى طلب من رئيس هيئة المحلفين العليا بمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة والنائب العام فى المملكة المتحدة أن يقوما بتزويده بصورة رسمية من كل الوثائق ومحاضر التحقيق .

من ناحية أخرى بعث المستشار محمود مرسى قاضى التحقيق الليبى فى حادث الطائرة الفرنسية التى سقطت فوق النيجر عام ١٩٨٩ برسالة الى قاضى التحقيق الفرنسى طلب منه فيها تزويده بكل مالديه من أدلة ، وأعرب عن إستعداده للتعاون مع القضاء الفرنسى فى هذا الموضوع .

محاولات امريكية - بريطانية - فرنسية لفرض عقوبات على ليبيا:-

ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) فى ١٩ / ١٢ / ١٩٩١ أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اتفقت على بدء حملة لحشد تأييد دولى لفرض عقوبات على ليبيا بسبب الدور الذى تقول هذه الدول أنها لعبته فى تفجير الطائرتين الأمريكية والفرنسية .

- بحثت الدول الثلاث إستصدار قرار من مجلس الأمن الدولى يحظر - على الاقل - جميع الرحلات الدولية من ليبيا وإليها ، وحظر بيع قطع الغيار والطائرات التجارية ، وحظر تقديم أى خدمات ترتبط بالطيران إليها .

تفكر هذه الدول أيضاً فى تطبيق عقوبات أشد قسوة تتراوح بين فرض حظر على بيع المعدات العسكرية والتكنولوجيا المدنية التى يمكن أن تكون لها إستخدمات عسكرية الى فرض حظر على صادرات النفط الليبية.

الدول المغاربية ومعالجة ازمة لوكربى:-

واصلت الدول المغاربية أهتمامها بالأزمة الناشبة بين ليبيا والدول الغربية فى شأن حادثة لوكربى . وكثفت تحركاتها لإيجاد تسوية سلمية لها كى لا ينعكس أى عمل عسكرى على مصير القمة المقررة فى مطلع يناير ١٩٩٢ بين دول إتحاد المغرب العربى والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط والمعروفة بـ « مجموعة ٥ + ٥ » .

- ذكرت « الحياة » فى ٢٠ / ١٢ / ١٩٩١ أن هذا الموضوع كان مدار بحث بين الرئيسين زين العابدين بن على وفرانسوا ميتران ، خلال زيارة الأول لباريس فى ١٩ / ١٢ / ١٩٩١ .

- كان من المقرر أن يعقد وزراء الخارجية المغاربيون إجتماعاً لتنسيق المواقف حيال « المآخذ الغربية » على الجماهيرية الليبية ، والإعداد لقمة « ٥ + ٥ » .. ولكن تم تأجيل هذا الاجتماع .

نقل شاهد ليبى فى حادث الطائرة الى واشنطن :-

- أعلنت مصادر أمريكية فى ٢١ / ١٢ / ١٩٩١ أن شاهداً ليبياً رئيسياً فى حادث تفجير الطائرة الامريكية فوق اسكتلندا عام ١٩٨٨ قد نُقل الى الولايات المتحدة ، وأنه يتمتع الآن بحماية الحكومة الأمريكية .

- ذكر راديو صوت أمريكا نقلاً عن هذه المصادر أن الشاهد الليبى قد رأى القنبلة التى نسفت الطائرة وهى تنقل اليها فى مالطة .. وأضافت المصادر أن أحد الليبين المتهمين بأن لهما علاقة بالحادث استغل وظيفته فى شركة الخطوط الليبية بمالطة لنقل القنبلة .

مصر ابلغت ليبيا إستبعاد الخيار العسكرى :-

- صرح ابراهيم البشارى أمين اللجنة الشعبية للإتصال الخارجى والتعاون الدولى بالجماهيرية الليبية بأن مصر أبلغت بلاده بالمعلومات المتوافرة لديها ... والتى تؤكد أن الخيار العسكرى قد تم إستبعاده لحل مشكلة طائرة الـ « بان أمريكان » . وقال فى حديث لصحيفة صوت الكويت نشرته فى ٢١ / ١٢ /١٩٩١ أن « مصر تعالج مشكلة الطائرة ، ونحن نستمع للنصائح المصرية وهم من جهتهم يستمعون جيداً لوجهات نظرنا .

- قام الدكتور أسامة الباز مدير مكتب السيد الرئيس بزيارة الى ليبيا فى ١٣ / ١ / ١٩٩٢ فى إطار « الاتصالات المستمرة للخروج من الازمة بما يحقق المصلحة الشاملة لليبيا والعرب والشرعية الدولية » .

عقد اتحاد البرلمانات العربية دورة طارئة فى طرابلس بليبيا فى ١٤ / ١ / ١٩٩٢ لبحث « التهديدات » التي تقول ليبيا أنها موجهة ضدها ..

ذكر السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى ١٥ / ١ / ١٩٩٢ أن مصر تعمل من أجل حل الخلاف القائم بين ليبيا والغرب .. وقال : أنه توجد إتصالات ، ونحن مهتمون جداً بهذا الموضوع ونتابعه من منطلق إهتمامنا بالشقيقة ليبيا والشعب الليبى » .

- أصدرت جامعة الدول العربية في ١٦ / ١ قراراً بشأن الازمة الليبية الأمريكية - الغربية قالت فيه أنها ترى « ضرورة إحتواء هذه الأزمة بالطرق السلمية » .

أسبوع التضامن المصرى - الليبى :-

- عقدت الندوة الثانية فى إطار الأسبوع الثانى للتضامن العربى المصرى الليبى فى ٢٢ / ١ /١٩٩٢ وتحولت الندوة الى إجتماع خاص للتعليق على قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ .

عرض إبراهيم بشير الغوينى المحامى عن المتهمين أحكام القانون الدولى والاتفاقيات الدولية بهذا الصد مشيراً الى أن إتفاقية مونتريال قد أفردت جانباً منها بالحوادث والجرائم التى ترتكب فى مجال الطائرات والطيران فجاء فى المادة ١١ منها أنه « على الدول المتعاقدة أن تقدم كل منها للأخرى أقصى قدر من المساعدة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية المتخذة بشأن الجرائم ، وفى جميع الحالات يطبق قانون الدولة التى تطلب منها المساعدة.

(نص ميثاق مونتريال ضد التخريب)

(٢٣ سبتمبر ١٩٧١) .... ملحق « ٧ »

وهكذا فسوف تقدم ليبيا المساعدة بحيث لا تخرج عن القانون الدولى ، وإتفاقية مونتريال التى لم تجعل التسليم شرطاً من الشروط .



قـــرار مجلس الأمـــن رقـــم ٧٣١

- أصدر مجلس الامن فى ٢١ / ١ / ١٩٩٢ قراره رقم ٧٣١ الذى صدر بالاجماع يطالب ليبيا بتسليم الشخصين المتهمين بتفجير طائرة الركاب الأمريكية فوق قرية (لوكيربى) باسكتلاندا فى عام ١٩٨٨ . ودعا مجلس الامن ليبيا الى التعاون فى التحقيقات الجارية لتحديد المسئولين عن تفجير طائرة الركاب الفرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٩ .

وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد تقدمت بمشروع هذا القرار الذى لم يحدد ماسيترتب على عدم العمل به من جانب ليبيا ولكن الاعتقاد السائد أن الدول الغربية ستطرح فى هذه الحالة مشروع قرار جديد على المجلس بفرض عقوبات على ليبيا مثل وقف رحلات الطيران الدولية إليها ، وحظر بيع قطع غيار الطائرات المدنية لها .

(نص قرار مجلس الامن . . . ملحق « ٤ »)

- **ردت ليبيا بكلمة فى مجلس الامن بعد صدور القرار**

حيث ألقى المهندس جاد الله عزوز الطالحى وزير الصناعة فى ليبيا خطاباً فى مجلس الامن ، فى محاولة لتفنيد الاتهامات الموجهة ضد بلاده قائلاً أن الاتهامات كانت توجه ضد عدة دول بأنها كانت وراء تفجير الطائرة الامريكية وأن هذه المحاولات كانت بمثابة إثارة سحب من دخان لحجب حقيقة الموقف الليبى . وان كل الاتهامات قد نسبت الى إثنين من الليبيين ولم تكشف هذه الاتهامات التى اعدتها بريطانيا وامريكا عن تهم ثابته تؤكد إدانة المتهمين الليبين . وأن القاعدة القانونية تنص على ان المتهم يظل بريئاً الى أن تثبت إدانته .

وقال إن ليبيا قامت - بكل جدية - بإجراءات قضائية واختارت القضاة الذين يقومون بمهمتهم واتصلوا بالسلطات القضائية فى سكوتلاندا وأمريكا وفرنسا ، وطالبوا بالاطلاع على ملفات التحقيق ووجدوا رفضاً من جانب هذه الجهات .

وقد أعلنت ليبيا عن إستعدادها لحضور التحقيق فى دولة ثالثة أو قيام منظمات ترعى حقوق الانسان بإجراءات المحاكمة ورحبت بلجنة تحقيق دولية أو عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية . وأعلنت ليبيا عن إستعدادها للتفاوض وقبول وساطة دولية لانهاء هذه الازمة.

والقى عدنان عمران امين الجامعة العربية المساعد خطابه امام مجلس الامن مؤيداً موقف ليبيا واستعدادها لحل المشكلة طبقاً لميثاق الامم المتحدة .

واقترح باسم الجامعة العربية تشكيل لجنة من الامم المتحدة والجامعة العربية واطراف محايدة للاطلاع على كل التفاصيل .

ودعا مجلس الامن - خصوصاً الدول الثلاث الكبرى - الى عدم تجاوز أحكام القانون الدولى ومن غير المنطقى ان يكون المحققون هم المحلفين والقضاة والمنفذين للحكم .

- أوضح مسئولون بالأمم المتحدة أنه بالرغم من صدور قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ بالاجماع إلا أن دولاً كثيرة منها الصين والمغرب والهند وزيمبابوى أعربت عن عدم ارتياحها إزاء أي سابقة قانونية من المحتمل أن تترتب على قرار مجلس الامن ودعت الى حل سلمى للمشكلة .

- تعد هذه المرة الأولى - وفقاً لاعتقاد مسئولى الأمم المتحدة - التى يطلب فيها مجلس الأمن تسليم مواطنين من دولة الى دولة أخرى لمحاكمتهم.

- أشار المحامى عن المتهمين ابراهيم بشير الغويل ، أمام الندوة الثانية فى أسبوع التضامن المصرى الليبى (٢٢ / ١ / ١٩٩٢) ، الى أن قرار مجلس الأمن « تم اتخاذه تحت الضغط السياسى ، فالاتهام لا يقدم أى أوراق أو مستندات أو أدلة ... ولا تتوافر له أدلة جنائية أو مادية » .

- أعلنت ليبيا فى ٢٢ / ١ / ١٩٩٢ استعدادها للتعاون مع الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة فى قضية الطائرة الأمريكية وفى التحقيقات الخاصة بأسباب تفجير طائرة الركاب الفرنسية عام ١٩٨٩ ...

صدر أول رد فعل رسمى لليبيا على قرار مجلس الأمن فى ٢٢ / ١ / ١٩٩٢ فى بيان للمكتب الشعبى للاتصال الخارجى جاء فيه : « أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تؤكد على موقفها الدائم والثابت بإدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره بما فى ذلك إرهاب الدولة » .

وأعرب البيان عن أسف ليبيا لاتهامها بعدم التعاون ولتجاهل الجهود الفعالة التى قامت بها من أجل ذلك .

وأضاف البيان أن ليبيا « تعلن مجدداً إستعددها الكامل للتعاون مع أية جهود دولية من شأنها أن تقود الى إظهار الحقيقة المتعلقة بتحطم الطائرتين الامريكية (بان . إم . ١٠٣) والفرنسية (يو . تى . إيه ٧٧٢) .

وقال البيان أن ليبيا « تؤكد إستعدادها التام للتعاون مع الامين العام للأمم المتحدة من أجل إنجاح مهمته وبما يعزز إحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى » .

إقتراح مصرى بطرح القضية على الجمعية العامة :

اقترح الدكتور يحى الجمل الخبير المصرى فى القانون الدولى فى كلمته فى اليوم الثانى لأسبوع التضامن العربى - المصرى - الليبى بالقاهرة فى ٢٢ / ١ / ١٩٩٢ ... اقترح طرح القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة التى وصفها بأنها « مخولة باتخاذ قرارات فى شأن إتهامات الدول الثلاث لليبيا .. على غرار ما أتخذته من قرارات أثناء حرب كوريا عام ١٩٥١، وقرارها بشأن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ .



وقال : ان بإمكان الدول العربية أن تعرض النزاع على الجمعية العامة فى جولة من الجدل القانونى والسياسى والموضوعى يقودنا الى إستجلاء الحقائق وسيادة القانون والشرعية الدولية .

القانون الليبى :

ينص القانون فى الجماهيرية الليبية على عدم تسليم المواطنين وهذا نص معمول به فى أغلب دول العالم ، ولايقتصر على ليبيا وحدها .

(نص حديث القاضى الليبى المشرف على التحقيقات .. الأهرام فى ٢٣ / ١ / ١٩٩٢ ملحق « ٥ »

أشار بعض المتخصصين فى القانون الى أنه بالرجوع الى الاتفاقيات الدولية التى عقدت بالنسبة للتسليم والتى يبلغ عددها ١٩٣ إتفاقية نجد ٩٨ منها يحظر تسليم المواطنين و٥٨ منها يجعل السلطة التقديرية للدولة ، و ٧ اتفاقيات فقط هى التى تجعل التسليم ممكناً بشرط المعاملة بالمثل ، ووجود اتفاقية تسليم .

ويتفق القانون الدولى مع القانون الوطنى الليبى حيث يرفض تسليم المتهمين وانعقاد الاختصاص للقضاء الوطنى .. وأوضح هذا العقيد القذافى فى حديثه لشبكة تليفزيون (مونت كارلو) حين قال : «إن القانون الليبى شأنه فى ذلك شأن قانون أى دولة أخرى لايسمح بتسليم الرعايا الليبيين المشتبه فيهم الى سلطات الولايات المتحدة أو بريطانيا» .. وقال : « ليس هناك إتفاق لتسليم (المشتبه فيهم) بين ليبيا من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى .. ثم إن العلاقات مع هذين البلدين مقطوعة » .



رؤيـــة مصـــر لحـل الازمـــة :

- ذكر راديو مونت كارلو فى ١٩٩٢/١/٢٧ ان مصر طرحت على د . بطرس غالى الامين العام للأمم المتحدة اقتراحاً حددت فيه رؤيتها لحل الازمة بين ليبيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا يتمثل فيما يلى : -

١ - ضرورة وقف الحملات الاعلامية العدائية التى تشنها الدول الثلاث على ليبيا وان يسعى الامين العام للأمم المتحدة الى عقد لقاءات على مستوى رفيع بين مسئولين ليبيين ومسئولين من الدول الثلاث المعنية .

٢ - ان يبذل الامين العام جهوداً لاقناع الدول الثلاث بعدم صدور اية قرارات تتعلق بفرض الحظر الاقتصادى والتجارى والجوى على ليبيا الا بعد ان تتبين لجنة القانونيين التابعين للأمم المتحدة مسئولية ليبيا من عدمها عن الحادث وفى حالة ثبوت التهمة على اشخاص ليبيين من عدمها عن الحادث وفى حالة ثبوت التهمة على اشخاص ليبين فإن المسئولية هنا تقع على عاتق هؤلاء الأشخاص دون الحكومة الليبية .

٣ - ضرورة ان يسعى الامين العام الى الحصول على تأكيدات واضحة ورسمية بشأن عدم التخطيط او القيام بأى عمل عسكرى ضد الجماهيرية الليبية .

أدان عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة فى ١٩٩٢/١/٢٧ قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ .. وقال عقب اجتماعه برئيس مجلس الشورى الايرانى مهدى خروبى ان « هذا القرار الصادر بفعل الضغوط الأمريكية معارض لميثاق الأمم المتحدة » .. وأضاف ان ليبيا سترد على اى هجوم عسكرى امريكى عن طريق تسليح حركات عربية واسلامية للرد على الولايات المتحدة وحلفائها .



- أعلن الرائد عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة فى ليبيا خلال زيارته لتركيا فى ١٩٩٢/١/٢٨ ان بلاده « مستعدة لتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية الى لجنة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة » وكرر نقلاً عن صحيفة الحياة فى ٩٢/١/٣٠، ان طرابلس « ستقدم العتاد الى القوى الثورية فى العالمين العربى والاسلامى اذا تعرضت لهجوم عسكرى » ٠

- ذكر الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى حديث مع صحيفة الحياة (١٩٩٢/١/٣٠) ان ازمة العلاقة الليبية مع الغرب « تشكل موقفاً خطيراً يشغل اهتمام الجامعة ، ومن جانبى أجريت اتصالات مع كل المسئولين عن الازمة ٠

وأود ان اشير الى ان ليبيا تبدى مرونة تتسم بالعقلانية والفهم الواضح ، وكان لقبولها ماقرره مجلس جامعة الدول العربية اثره الواضح على المستويين العالمى والاقليمى ، كما ان قبولها مبدأ التحكيم الدولى عزز مصداقية الحكومة الليبية والتزامها قواعد الشرعية الدولية» ٠

وأضاف الدكتور عبد المجيد ان الجامعة العربية « تدعو مجلس الامن الى حل النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة ، والتسوية القضائية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ٠

وقال ان « الجامعة العربية فى تحركها حيال الأزمة تسعى الى أن يكون حلها عن طريق التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة من خلال تشكيل لجنة قانونية من المنظمتين ، وأعتقد ان الحكومة الليبية فور تشكيل هذه اللجنة سوف تضع تحت تصرفها كل الوثائق والملابسات ، وتتيح لها كل الوسائل القانونية وغيرها التى تمكنها من استجلاء الموقف ٠

• صرح جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا لدى وصوله إلى نيويورك فى ١٩٩٢/١/٣٠ بان « هناك حاجة الى اصدار الأمم المتحدة قراراً آخر بشأن حادث نسف طائرة بان أمريكان.. وانه يتوقع صدور قرار قرب نهاية فبراير ١٩٩٢ وقال : « ولكن هناك قدراً كبيراً من العمل يجب انجازه قبل ان يكون جاهزاً . ولكن اعتقد انه سيكون هناك قرارمتابعة ، وان هذا أمر ضرورى » .

ورغم ان ميجور لم يناقش مضمون مثل هذا القرار الا ان هناك تكهنات بانه قد يدعو الى قطع الاتصالات الجوية مع ليبيا وحرمانها من قطع غيار الطائرات .

• أعرب العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية فى ١٩٩٢/٢/٣ فى مقابلة صحفية مع « الواشنطن بوست » عن اعتقاده بأنه يمكن التوصل الى حل وسط لتجنب فرض عقوبات على بلاده .. وقال : ان المشكلة ليست صعبة ، ويجب التوصل الى حل وسط لتفادى فرض عقوبات على ليبيا من جانب الأمم المتحدة .

ودعا الولايات المتحدة الى اعادة فتح سفارتها فى طرابلس ، وأكد ان ليبيا لن تأخذها رحمة بالارهابيين .. وقال : انه واثق من براءة المتهمين الذين تطالب واشنطن بتسليمهما .

• علقت المتحدثة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية على حديث العقيد القذافى وقالت: « لانرى فيه اى جديد فهو يكرر موقف ليبيا ، و يجب على ليبيا ان تنفذ بالكامل ماجاء فى قرار مجلس الأمن .

(نص ماورد عن ليبيا فى المؤتمر الصحفى لمارجريت تتوايلر)

ملحق «٦»

• ذكرت صحيفة واشنطن بوست يوم (١٩٩٢/٢/٤) ان الولايات المتحدة اعربت عن استيائها من قيام الزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا بزيارة ليبيا التى جاءت متوافقة مع ذروة الجدل الذى كان دائراً على المستوى الدولى حول الاتهامات الموجهة الى ليبيا بان لها صلة بحوادث تفجير الطائرات .

- أعلنت الشرطة الكونجولية ٩٢/٢/٦ اختفاء برنارد يانجا شاهد الاتهام الأول فى قضية تفجير طائرة الركاب الفرنسية وكانت شهادة يانجا قد ادت الى توجيه اصابع الاتهام الى ليبيا ويعتمد القاضى الفرنسى بروجيبار على هذه الشهادة بشكل اساسى .

وكان يانجا قيد المراقبة القضائية منذ اول يناير الماضى ومنع من مغادرة الحى الذى يقطنه فى ضاحية برازافيل واختفى فى ٢٦ يناير ولم يعلن عن ذلك إلا بعد مرور ١٤ يوماً .

أشارت صحيفة " الشرق الأوسط " فى ١٩٩٢/٢/٨ إلى ترجيح مصادر امنية فرنسية أن تكون اجهزة خاصة ليبية قد اختطفت الشاهد الكونجولى يانجا .

صرح دان كويل نائب الرئيس الأمريكى فى ٢/١٠ فى حديث مع تليفزيون هيئة الإذاعة البريطانية بأن واشنطن جادة فى اجبار ليبيا على تسليم المتهمين فى حادث الطائرة الامريكية فوق لوكربى .

قول كويل : انه من الافضل ان يدرك القذافى اننا جادون وان الولايات المتحدة ستفعل كل ما يترتب عليه تحقيق العدالة بشأن هذه القضية ولم يستبعد استعمال القوة .

قالت صحيفة " واشنطن بوست " فى ١٩٩٢/٢/١١ ان المتهمين الليبيين فى حادث لوكيربى اختفيا من طرابلس ومن المحتمل ان يكونا قد اعدما وقالت نقلا عن مصادر المخابرات الامريكية ان ليبيا تنوى الاعلان عن اختفائهما والايحاء بأنهما اختفيا إلا ان مصادر المخابرات ذكرت أنهما توفيا .

ونقلت الصحيفة عن الرئيس السابق لعمليات مناهضة الارهاب التابعة لوكالة المخابرات المركزية الامريكية كانيسترارو قوله : ان الليبيين اصبحوا مقتتنعين بأن عقريات الامم المتحدة ستطبق على الارجح وانه ليس هناك طريق للافلات انهم كانوا يشعرون بالقلق (يقصد الليبيين) من أنهم إذا افرجوا عن الرجلين فسيعلنان انهما كان يتحركان بناءً على أوامر .

قال القاضى الليبى احمد الزاوى فى مكالمة هاتفية لوكالة رويتر من ليبيا - ان هذه الانباء غير صحيحة وان الاشخاص الذين ذكروا هذه الانباء يمكن ان يأتوا الى ليبيا وانه سيسمح لهم بمقابلتهما .

وقال الزاوى ان الليبيين المتهمين قد حضرا منذ يومين الى المحكمة العليا فى طرابلس لكى يقوم مساعدوه باستجوابهما مرة اخرى .

اعلن مندوب ليبيا لدى الامم المتحدة السفير على احمد الخضيرى فى ٢/١١ بعد اجتماعه مع الدكتور بطرس غالى سكرتير عام الامم المتحدة ان بلاده مستعدة للتعاون مع مجلس الامن ومع التحقيقات الدولية فى تفجير طائرتى " بان امريكان " و " يوتا " الفرنسية.

وذكر الخضيرى انه سلم الدكتور غالى رسالة من حكومته لكنه لم يكشف عن مضمونها وكشفت مصادر فى الامم المتحدة ان الرسالة تتضمن تأكيد طرابلس استعدادها للتعاون مع التحقيقات الفرنسية فى تفجير طائرة " يوتا " فوق صحراء النيجر (١٩٨٩) لكنها لا ترد فى شكل واضح على طلب واشنطن ولندن تسلم المتهمين.

- تناول الرئيس مبارك فى ١٩٩٢/٢/١٢ الموقف الدولى من الجماهيرية الليبية ، واشار الى موقف مصر الواضح لتسوية القضية عن طريق الحوار والتفاهم مع جميع الاطراف : الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، مؤكدا ان مصر تنبذ كل اشكال الإرهاب ، كما أنها لا توافق على استخدام القوة لحل المشاكل بين الدول ، وان مصر بذلت منذ اللحظة الاولى جهداً مكثفاً ليكون الحوار والتفاهم وحل المشكلة بالطرق السلمية والمنطقية بديلاً عن المواجهة ومخاطرها ، وبما يتفق واحترام كل الاطراف للشرعية الدولية .

- ذكر ابراهيم الغويل محامى المتهمين الليبيين فى مكالمة هاتفية لوكالة رويتر من طرابلس فى ٩٢/٢/١٢ انه يعارض تسليم كوكليه ، ولكنه يوافق على تقديمها للمحاكمة فى اى مكان آخر بشرط ألا يكون ذلك فى الولايات المتحدة او



سكوتلندا حيث يحتمل الا تكون المحاكمة سليمة .

اعربت ليبيا في رسالة الى السكرتير العام للأمم المتحدة عن استعدادها للتعاون مع تحقيق فرنسى فى هذا الشأن مما جعل دبلوماسيين غربيين يقولون (وفقا للسياسة الكويتية فى ٢/١٣) ان ليبيا تبدو اكثر استعداداً عن ذى قبل للتعاون ".

- نقلت صحيفة واشنطن تايمز عن مصادر مخابرات لم تفصح عن هويتها قولها : ان ليبيا تخبئ صواريخ سكود متنقلة وتحكم دفاعاتها الجوية استعداداً لهجوم عسكرى غربى محتمل وقالت الصحيفة انه تم نقل الصواريخ السوفيتية الصنع الى مناطق نائية ، كما صدرت اوامر لتعزيز الدفاعات المضادة للطائرات حول العاصمة .

- ذكرت صحيفة " البيان " الصادرة فى دبى فى ٢/١٢ انها علمت ان الادارة الامريكية استبعدت فى الوقت الحاضر الاقدام على عمل عسكرى ضد ليبيا وتنوى الاكتفاء بالضغوط الدولية وبقرارات مجلس الامن التى ستسفر عن فرض حظر اقتصادى محدود ضد ليبيا مطالبة الدول الاعضاء فى الامم المتحدة بخفض التمثيل الدبلوماسى مع طرابلس .

ورغم ذلك فإن واشنطن تريد - كما تقول الصحيفة الابقاء على " الملف الليبى " ساخناً فى هذه المرحلة بهدف وضع ضغوط مكثفة على طرابلس لاغلاق عدد من معامل تطوير الاسلحة الكيماوية ، وإحداث تغيير هيكلى فى ارتباط عدد من الاجهزة الليبية بمنظمات تصفها واشنطن بأنها منظمات ارهابية .

ونقلت " البيان " عن مصادر فى واشنطن ان الضغوط الدولية قد تسفر عن تغيير سياسى سلمى فى طرابلس ، او عن تبنى مؤتمر الشعبى العام فى دورته المقبلة بعد اسابع عدداً من اجراءات الاصلاح السياسية التى قد تغير من هيكل النظام .



ذكر السيد عمرو موسى فى ٢/١٢ فى تصريح صحفى ان مصر " تهمها المحافظة على امن اخواننا فى ليبيا وحقوقهم وسلامتهم فى الوقت الذى يهمها ان يقف الجميع فى وجه الارهاب وان تتنفى عن العرب تهمه القيام بأعمال ارهابية ".

اعلن الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة ان ليبيا ابلغته موافقتها على التعاون مع القضاء الفرنسى فى التحقيق فى تفجير طائرة " يوتا " الفرنسية واوضح فى تقرير قدمه الى مجلس الامن ان ليبيا " قررت الموافقة على المطالب الفرنسية لانها تتوافق مع القانون الدولى ولا تمس سيادتها .

فى ٢/١٣ اتهم محامى اثنين من كبار المسئولين الليبيين يشتبه فى تورطهما فى تفجير طائرة الركاب الفرنسية عام ١٩٨٩ فرنسا بعدم الاستجابه للعروض المتكررة من جانب طرابلس للتعاون فى التحقيق .

وقال المحامى الفرنسى فرانسو جيبول ان فرنسا غير مهتمه فيما يبدو بالعروض الليبية بالتعاون فى التحقيق وقال " تبدو القضية متوقفة منذ ديسمبر الماضى لحقيقة واحدة هى ان فرنسا لم تستجب لعروض ليبيا بالتعاون حيث ان قاضيا ليبيا كتب مرتين الى وزارة العدل الفرنسية فى ديسمبر ١٩٩١ يعرض التعاون لكنه لم يتلق رداً كما اقترح ان يسافر القاضى الفرنسى المسئول عن القضية الى طرابلس لسؤال المتهمين الليبيين .

وقال : لقد عرض القاضى الليبى ايضا الحضور الى باريس لكنه لم يتلق رداً .

اعلن العقيد معمر القذافى فى تصريحات للتليفزيون الفرنسى فى ١٩٩٢/٢/١٤ ان الاشخاص الاربعه المتهمين فى حادث الطائرة الفرنسيه قد يسافرون الى فرنسا للمثول امام القضاء الفرنسى ، وانهم اعربوا عن استعدادهم للذهاب الى فرنسا .

واستبعد الزعيم الليبى فى الوقت نفسه ، تسليم الشخصين المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية الى الولايات المتحدة ، وقال انهما لا علاقة لهما بالحادث .

- ذكر مسئول بريطانى سابق ان العقيد القذافى ابلغه باستعداده لتسليم الشخصين بعد الحصول على ضمانات بسلامتهما الشخصية .

- اجتمع الدكتور على الخضيرى رئيس وفد ليبيا لدى الامم المتحدة مع نظيرة الامريكى توماس بيكرنج ، والفرنسى جون برنارد ميراميه لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن وصرح الخضيرى بأن بلاده لا تريد ان تكون عدواً للولايات المتحدة بل تريد ان تتعاون معها ومع كل دول العالم للقضاء على الارهاب .

- اعلنت وكالة الانباء الليبية ان القاضى المنتدب للتحقيق فى حادث الطائرة الامريكية سيعقد جلسة علنية - لم يحدد موعدها بعد للتحقيق مع الشخصين المتهمين فى الحادث .

- اتهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ريتشارد باوتشر فى مؤتمر صحفى فى ٩٢/٢/١٤ الجماهيرية الليبية بالاستمرار فى الامتناع عن تسليم المتهمين فى حادث الطائرة الامريكية وقال ان بلاده سوف تدرس كافة الخيارات اذا لم تستجب ليبيا مشيراً الى ان واشنطن سوف تستمر فى التشاور مع الدول الاعضاء فى مجلس الامن الدولى بهذا الشأن .

وعلق المتحدث على ما تردد عن استعداد ليبيا للتعاون مع فرنسا بشأن التحقيق فى اسباب سقوط الطائرة الفرنسية التى فجرت فوق النيجر عام ١٩٨٩ فقال : " ان من الواضح ان ليبيا تسعى الى ارباك القضية وتظل غير راغبة فى الاستجابة بشكل ذى مغزى لقرار مجلس الامن" .

- قال المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الفرنسية ان قاضى التحقيق الفرنسى فى العملية هو الذى يقدر ما اذا كانت تصريحات الرئيس الليبى تعتبر بمثابة عناصر جديدة للتحقيقات القضائية الجارية حول القضية واستبعد المتحدث قيام مجلس الامن الدولى قريبا باتخاذ قرار جديد يفرض عقوبات اقتصادية وحظراً على تزويد ليبيا بالاسلحة .

- رحب الرئيس الليبى معمر القذافى فى ٢/١٤ بقرار الرئيس الأمريكى بوش خفض إنتاج المواد الكيماوية التى تسبب تآكلا لطبقة الآوزون إلى أن يتم وقفه تماما .. وقال العقيد القذافى : « إننى أرجو أن تحذو كل الدول خاصة الصناعية حذو الولايات المتحدة الأمريكية فى التوقف عن النشاطات الصناعية الضارة بالبيئة » .

وأشار القذافى إلى أن « قرار الولايات المتحدة يستجيب لنداءاتنا المتكررة والتى كان آخرها الاقتراح التاريخى الذى قدمته ليبيا للعالم عبر الأمم المتحدة والذى أهم بنوده إنقاذ البيئة وخاصة طبقة الأوزون » .

- ذكرت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢/١٤فى بيان قالت إنه يمثل أيضا مواقف الولايات المتحدة وفرنسا أن الدول الثلاث ستشاور مع الأعضاء الآخرين فى مجلس الأمن بشأن « الخطوات التالية لإجبار ليبيا على الإلتزام بقرار المجلس .. واتهم البيان ليبيا « بمحاولة البلبلة » وقال : « لم تقدم ليبيا الأشخاص المتهمين بحادثى التفجير إلى المحاكمة على الفور ، ولم تشكف ليبيا كل ما تعرفه عن تلك الجرائم ، ولم تدفع التعويض المناسب ، ولم تتخذ عملاً ملموسا لتكف عن مساندة الإرهاب » .

- أشارت صحيفة البيان الصادرة فى دبى فى ٩٢/٢/١٥ الى أن العقيد الليبى معمر القذافى أكد فى مقابلة نشرتها مجلة « لوبوان » الفرنسية فى عددها الأخير استعداده للتوجه إلى الأمم المتحدة للرد علي الاتهامات بالإرهاب الموجهة إلى ليبيا .

كما اقترح العقيد القذافى إنشاء لجنتى تحقيق دوليتين متميزتين للتوصل إلى الحقيقة حول الاعتداءين على الطائرتين الأمريكية والفرنسية .

واقترح أن تتألف اللجنة التى ستكلف بالتحقيق فى حادث طائرة (دى - سى -١٠)

الفرنسية من قاض فرنسى وقاض ليبى وقاض نيجيرى لأن الطائرة وقعت فى الأرض النيجيرية أما اللجنة التى ستكلف ببحث قضية طائرة البوينج ٧٤٧ التابعة لشركة البانام فاقترح أن تشكل من قاض أمريكى وقاض بريطانى لأن الطائرة انفجرت فوق لوكيربى فى اسكوتلندا) وقاض ليبى .

وأكد العقيد القذافى أيضا أنه لا يعترض أبداً على تشكيل محكمةدولية خاصة لمحاكمة المتهمين شرط أن تعقد على الأراضى الليبية .

- تلقى الرئيس حسنى مبارك فى ١٩٩٢/٢/١٦ رسالة من العقيد معمر القذافى تناولت آخر تطورات نزاع ليبيا مع الدول الغربية ووسائل إنهائه . قام بتسليم الرسالة وزير الخارجية الليبى ابراهيم البشارى الذى وصل فجأة الى القاهرة والتقى فور وصوله بالسيد عمرو موسى وزير الخارجية والدكتور أسامة الباز وسلمهما الرسالة .

- أكدت رسالة القذافى « رغبة ليبيا الصادقة فى التعاون من أجل كشف الحقائق بما لا يمس سيادتها » .. ووصف مصدر مسئول الأفكار التى طرحها القذافى فى الرسالة بأنها « ايجابية ومن الضرورى التعامل معها » .. وجدد رفض مصر لأى عمل عسكرى ضد طرابلس ، واعتبر أنه سيكون « مخالفاً للأعراف » والمواثيق الدولية المتعارف عليها فى التعامل مع مثل هذه الأزمات » .

ورحب بـ « أى مقترحات لحل المشكلة » ، وأشار إلى أن اقتراح محاكمة المتهمين أمام لجنة محايدة على أرض محايدة « مقبول ومعقول شرط أن تقبل به أطراف الأزمة» .

وأكد استمرار اتصالات مصر مع لندن وباريس وواشنطن موضحا أن تحرك مصر يهدف إلى حل النزاعات عبر الحوار والتفاوض وأنه يرتكز على إثبات إدانه المتهمين وتقديمهم الى محاكمة عادلة ، وتقديم تعويضات لآسر الضحايا في حال ثبوت الاتهام.، واتخاذ الإجراءات

المناسبة للتعاون فى مجال مكافحة الإرهاب .

- عقد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية اجتماعا فى القاهرة مع وزير الخارجية الليبى ابراهيم البشارى تناول المقترحات الليبية لحل أزمة « لوكربى » والجهود المصرية المبذولة لتسويتها .

وأعرب الدكتور عبد المجيد خلال الاجتماع عن تضامن الجامعة والدول الأعضاء فيها مع الموقف الليبى « شكلاً وموضوعاً » وأملها فى أن تتجاوب الولايات المتحدة والدول الغربية معه . وأكد رفض الجامعة أى عمل عسكرى ضد ليبيا وضرورة البحث عن حل سلمى للنزاعات والمشكلات وعدم اللجوء إلى استخدام القوة .

وأوضح ان الجامعة ستقف ضد اى عدوان تتعرض له ليبيا واستنكرالتلويح بفرض عقوبات اقتصادية واستخدام القوة فى مرحلة يجب أن تسود فيها الشرعية والمواثيق الدولية »

- ذكرت صحيفة « الشرق الاوسط » السعودية فى ٢/١٧ انه من المنتظر ان يلتقى الرئيسان حسنى مبارك ومعمر القذافى قبل نهاية الشهر الحالى فى القاهرة لتتويج ما سيتفق عليه خلال اجتماعات اللجنة المصرية - الليبية العليا المشتركة التى ستبدأ أعمالها فى القاهرة يوم ٢٤ فبراير الحالى ، وتناقش عدداً من المشروعات الجديدة المخطط لها منذ أكثر من عام .

ونقلت الصحيفة عن مصادر ليبية ومصرية فى القاهرة أنه من المتوقع أن يبحث الرئيسان المصرى والليبى تطورات الأزمة الليبية - الأمريكية الراهنة ، وإمكانية تجنيب ليبيا الوقوع فى صدام مع الغرب من جراء حادث لوكربى والطائرة الفرنسية ..

ومن المنتظر أن يتوجه قريبا إلى واشنطن مبعوث مصرى خاص فى جولة جديدة من المشاورات مع الإدارة الأمريكية لاحتواء التوتر القائم بين الولايات المتحدة وليبيا فيما يتعلق بأزمة لوكربى ..

- ذكرت صحيفة السياسة الكويتية فى ٢/١٧ أن الرئيس الليبى معمر القذافى جمد أنشطة الرجل الثانى فى القيادة الليبية عبد السلام جلود .وقالت أن تقارير أخرى



ذهبت إلى أبعد من ذلك بقولها أن جلود وضع تحت الإقامة الجبرية ، وأن القيادة الليبية أجلت الإعلان الرسمى عن إقالة جلود لحين انعقاد مؤتمر الشعب العام وهو السلطة الشرعية التى لها حق إقالة كبار المسئولين الليبين .

- نقلت الصحيفة عما وصفته بمصدر حسن الاطلاع فى تونس أن الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات سرب للعقيد القذافى معلومات عن أن ضربة عسكرية أمريكية فرنسية بريطانية ستوجه الى ليبيا فى موعد أقصاه النصف الثانى من شهر رمضان (المقبل) .
- عقد المستشار طاهر الزاوى ف ١٩٩٢/٢/١٨ مؤتمراً صحفياً بمقر المحكمة العليا بطرابلس حضره المتهمان بتفجير طائرة " بان امريكان " اللذان وصلا الى مقر المحكمة تحت حراسة مشددة قبل المؤتمر الصحفى بنصف ساعة .

وجاء حضور المتهمين لينفى الانباء التى ترددت من قبل عن اختفائهما وقال المستشار الزاوى ان حضورهما امر عادى لاجراء التحقيقات التى تتم بشكل روتينى ولا علاقة له بالمؤتمر الصحفى ، وانهما غير محبوسين ولكن اقامتهما محددة فى منزلهما تحت حراسة مشددة ،و غيرمسموح لهما بالسفر للخارج او مغادرة طرابلس لحين انتهاء التحقيق وقد رفضت السلطات الليبية السماح للصحفيين بسؤال المتهمين .

قرأ المستشار الزاوى على الصحفيين بيانا فى ٦ صفحات لتوضيح الموقف القانونى للقضية وقال ان الجماهيرية الليبية ابدت استعدادها التام للتعاون من اجل اظهار الحقيقة التى ننشدها جميعاً سواء من خلال تكوين لجنة دولية محايدة ، او من خلال اللجوء الى محكمة العدل الدولية اوحضور قضاه امريكيين وبريطانيين ، او تكوين هيئة مشتركة من جامعة الدول العربية وهيئة الامم المتحدة ، او اية طريقة سلمية اخرى لمعالجة المشكلة فى الاطار القانونى ، وفى نطاق الشرعيه الدولية ، وبما لا يؤدى الى تصعيد الموقف بإدخال اعتبارات سياسية تبعد القواعد القانونية عن الحقيقة التى تحكم القضية وتجعل من الدول طالبة التسليم خصماً وحكماً فى نفس الوقت ،ولكن هذه المحاولات الليبية قوبلت للاسف من الدول المعنيه اما

بالرفض التام او الصمت المطبق .

واكد المستشار الزاوى فى مؤتمره الصحفى ان السلطات السياسية فى ليبيا قدمت تنازلات كبيرة من اجل انهاء هذه المسأله القانونيه بعد ان تحولت الى مشكلة سياسية كان يصعب ان لم يكن يستحيل تحقيقها عن طريق السلطات القضائية وقال : انه لا يمكن تسليم المتهمين الى أى دولة لمحاكمتهما فوق اراضيها ، وان القواعد القانونية الدولية والخاصة لا تجيز تسليم الدولة لرعاياها ليتم التحقيق معهم ومحاكمتهم فى دولة اخرى .

واوضح الزاوى انه لا يمكن اجراء محاكمة المتهمين بمحكمة الجنايات الا فى حالة انتهاء التحقيق وثبوت التهمه عليهما وان التحقيق ما زال مستمراً ولم ينته بعد وثم تنقدم امريكا وبريطانيا بتسليم سلطات التحقيق الليبية ادلة الاتهام واهمها الصندوق الاسود للطائرة ، كما ان هناك دائرة مفقودة وهى التحقيقات التى اجريت فى المانيا بمطار فرانكفورت .

وقد اثبتت التحقيقات التى اجرتها السلطات المالطية عدم سفر حقيبة بدون راكب على طائرتها المتجهة الى فرانكفورت ، وفوضت سلطات التحقيق الليبية القضاء المالطى فى اجراء التحقيق مع بعض الاسماء التى ورد ذكرها فى قرار الاتهام من مالطة ، وستقوم السلطات المالطية بموافاة جهات التحقيق الليبية بنتائج الاسئلة التى تم ارسالها اليها .

- قال مستشار المحكمة العليا الليبية فى مؤتمره الصحفى بطرابلس فى١٨/٢/٩٢ انه ليس هناك ما يدعو الى توجيه تهمه فى الوقت الحاضر الى اللبيين المتهمين بالتورط فى حادث الطائرة الامريكية فوق لوكيربى باسكتلندا .

وقال انه لا يمكن تسليمهما لمحاكمتهما فى الغرب لعدم وجود اتفاقية لتسليم المتهمين بين ليبيا واى بلد آخر واتهم الولايات المتحدة وبريطانيا بالتدخل فى الاجراءات القضائية الليبية .

- ذكرت وكالة رويتر فى ٢/١٨ نقلاً عن مصادر قضائية فى طرابلس ان المتهمين قد خضعا لتحقيق سرى وليس لتحقيق علنى مثلما كان متوقعاً واذيع من قبل وكان قد اذيع ان المتهمين سيخضعان لتحقيق علنى لنفى الانباء التى ترددت عن مقتلهما وانه تم توجيه الدعوة لممثلى الاعلام الاجنبى لحضور جلسة التحقيق العلنيه برياسة طاهر الزاوى رئيس المحكمة العليا الليبية .

- اعلن الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية فى ١٩٩٢/٢/١٨ ان الموقف الليبى منذ بداية ازمة الطائرة الامريكية قد اتسم بالاعتدال ، وان الجماهيرية الليبية قد اعربت على لسان قائدها العقيد معمر القذافى - خلال لقاءه به فى الاسبوع الماضى بليبيا - عن استعدادها لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ، والتعاون مع الامم المتحدة فى نطاق الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولى .

واضاف الدكتور عبد المجيد ان تحرك الجامعة العربية تجاه هذه القضية يستند الى قرارى مجلس الجامعة فى ٩١/١٢/٥ و ٩٢/١/١٦ واللذين يؤكدان رغبة ليبيا فى احتواء هذه المشكلة سلمياً .

واعرب الامين العام للجامعه العربية عن توقعاته باستجابة الدول المعنية لما ابداه الجانب الليبى من اعتدال ومرونة تفادياً لاتخاذ اية إجراءات ضد ليبيا ..

نفى المواطنان الليبيان المتهمان بنسف الطائرة الامريكية فى تصريحات لصحيفة " ديلى ميل " البريطانية تورطهما فى هذا الحادث وقال احدهما وهو عبد الباسط المجراحى (٣٩ سنه) انه ليس مذنباً وان الايام ستثبت ذلك ونفى المتهم الثانى وهو الامين خليفة مخيمة (٣٥ عاما) اى صلة له بوضع قنبلة فى طائرة بان امريكان وقال انه لا يدرى كيف تم تحديد اسمه لتوجيه اتهام له من هذا النوع .

- اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى ١٩٩٢/٢/١٩ ان مصر تجرى تنسيقاً وتشاوراً مستمراً مع الاخوة الليبين وكافة الاطراف الاخرى المتصلة بالمشكلة للتوصل الى افضل الحلول فى اطار قرارات مجلس الامن والشرعية الدولية .

وقال ان مصر تجدد وتوقها المبدئى ضد الارهاب وهو نفس الموقف الذى تتخذه ليبيا الشقيقة واضاف ان مصر ترى ضرورة تجنب التدخل العسكرى لمعالجة هذه الازمة كما ترى ضرورة تقديم المتهمين الى التحقيق باعتبارهما متهمين وليسا مدانين حتى ينتهى التحقيق .

رفضت الحكومتان البريطانية والامريكية المحاكمة التى عقدت فى العاصمة الليبية



للمواطنين الليبيين المتهمين بتفجير طائرة " بان امريكان " ووصفت الخارجية الامريكية هذه المحاكمة التى يجريها احد القضاه الليبيين بانها " مهزلة " .

اعلنت بريطانيا انها ستزيد ممارسة الضغوط لكى يتخذ مجلس الامن اجراء آخر ، وذلك فى إشارة الى احتمال فرص عقوبات دولية ضد ليبيا .

- ذكرت مصادر دبلوماسية فى نيويورك ان الدكتور بطرس غالى سكرتير عام الامم المتحدة قرر ارسال مبعوث دولى آخر الى ليبيا قريباً للحصول على رد منها على المطالبة الامريكية والبريطانية والفرنسية بتسليم المواطنين الليبيين المتهمين بتفجير الطائرتين الامريكية عام ١٩٨٨ والفرنسية عام ١٩٨٩ .

وقالت المصادر نفسها ان المبعوث سيحمل رسالة " تمثل نوعاً من الانذار الموجه الى ليبيا لارغامها على الاذعان لقرار مجلس الامن فى هذا الصدد ،و ذلك قبل اتخاذ اجراءات اخرى ازاءها .

- أحيت الجماهيرية الليبية فى ٩٢/٢/٢١ ذكرى إسقاط اسرائيل لطائرة مدنية ليبية فوق سيناء عام ١٩٧٢ ونظم أسر ضحايا الطائرة مهرجانا لاحياء هذه الذكرى ناشدوا فيه المجتمع الدولى العمل على عدم تكرار مثل هذا الحادث . ولفتت أسر الضحايا أنظار المجتمع الدولى إلى التناقض فى تطبيق القوانين الدولية بين هذه الحادثة والحملة التى تشن حاليا على ليبيا بزعم مسئوليتها عن سقوط طائرتين مدنيتين أمريكية وفرنسية .

ويذكر أن عدد ضحايا الطائرة الليبية التى أسقطت فى ٢١ فبراير ١٩٧٢ كان يبلغ ١٠٨ راكب من ١١ بلدا هى ليبيا ومصر وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن والسودان والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبولندا . ولم ينج من الحادث سوى خمسة أشخاص ما زالوا يعانون من أثر الحادث .

- وصل سافروتشيك الممثل الشخصى للدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا فى ٢/٢٢/ ١٩٩٢ حاملا رسالة منه إلى العقيد القذافى كتبت باللغة



العربية من ٣ صفحات يسجل فيها الدكتور غالى تقديرة وشكره للرئيس الليبى لتعاونه مع مبعوثه الخاص ومع الأمم المتحدة

- أعلن رسميا فى باريس فى ٩٢/٢/٢٤ أن الرئيس حسنى مبارك سيصل إلى فرنسا فى ٢/٢٦ ليجرى مباحثات هامة مع الرئيس الفرنسى ميتران تهدف إلى « تقريب وجهات النظر حول الخلاف القائم بين ليبيا وكل من فرنسا وأمريكا وبريطانيا » إضافة الى بعض القضايا الأخرى .
- ذكرت صحيفة الأخبار (٢/٢٥) أن فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا تعتزم قبل التصويت على قرار يستهدف فرض حظر جوى وبترولى على ليبيا - دعوة رعاياها إلى مغادرة ليبيا وذلك فى حالة عدم التوصل الى حل قبل تقديم مشروع القرار .

زيارة الرئيس مبارك لفرنسا والمغرب

- أجتمع الرئيس حسنى مبارك فى ٩٢/٢/٢٦ مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بقصر الإليزيه فى العاصمة الفرنسية باريس ، وصرح عقب الاجتماع بأن « مصر تدين الارهاب دائما ولا تدافع عنه ، وتبحث - بصورة عاجلة - عن حل عادل لمشكلة ليبيا مع أمريكا وفرنسا وبريطانيا . وقال : اننا نحاول بقدر ما نستطيع نظرا لصعوبة العملية بعد اتهام ليبيا بحادثتى الطائرتين الفرنسية والأمريكية .

وقال الرئيس مبارك : « إننا نتبادل وجهات النظر ونتحدث مع مختلف الأطراف ، ولكننا لا نقوم بالوساطة لصالح أى شىء خاطىء .

كما أكد الرئيس أنه ليست لديه أية اقتراحات يطرحها الآن حول موضوع ليبيا مشيرا إلى أن الموقف الليبى لم يتغير ولا يوجد جديد فيه عن الموقف الحالى.

وأشار إلى أن القضاء مستقل سواء فى فرنسا أو فى مصر أو فى بريطانيا أو فى الولايات المتحدة ولا يمكن أن أطلب من الرئيس الفرنسى أن يساعدنى ويتدخل فى أعمال القضاء .

وأوضح مستشار الرئيس الفرنسى أن القاضى الفرنسى جان لوى بريجيير ينتظر من ليبيا أن تقدم إلى العدالة الفرنسية كل ما لديها من عناصر بشأن هذه القضية وأن يحصل على ايضاحات ويتمكن من سؤال هؤلاء الأشخاص .. فهناك إجراءات قضائية جارية .. وقال : إن عملية الاستماع إلى شهادة الليبيين لم تثر أصلا خلال المباحثات كما أن الحديث لم يتطرق إلى آختيارعاصمة لسؤالهما فيها .

وقال مستشار الرئيس الفرنسى إنه تم تبادل وجهات النظر دون اتخاذ موقف محدد.. كما استمع الرئيس مبارك إلى شرح الرئيس ميتران للموقف ، وبما يمكن حدوثه إذا لم تنفذ ليبيا القرار رقم ٧٣١ الذى أصدره مجلس الأمن .

- التقى الرئيس حسنى مبارك مع وزير الخارجية الفرنسى رولان دوما قبيل اختتام زيارته لباريس فى ٢/٢٨ وبحث معه الموقف الفرنسى من الاتهامات الغربية لليبيا .

- وصف الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية اللقاء بأنه « يندرج » فى إطار تبادل وجهات النظر بين الرئيس المصرى والرئيس ميتران .. وجاء تصريح الناطق غداة توجيه القاضى الفرنسى المكلف بقضايا الإرهاب جان لوى بروجيير تهمة جديدة إلى ليبيا حملها فيها المسئولية عن الهجوم الذى استهدف سفينه الركاب اليونانية « سيتى أوف توروس » فى يوليو ١٩٨٨ بتقديم الدعم لمنفذى الهجوم واعتبرت الاتهامات الجديدة ضد ليبيا - والتى تزامنت مع إصداره مذكرة اعتقال فى حق أربعة فلسطينيين من حركة « فتح » التى يتزعمها أبو نضال - بأنها رد غير مباشر على المسعى المصرى ، وعلى صعوبة عدول فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا عن مواصلة مساعيها لدى مجلس الأمن لفرض عقوبات على ليبيا .

- وفى أثينا قال الناطق باسم الحكومة اليونانية : إن اليونان ستعمل « وفق القوانين الوطنية والتزاماتها الدولية » بعد مذكرات التوقيف التى أصدرها القاضى الفرنسى فى حق الفلسطينيين الأربعة الذين يشتبه فى تورطهم فى الهجوم عل

السفينة اليونانية .. وأوضح ناطق باسم وزارة العدل أن القضاء اليونانى « سيعيد فتح التحقيق القضائى حالما تتوفر لديه العناصر الضرورية .

زيـارة الرئـيس مبـارك للمغـرب

- قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة المملكة المغربية فى ٩٢/٢/٢٨ عقب انتهاء زيارته لباريس وأجري مباحثات سياسية هامة مع الملك الحسن الثانى عاهل المغرب خلال يومى ٢٨و٢٩ فبراير وذلك فى إطار محاولة ثنائية لإقناع مجلس الأمن الدولى - والمغرب عضو فيه - بعدم إصدار قرارات تدين ليبيا .. وكانت المغرب قد أكدت لوزير خارجية فرنسا لدى زيارته الأخيرة للرباط أنها « لن تصوت لفرض عقوبات اقتصادية أو غيرها على ليبيا » .
- جاء لقاء الزعيمين المصرى والمغربى فى مراكش ليستكمل محادثات الرئيس مبارك فى باريس والمشاورات التى أجراها وزير الخارجية الفرنسى رولان دوما فى المغرب يومى ٢٥و٢٦ فبراير ..

تشترك مصر والمغرب فى إدانة الإرهاب ولكنهما تشتركان فى مناهضة أى عمل عسكرى ضد ليبيا لما قد يجلبه ذلك من تأثير سلبى على مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط والعلاقات المغاربية - الأوروبية .

- وصل إلى الرياض فى ٩٢/٢/٢٧ العقيد مصطفى الخروبى مبعوث العقيد معمر القذافى فى زيارته للمملكة السعودية يسلم خلالها رسالة من الرئيس الليبى إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز .
- أكد المجلس الثورى لحركة فتح أن الليبيين أبرياء من حادثى الطائرتين الأمريكية والفرنسية.. وذكر المجلس وفقا لمجلة « حقائق » التونسية فى ٢/٢٨ أن أحد عناصر الموساد كان يقوم بتهريب المخدرات من ألمانيا عن طريق عسكرى أمريكى وعمد رجل الموساد فى إحدى المرات إلى وضع متفجرات داخل حقيبة المخدرات مع العسكرى الأمريكى دون أن يعلم . وتساءل لماذا تم إخفاء هذه الرواية .. هل

لأن الأمر يتعلق بالموساد وباسرائيل ؟

- أعلن آبراهيم البشارى وزير خارجية ليبيا أنه آذا تعرضت ليبيا لأية مقاطعة أو عمل عدوانى فإن ذلك سيؤدى إلى كارثة فى المنطقة .. ولكنه قال : نحن على يقين من أنه إذا جرت محاكمة عادلة فسوف تظهر الحقيقة إلا أن الموضوع له أغراض سياسية .
- عاد إلى طرابلس فى ٩٢/٢/٢٧ مبعوث الأمم المتحدة فاسيلى سافر ونتشوك فى ثانى مهمة له فى ليبيا خلال أسبوع واحد للبحث مع القيادة الليبية حول قرار مجلس الأمن (رقم ٧٣١) الذى يطالب ليبيا بتسليم سته من مواطنيها للاشتباه فى نسفهم طائرتى ركاب أمريكية وفرنسية .
- وكان المبعوث الدولى قد التقى بالرئيس الليبى معمر القذافى فى ٩٢/٢/٢٤ وغادر إلى جنيف خيث أطلع الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى على نتائج المحادثات وأو كل اليه غالى مهمة العودة مرة أخرى إلى طرابلس لمعرفة وجهة النظر الليبية النهائية حول الاستجابة لقرار مجلس الأمن .
- أكدت مجلة « چين أفريك » فى عددها الصادر فى الأسبوع الأخير من فبراير ١٩٩٢ أن « الملف الفرنسى ضد ليبيا فى هذه القضية لا يتضمن شيئا ووصفته بأنه « ملف خاو » وقالت المجلة إنه لا يوجد إطلاقا سواء وفقا لملف الأمن العسكرى الكونجولى أو ملف القاضى الفرنسى ما يسمح بتوجيه اتهام رسمى إلى ليبيا بأنها المسئولة عن عملية سبتمبر ١٩٨٩.
- عاد مبعوث الأمم المتحدة سافرو تشكوك فى مساء ٢/٢٨/ إلى نيويورك لتقديم تقرير عن مهمته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ..

وقالت وكالة الأنباء الليبية إن المبعوث الدولى صرح لدى مغادرته طرابلس بأنه « متشجع» بالنتائج الإيجابية للغاية لمهمته لكنه لم يوضح مضمون هذه النتائج .



- أكد أعضاء الجمعية العربية للعلوم السياسية ضرورة حل النزاع بين ليبيا وكل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا بالطرق السلمية وفى إطار القانون الدولى العام والمبادىء التى تحكم العلاقات الدولية ، جاء ذلك فى بيان وجهوه إلى أساتذة العلوم السياسية فى العالم .

وقال البيان : إن المبادىء التى تحكم العلاقات الدولية تؤكد حقيقتين أولاهما : أن الإرهاب ضد الأبرياء مدان بكل صورة وأشكاله ، وثانيهما : أن هذا النزاع يثير قضايا قانو نية هامة من الضرورى الرجوع فيها إلى قواعد القانون الدولى بشأنها أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية .

- أكد أمين اللجنة الشعبية العامة أبو زيد عمر (رئيس الوزراء الليبى) فى تصريحات خاصة « صوت الكويت » فى ٩٢/٢/٢٧ « أن الأزمة اليبية مع أمريكا وبريطانيا وفرنسا تمر بمرحلة تطور مهمة ، ، ومن المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة توجها جديدا لحل الأزمة بطرق شرعية تحقق السيادة لكل دولة .

وأشاد أبو زيد عمر بالموقف العربى مع ليبيا فى تلك الأزمة خاصة الموقف المصرى والخليجى والدور الذى لعبه الرئيس مبارك والملك فهد لدى أطراف النزاع الأخرى .

- قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر فى مؤتمر صحفى « إن إغلاق ليبيا مخيمات تدريب الإرهابيين الخمسة التى كشفتها واشنطن لا يغير وضعها كدولة ترعى الإرهاب . وأضاف إن « ليبيا بدأت وبشكل ظاهر جدا فى إزالة خمسة معسكرات لتدريب الإرهابيين كشفتها واشنطن فى الخريف الماضى».

- نفت ليبيا وجود أى مخيمات سرية لتدريب أرهابيين على أراضيها وأعلنت مجددا ترحيبها بأية جهة مختصة دوليا تريد التأكد من ذلك .

الملاحق (الوثائق)



ملحـــق « أ »

قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥١٥٦
دورة غير عادية بشأن
التهديدات الأمريكية والبريطانية ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ١٩٩١/١٢/٥

ان مجلس جامعة الدول العربية المنعقد فى دورة طارئة يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٢/٥ ، بناء على طلب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،

استنادا الى ميثاق الجامعة العربية لاسيما المادة السادسة منه ، ومعاهدة الدفاع العربى المشترك ،

وبعد مناقشته للاتهامات الموجهة للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، بشأن حادث الطائرة التى سقطت فوق اسكتلندا عام ١٩٨٨ ،

وتقديراً للمبادرات الرامية الى احتواء الازمة الناتجة عن هذا الحادث من قبل الجماهيرية الليبية ودعوتها الى اجراء تحقيق دولى ، وكذلك تقديراً لكافة الجهود الدولية الأخرى ،

واشارة الى بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى ١٩٩١/١١/١٧ ، والذى دعت فيه كافة الأطراف لضبط النفس وعدم اتخاذ أية اجراءات من شأنها أن تزيد التوتر فى الشرق الأوسط فى الوقت الذى تتضافر فيه الجهود الدولية والعربية من اجل الوصول الى سلام عادل وشامل فى المنطقة ،

وتذكيراً بالقرارات العربية التى تدين كافة أشكال الارهاب والعمليات الارهابية التى تستهدف المدنيين الأبرياء ،

وانطلاقاً من مبادىء الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بفض جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وخاصة نص المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحد ،

واذ يدعو الى تفادى القيام بأى أعمال اقتصادية أو عسكرية ضد الجماهيرية من شأنها

تصعيد الموقف .

يقــــــــرر

١ - تأكيد تضامنه مع الشقيقة ليبيا والاشادة بتجاوبها من أجل كشف الحقائق حول هذا الحادث المؤسف .

٢ - الدعوة الى تشكيل لجنة مشتركة من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بالموضوع طبقاً للتعاون القائم بين المنظمتين مع امكان قبول مشاركة أطراف أخرى كمراقبين .

٣ - اتاحة كل الوسائل الممكنة لتسهيل مهمة هذه اللجنة .

٤ - تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار واعتبار المجلس فى حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف .

(ق رقم ٥١٥٦ د . غ . ع - ١٩٩١/١٢/٥)

ملحق (٢)

نص ماورد فى حديث العقيد القذافى للأهرام عن الموضوع

قلت للعقيد القذافى : سلمت أمريكا الى ليبيا والحكومات العربية الأخرى مذكرة تتضمن الأسباب والقرائن التى تدفعها الى اتهام ليبيا بأنها مسئولة عن تدبير حادث انفجار طائرة « بان أمريكان » فوق اسكتلندا عام ٨٨ ، كما أصدر القاضى الفرنسى قراراً باتهام اربعة ليبيين بتفجير طائرة « يو . تى . ايه » (U . T . A) الفرنسية فوق اراضى نيجيريا عام ١٩٨٩ وذهب ضحية الحادثين عدد كبير من المدنيين ، مامدى صحة هذه الاتهامات وماذا فعلت ليبيا لتفنيد الأدلة والقرائن العديدة التى تضمنها عريضة الدعوى الأمريكية وقرار قاضى التحقيق الفرنسى ؟

يقول قائد الثورة الليبية : ليس لدى علم بهذه الحوادث ، لأننا ماقررنا أو خططنا اى شىء من هذا القبيل على المستوى السياسى الخاص بى .. ولقد اعتبرت هذا حادثا سمعنا به مثل بقية الحوادث وانتهى ، وفوجئت الآن باعادته من جديد .. والحقيقة : لاأستطيع أن أرد على هذا السؤال أمام التحقيقات الجارية الآن .. ولكننا نستطيع أن نقول سياسياً : انه ليس هناك قرار من الجانب الليبى بهذا الخصوص اطلاقا وليس لدينا علم بأى تدبير من هذا النوع ، وليس هذا من سلوكنا .. خاصة مايتعلق بالطائرة الفرنسية فى افريقيا ، ليس لنا أى علاقة بها .. لماذا نفجرها .. حتى بالمنطق ياأخى .. ومن بعدها طائرة امريكية طلعت من " فرانكفورت " لتسقط فوق بريطانيا .. حادث فى أوروبا ماهى علاقاتنا نحن به .. فى الحقيقة لقد أسفنا طبعا على الضحايا .. لقد سمعنا من قبل عن طائرة كورية اسقطها الروس وطائرة ليبية اسقطها الاسرائيليون زمان وطائرة ايرانية اسقطها الأمريكيون .. حوادث من هذا القبيل وقعت نتيجة فعل فاعل .. ولكن بالنسبة لهذه الطائرة الأمريكية التى طارت من " فرانكفورت " وسقطت فى " لوكربى " بعيدا عنا جدا ماهى علاقتنا بها .. لقد تأسفنا لحادث

من هذا النوع ولم نهتم به حقيقة .. وهذه الطائرة التى سقطت فى صحراء النيجر وهى قادمة من نيجيريا ليس لنا أى علاقة بهذه المنطقة . حتى تشاد كانت العلاقة بيننا وبينها مقطوعة فى هذا الوقت .. تأسفنا لما سمعنا مثلما يسمع كل الناس عن الحوادث .. لكن لم نهتم .. أنا شخصيا فوجئت باثارة الموضوع بهذا الشكل ، لدرجة أننى رأيت آن هناك نيات سياسية وراء طرح هذا الموضوع بهذا الشكل وربطه بليبيا . هذا انتهينا منه منذ زمن وليس لنا علاقة به ولم نهتم به ، ولقد بدأت أشك ان القضية ليست قضية تحقيق .. معقول أربع سنوات يستمر التحقيق ولايتطرق الشك الى قلوبنا فى قضية تظل مركونة وراء الستار أربع سنوات ثم يرفع عنها الستار فجأة .. كأن فيها " فبركة " فى النهاية .. لقد اصبحنا نشك فى انهم طبخوها خلال اربع سنوات وفبركوها لتصبح ليبيا هى المقصودة .. وبعدها يقولون : هى ليبيا .. أنتم قتلتوا الناس .. هناك ناس ماتت .. معناها الناس الذين ماتوا هل نشك فيهم كلهم ؟ وهناك شهود ماتوا .. معناه ان هناك فبركة خلال اربع سنوات ، يعنى طبخة وبعدها يتهمون هذا البلد.. لنفرض اننى لست ليبيا وأنا محقق لابد أوجه هذا السؤال : لماذا اخفيتم القضية وراء الستار أربع سنوات كاملة وفى الآخر تزيحون الستار عنها فجأة ؟ هذه المدة الطويلة تجعلنا نشك فى كل الأدلة التى احضروها .. سواء اى بلد ، وأنا أتكلم بتجرد ليس لأننى ليبى ، هذه نقطة مهمة جدا بالنسبة لليبيا ، وأنا ماعندى تفاصيل لأن القضية حتى الان قضية قانونية ، ويخيل إلى بالتالى انهم يقصدون النظام فى ليبيا ، حتى انهم تكلموا عن اسقاط النظام فى ليبيا ، والتآمر ضدها، ويتصورون ان ليبيا سوف يكون فيها مثلا رئيس أو حكومة أو حزب أو حتى الطبقة التى يمكن اسقاطها ..

النظام فى ليبيا غير قابل للاسقاط ، لأن الشعب الليبى كله كما كان فى اثينا زمان فى جمعية عامة واحدة .. وكل يوم يشكلون لجنة شعبية تدير امور الدولة فى اثينا ، عندما يدبرون انقلابا فى اثينا يدبرونه ضد من .. والشعب كله داخل القاعة ،

اسمها قاعة الشعب . الشعب الليبى كل الذين عمرهم ١٨ سنة فما فوق داخل اللجان الشعبية .. فمثلا اللجنة الشعبية العامة للعدل كلفت قاضيا من المحكمة العليا اسمه احمد الزماوى للتحقيق فى حادث الطائرة الأمريكية ، وعندما سألت عليه علمت انه عندما كنا فى السلطة ايام مجلس قيادة الثورة ان هذا هو نفسه القاضى الذى قام بدراسة المؤسسات الأجنبية التى قمنا بتأميمها وأتذكر انه أمسك بى ذات مرة فى الشارع وقال لى : ياأفندم فيه ظلم وعدم عدل .. قلت له: فى عهد الثورة لايمكن ابدا قال لى : هناك واحد يونانى او أيطالى لاأذكر قد أممنا له مستشفى للعيون وقدروا التعويض له بعشرة ألاف دينار . ولكنه قال : ياأفندم هذا المستشفى ثمنه لايقل عن عشرين الفا دينار ولابد ان ندفع له عشرين ألفا قانونا .. ولكنهم قالوا لى : قدر له اقل ثمن وأنا لاأستطيع تقدير اقل ثمن، لابد ان أقدره كما هو موجود . هذا رجل نزيه جدا ، وهو الذى سمعت انهم عينوه قاضى تحقيق فى هذه القضية الخاصة بحادث الطائرة .

** **قلت للعقيد معمر القذافى** : هل سيذهب القاضى الى أمريكا أم ينتظر هنا فى ليبيا حتى تأتى التحقيقات اليه ؟

* **يقول العقيد القذافى** : من وجهة نظرى يجب ان يذهب الى بريطانيا وامريكا ومالطة وفرنسا . وعلى المختصين فى اسكتلانديارد ان يتصلوا به فى أى مكان ويتبادلوا معه الحوار اننا نطالب بان يستمر التحقيق وان يكون تحقيقا جادا .

** **قلت** : البعض يطالب بتسليم المتهمين والبعض يطالب بتعويض الضحايا ..

* **قـــال** : التعويض حق .. ولكن يجب ان نعرف أولا من الذى يجب ان يدفع التعويض ، أو من الذى ارتكب الجريمة ؟ التسليم هذا مطلب فى الحقيقة من شأنه ايقاف التحقيق وتعطيل وتحويل العملية الى عملية معقدة وادخالها فى طريق مسدود ، لابد ان نتوصل للحقيقة .. ونحن متأكدون ان الليبيين الاثنين ليست لهما علاقة بالحادث ..

اذا كان الحادث بفعل فاعل فلابد ان نعرف هذا الفاعل ، وليس من مصلحتنا ونحن نحارب الارهاب ان يكون هذا الفاعل فى مأمن ويتفرج علينا ويضحك . ونحن اذا كنا نكافح الارهاب علينا ألا نترك المجرمين الحقيقيين يضحكون علينا ويوجهوننا الى جهة اخرى . معنى هذا ان المجرم موجود وحر وسيكرر الجريمة مرة اخرى . اذا كان الفاعل ليس من هؤلاء الذين نتهمهم فسوف يوقعنا هذا فى اشكال كبير . وتوقعوا منه غدا أو بعد غدا أن يعمل لنا حادثة اخرى وبنفس الخدعة ويوقعنا مع بلد آخر .. من الممكن ان يكون ليبيا أو مصر أو سوريا أو اى دولة ويضحك علينا لأنه عرف كيف يقتلنا ، وعرف الطريقة التى يستطيع ان يقتلنا بها . يحضر اشياء ويركبها بعضها على بعض ويقول هذه تركب على ليبيا وتلك على مصر وهذه على ايران .. تسليم المتهمين هنا يضع العملية فى طريق مسدود ، ليست هناك قوانين فى أي دولة تسمح بتسليم مواطنيها وايضا ليست بيننا وبين امريكا وبريطانيا وفرنسا أية اتفاقيات تسمح بتسليم المجرمين اذا كانت القضية قضية تحقيق .

** **قلت** : ماهى بدقة الاجراءات القانونية التى اتخذتها السلطات الليبية حتى الآن؟

* **يقول العقيد معمر القذافى** : ليبيا كلفت قاضيا للتحقيق فى هذه العملية ، واعتقد انه سيتم التحفظ على المتهمين من قبل القاضى .. هنا يبدأ التحقيق معهما ، ولكن القاضى الليبى لكى يصل الى نتيجة يحتاج الى الأدلة التى لدى بريطانيا وأمريكا وفرنسا ، ولاأعرف هل هى قضية واحدة أم قضيتان .

** **قلت** : ألم يرسل الأمريكيون اليكم نتيجة التحقيقات ؟

* **قــال** : الأمريكيون والانجليز ارسلوا الى أمين الجامعة العربية مذكرة وقد تولتها الجامعة ونحن نريد من الجامعة ان تتولى هذا الموضوع كله ، لأن ليبيا الان فى مواجهة تحالف عدة دول .. فاذا لم يقدم الأمريكيون والانجليز حتى الآن أية ادلة للقاضى الليبى فعلى اى ادلة يحقق على اساسها . طلبوا منه ان يسلم الناس الذين عندنا وهذا غير منطقى . نحن نتصور ان يقولوا لنا ان الناس الذين عندنا



عليهم ادلة كذا وكذا .. هل هم فعلاً فى اليوم الفلانى عملوا كذا وكذا .. هل سافروا الى البلد الفلانى ؟ هل اوصافهم كذا وكذا .. القاضى الليبى الذى يحقق سوف يسألهم : متى كانت اخر مرة تركت عملك الفلانى ؟ او سافرت لمالطة أو لأى بلد ؟ أرنى جواز سفرك ؟ ماهى مهنتك ؟ ماهى علاقاتك بالمخابرات ؟ ماهو عملك وتخصصك ؟ وهكذا تتجمع عنده الأدلة الموجودة عن المتهمين وعلى ضوئها يحقق . لكن هذه الحلقة مفقودة ، ولابد ان يزود الأمريكيون والانجليز القاضى الليبى بالادلة التى لديهم حتى يستجوب الليبيين على ضوئها . لكن بدونها لانستطيع ان نفعل شيئاً .. القاضى يحتاج الى الدليل على ان هذا الشخص او غيره له علاقة بالحادث . كل الادلة التى أمامنا تؤكد انهما بعيدان عن الحادث . سمعت انهما يدافعان عن نفسيهما ويرفعان قضايا للدفاع عن نفسيهما وعن تشويه صورتيهما وسمعتهما واتهامهما بالتآمر والاتصال بالمخابرات والارهاب .. واحد منهما اسمه عبد الباسط لكن عندما اطلعوا على الصورة وجدوا انها تنطبق على استاذ فى الجامعة أو معيد ، والشخص الآخر وجد انه يعمل الان فى الأعمال الحرة ، وكان يعمل من قبل فى الخطوط الجوية وتركها منذ زمن ولديه دار سياحية اوشىء من هذا القبيل ..

الانجليز والامريكيون يريدون ان نسلم لهم الشخصين ، والقاضى الليبى مازال يحقق.. ولايستطيع ان يسلم أحداً وهو ينتظر ادلة من الامريكيين والانجليز ، وأنا كنت متخوفاً من أن الخارجية الأمريكية تكون من نفس النوعية ولكن بيكر بالرغم من الخصومة التى بيننا هو شخصية متزنة ..

** قلت : سيادتك قلت انه تم التحفظ على المتهمين ..

• قـــال : انا سمعت ان القاضى سيتحفظ عليهما اليوم او غداً او تم التحفظ عليهما .. او سيتم التحفظ عليهما خلال ٢٤ او ٤٨ ساعة .. مسألة قانونية ومتى يفرج عنهما او متى سيتركهما ، ربما القانون لايسمح لك بان تمسكهما بعد التحقيق .

** قلت : نظرياً .. ماذا لو ثبت تورط البعض فى ليبيا فى مثل هذه الأعمال .. بالنسبة للمتهمين اولاً .. وثانياً حيال الضحايا ؟

* قال : لو ثبت انهما ارتكبا هذه الاعمال فالقانون الليبى قانون شديد وقاسٍ وضد الارهاب .. العقوبة هنا السجن والمؤبد والاعدام .. أما مسألة التعويضات فأى جهة تثبت انها تضررت من هذا العمل لابد من تعويضها ، سواء كانت ليبيا او غير ليبيا . التعويض فى هذه الحالة يتحمله الذين قاموا بهذا العمل على مسئوليتهم .. وعليهم كأفراد أيا كانوا ليبيين او غير ليبيين تعويض الضحايا .. ماهو ذنب العائلات التى فقدت ذويها ؟ . ولهذا فقد رأيت أن يقدم اقتراح الى هيئة الأمم المتحدة من عدة فقرات من بينها : ان نطلب عقد جلسة طارئة او خاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة لتدرس هذا الاقتراح الليبى . اقتراح مهم جداً ، وهو : تعويض الشعوب والعائلات والأفراد الذين تضرروا من العمليات التى قام بها الاستعمار والارهاب فى السابق .. نبدأ من جديد فى اخراجها .. لتصفية حساب الماضى !



ملحق «٣»

نص حديث وزير خارجية ليبيا لصحيفة الشرق الاوسط (١٩٩١/١٢/٢٧)

أعلن ابراهيم محمد البشارى وزير الخارجية الليبى أن مبادرة مغاربية جديدة تهدف الى ايجاد حل سلمى لازمة لوكربى . ستتبلور قريبا ، مضيفا ان وزراء خارجية دول المغرب العربى سيجتمعون خلال شهر يناير (كانون الثانى) ١٩٩٢ لوضع الخطوط العريضة لمبادرة تهدف الى ايجاد حل لأزمة « لوكربى » .

وأكد البشارى فى حوار أجرته معه « الشرق الاوسط » فى مراكش أثناء مشاركته فى أعمال الاجتماع الوزراى المغاربى ، ان ليبيا تعتبر الارهاب منبوذا ، وأنها تدين المسئول عن حادثة « لوكربى » وترفض تحميلها مسؤولية الحادثة لانها لا تتفق ومنطق سياساتها وأدوات عملها .

وأشاد البشارى بالجهود التى بذلها العاهل المغربى الملك الحسن الثانى رئيس الدورة الحالية لاتحاد المغرب العربى لايجاد تسوية سلمية لهذا المشكل وتجنيب المنطقة هزات وتداعيات خطيرة وتهديد استقرارها مبرزا أن الاعتداء على ليبيا سينعكس على كل أوضاع منطقة المغرب العربى واستقرارها .

وقال آن ليبيا قامت بعدة مبادرات قانونية وسياسية لايجاد تسوية سلمية وفق مبادىء الامم المتحدة التى تدعو الى تجنب القوة أوالتهديد باستخدامها ، وتتضمن الحقوق المشروعة للمتهم فى الدفاع والمحاكمة العادلة كما تحفظ حقوق أسر الضحايا ، وصولا الى الحقيقة

وقال البشارى ان ليبيا تلقت ردودا ايجابية اخيرا من خلال الاتصالات الدبلوماسية التى اجرتها مع فرنسا ثالث دول غربية معنية بقضية « لوكربى» الى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ، معربا عن أمله فى ان يتم اللقاء على مستوى قضائى بين الجانبين .

واعلن المسئول الليبى ان قضاة المحكمة العليا فى طرابلس المكلفين من قبل حكومة بلاده بالتحقيق في قضية اتهام المواطنين الليبيين بتفجير الطائرة الامريكية ، بعثوا برسائل الى زملائهم القضاة فى سكوتلندا وفرنسا والولايات المتحدة عبر القنوات الدبلوماسية ، يدعونهم

الى الحصول علي محاضر التحقيق التى اجريت فى ليبيا لمواصلة التحقيق مع الليبيين المتهمين.

كما تقترح الرسالة التى وجهت للقضاة الغربيين ان تعقد لقاءات بين الجانبين لبحث التهم الموجهة للمواطنين الليبيين ، سواء عقدت فى ليبيا أو فى احدى عواصم الدول الغربية الثلاث، وتعد هذه النقطة حول امكانية لقاء القضاة من الجانبين فى العواصم الغربية تحولا هاما فى الموقف الليبى واستجابة منه لتمسك الولايات المتحدة وبريطانيا باجراء التحقيق والمحاكمة فى مكان الحادث فى سكوتلندا أو فى الولايات المتحدة حيث توجد الجهة التى وجهت الدعوى ضد ليبيا امام المحاكم الامريكية .

وقال البشارى ان بلاده تريد الانصاف والعدل واحترام الشرعية الدولية وترفض ان يسجل التاريخ تهمة الارهاب وقتل الابرياء ضد ليبيا .

وحول موقف ليبيا ازاء مشروع قرار مجلس الامن الدولى بفرض عقوبات اقتصادية ، قال البشارى ، انه لم يبلغه رسميا ان مشروعا من هذا النوع مرر على مجلس الامن ، لكنه يظل أمرا واردا معتبرا ان اقحام مجلس الأمن الدولى فى هذه القضية يعبر عن فقدان العالم للتوازن والمنطق مؤملا ان لا تصل الامور الى هذا المستوى .

وأوضح ان بلاده تعتبر ان القضية المطروحة لا تهدد الامن والسلم الدوليين حتى يعقد مجلس الامن الدولى جلساته لبحثها ، مبرزا انها مشكلة سياسية وقانونية ، قابلة للحل سلميا .

وقال البشارى ان بلاده فهمت وأحست من خلال الصيغة التى قدمت بها التهم والبيانات الرسمية ، بوجود نية مسبقة ضدها ، وسعى لتغيير النظام السياسى فى ليبيا بالقوة معتبرا ذلك خرقا وتجاوزا للسيادة الليبية والمواثيق الدولية .

وأشار الى ان النظام الدولى الجديد يفترض ان يقوم على عدم التدخل واحترام سيادة الدول . ونهاية المواجهة وعدم استخدام القوة واعتماد اسلوب المفاوضات والحلول السلمية .



ملحق (٤)

نص قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٧٣١ الصادر فى ١٩٩٢/١/٢١ بمطالبة ليبيا بتسليم المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية

(حادث لوكربى)

فيما يلى نص قرار مجلس الامن

إن مجلس الامن :

إذ يشعر ببالغ الانزعاج لاستمرار اعمال الارهاب الدولى بجميع أشكاله فى جميع انحاء العالم بما فى ذلك الاعمال التى تتورط فيها دول بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتى تعرض للخطر ارواحا بشرية أو تودى بها وتؤثر تأثيرا ضارا على العلاقات الدولية وتعرض للخطر أمن الدول .

وإذ يساوره بالغ القلق بسبب جميع الانشطة غير القانونية الموجهة ضد الطيران المدنى الدولى وإذ يؤكد حق جميع الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولى ذات الصلة فى حماية رعاياها من أعمال الارهاب الدولى التى تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين .

وإذ يؤكد من جديد قراراه ٢٨٦ (١٩٧٠) الذى طلب فيه الى الدول ان تتخذ جميع الخطوات الممكنة للحيلوله دون اى تدخل فى حركة السفر الجوى المدنى الدولى .

وإذ يعيد ايضا تأكيد قراره ٦٣٥ (١٩٨٩) الذى ادان فيه جميع اعمال التدخل غير القانونى ضد أمن الطيران المدنى وطلب الى جميع الدول ان تتعاون فى وضع وتنفيذ تدابير لمنع جميع اعمال الارهاب بما فى ذلك الاعمال التى تنطوى على استعمال متفجرات .

إذ يشير الى البيان الذى ادلى به فى ٣٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨ رئيس مجلس الامن نيابة عن أعضاء المجلس وادان فيه بشدة تفجير طائرة « بان أمريكان » فى رحلتها رقم ١٠٣ وطلب الى جميع الدول ان تساعد فى إلقاء القبض على المسئولين عن هذا العمل الاجرامى ومحاكمتهم .

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن نتائج التحقيقات التى تشير الى تورط موظفين تابعين للحكومة الليبية الواردة فى وثائق مجلس الامن التى تتضمن الطلبات التى وجهتها الى السلطات الليبية فرنسا والمملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالاجراءات القانونية المتصلة بالاعتداء الذى تعرضت له طائرة UTA فى رحلتها ٧٧٣

وتصميما منه على القضاء على الارهاب الدولى :

١ - يدين تدمير طائرة « بان أمريكا » فى رحلتها ١٠٣ وطائرة UTAفى رحلتها ٧٧٣ وما نجم عن ذلك من خسارة مئات الارواح .

٢ - يعرب عن استيائه الشديد لعدم استجابة الحكومة الليبية حتى الان بصورة فعالة للطلبات المذكورة اعلاه التى تدعوها الى إبداء تعاون كامل فى تحديد المسئولية عن الاعمال الارهابية المشار اليها اعلاه التى تعرضت لها طائرة « بان أمريكان » فى رحلتها ١٠٣ وطائرة UTA فى رحلتها ٣٧٧ .

٣ - يحث الحكومة الليبية على ان تستجيب على الفور استجابة كاملة وفعالة لهذه الطلبات حتى تسهم فى القضاء على الارهاب الدولى .

٤ - يطلب الى الامين العام ان يلتمس تعاون الحكومة الليبية لتقديم رد كامل وفعال على تلك الطلبات .

٥ - يحث جميع الدول على ان تقوم فرديا وجماعيا بتشجيع الحكومة الليبية على ان تستجيب استجابة كاملة وفعالة .

٦ - يقرر ان يبقى هذه المسألة قيد النظر .



ملحق (٥)

حديث القاضي الليبي ا للأهرام (١٩٩٢/١/٢٣)

فيما يلي حديث القاضي الليبي المشرف على التحقيقات في حادث سقوط طائرة الركاب الأمريكية :

يقول المستشار احمد الطاهر الزاوي عضو المحكمة الليبية العليا ورئيس الهيئة القضائية التي تتولى التحقيق في الموضوع والمكونة حتى الان من : مستشارين اخرين من محكمة الاستئناف الليبية .. انه قد تم الانتهاء من التحقيق مع الشخصين المتهمين بتفجير الطائرة وهما عبد الباسط على المقراحي - ٣٩ سنة ،والأمين خليفة فحيمة - ٣٥ سنة - وقد أوشك التحقيق على الانتهاء مع كل من ورد اسمه او الاشارة اليه في قرار الاتهام ..

وأضاف ان قرار الاتهام قد حول الى ليبيا من النائب العام البريطاني .

ورئيس هيئة المحلفين الكبرى في مقاطعة كولومبيا الأمريكية باتهام هذين الشخصين بوضع مواد متفجرة في حقيبة على الطائرة المالطية في مطار مالطة المتوجهة الى فرانكفورت « المانيا » ثم نقلت الحقيبة حسب قولهم بعد ذلك على الطائرة الأمريكية « بان امريكان » التي اقلعت من مطار فرانكفورت الى مطار هيثرو بلندن ثم الى نيويورك ثم انفجرت وهي في الأجواء الأسكتلندية فوق منطقة « لوكربي» الرحلة رقم ١٠٣ في ٢١ ديسمبر عام ١٩٨٨ وراح ضحيتها ٢٧٠ شخصا منهم ٢٥٩ راكبا و١١ شخصا من سكان منطقة لركربي الضحايا جميعا من ٢٠ جنسية مختلفة . وقال قرار الاتهام ان الحقيبة تحتوى على جهاز تفجير مبتكر سويسري الصنع .

وأضاف المستشار احمد الطاهر الزاوي انه فور ورود قرار الاتهام قامت السلطات الليبية باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة وفقا للتشريعات الليبية النافذة والتي تنص على :

معاقبة كل ليبي ارتكب خارج الجماهيرية جريمة يعاقب عليها وفقا لقانون العقوبات الليبي اذا عاد الى ليبيا دون ان تكون محاكمته في الخارج قد تمت .

ثم طلبت السلطات الليبية من المحكمة الليبية العليا صاحبة القرار والسلطان في ترشيح

اعضائها ترشيح أحد مستشاريها للاشراف على القضية والتحقيق فى الحادث بالكامل .. وقد اجتمعت الجمعية العمومية للمحكمة العليا وقررت ندب المستشار احمد الطاهر الزاوى للتحقيق فى الحادث بجسيع جوانبه وأكد المستشار احمد الطاهر الزاوى انه فور توليه مسئولية التحقيق .. ارسل عبر الطريق الدبلوماسى الرسمى رسالتين الي النائب العام البريطانى ورئيس هيئة المحلفين الكبرى فى مقاطعة كولومبيا الأمريكية .. يطلب موافاته بثلاثة خيارات هى :

١ - موافاته بصور رسمية من الوثائق والتحقيقات التى تمت فى الحادث والتى ادت الى قناعتهم بارتكاب هذين الشخصين للواقعة .

ب - اصدار اوامرهم للسلطات المختصة فى بلديهما لتمكين القاضى الليبى من الاطلاع على هذه التحقيقات .

جـ - تحديد موعد للقاء القاضى الليبى بكل من سلطات التحقيق القضائية في أمريكا وبريطانيا لبحث ومناقشة القضية فى نطاق القانون .

وحدد القاضى الليبى فى رسالتيه ان يختاروا احد هذه الخيارات الثلاثة وفى اى مكان يختارونه سواء فى بلادهم او فى ليبيا او فى اى مكان اخر ..واكد المستشار احمد الطاهر الزاوى انه حتى هذه اللحظة لم يصله رد على هذه الخيارات او بدائلها القانونية ..

واضاف انه ازاء هذا الموقف فقد بدأ التحقيق طبقا للقانون الليبى مع المتهمين وانتهى . وطبقا للمعلومات والادلة التى أمامنا وايضا استمر التحقيق مع كل من ورد اسمه او الاشارة اليه فى قرار الاتهام ولم يوجه اليه اصلا اتهام .

واضاف ان المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الليبى تعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من قام بقصد القتل بافعال من شأنها تعريض السلامة العامة للخطر دون حالة الاعتداء على الدولة .. واذا نتج عن الفعل موت شخص او اكثر كانت العقوبة الاعدام .

كما ان التحقيق يسير بمعناه الفنى والقانونى . واشار القاضى الى انه قد طلب رسميا من مالطة السماح له بالانتقال الى هناك باعتبارها النقطة التى اقلعت منها الطائرة ويقال ان

الحقيبة وضعت فيها فى اتجاه فرانكفورت كما ان هناك بعض الأشخاص المالطيين قد وردت اسماؤهم فى قرار الاتهام يتعين الاستماع الى أقوالهم ..

وقال القاضى الليبى انه يعتزم الان التوجه بطلب الى الحكومة السويسرية التى يقال ان بها مقر الشركة التى قامت بتصنيع جهاز التفجير للاستماع ايضا الى اقوالهم .

وأضاف انه سيطلب ايضا مرة ثانية من السلطات البريطانية على وجه الخصوص ، تمكينه من السفر الى مدينة لوكربى .. لأن جميع الأدلة المادية للجريمة موجودة فى اسكتلندا فى هذه المدينة منطقة سقوط الطائرة .. والأمر يستلزم الاستماع الى بعض شهود العيان وبعض اسر الضحايا ومعاينة حطام الطائرة ومكان سقوطها والاطلاع على تحليل بيانات الصندوق الأسود والدفتر الفنى للطائرة والكشف عليه قبل الاقلاع وبيانات الطائرة والكشف عليها وصلاحيتها ..

وعن الحكمة من وراء عدم تسليم وثائق التحقيقات والأدلة التى ادت الى القناعة بان هذين الشخصين قد ارتكبا هذا الفعل !!

قال المستشار احمد الطاهر الزاوى انه لا يجد اى مبرر لاخفاء هذه المعلومات والادلاء بها لا يلحق اى ضرر ولا يحول دون اتخاذ اى اجراء حتى ولو كان اعلان الحرب على ليبيا بل على العكس قد نستطيع ان نصل الى الحقيقة التى ننشدها جميعا بالنسبة لمعرفة مرتكبى هذا الحادث المؤسف .

وان التحقيق لا يمكن ان يتم على الوجه الصحيح قانونا إلا بالاطلاع على بيانات الصندوق الأسود والدفتر الفنى والاستماع الى شهود العيان من سكان لوكربى ومعاينة مكان سقوط الطائرة وحطامها والأجزاء التى تم تحليلها بمعرفة المحققين فى اسكتلندا والتى قالوا انها مواد متفجرة ادت الى سقوط الطائرة وغير ذلك .

واضاف القاضى الليبى انه واثق من ان المحققين الاسكتلنديين والأمريكيين يقدرون أهمية ذلك كله من الناحية القانونية ..

ولكن على الرغم من ذلك فقد امتنعوا عن تزويدنا بهذه المعلومات والوثائق والادلة ..

ونأمل ان يسمحوا لنا بالانتقال الى بريطانيا للقيام بالاجراءات السابقة .. لان طول المدة قد يؤثر على ضياع بعض الأدلة التى سبقت وقت وقوع الحادث . وهو ما يحتم على سلطات التحقيق ان تزودنا بها عندما قامت باجرائها عقب الحادث .

فضلا عن ان القانون الليبى لا يسمح بتسليم المتهمين الليبين لدولة اخرى لمحاكمتهما وليست هناك ايضا ايه اتفاقات قانونية لتبادل المتهمين بين ليبيا والدول التى وجهت الاتهام ، وتطالب بتسليم المتهمين .

واكد المستشار الليبى انه فى حالة عدم الحصول على هذه الوثائق والمعلومات والأدلة والبيانات فانه سوف يستمر فى التحقيق وفقا لما يتمكن من الحصول عليه من معلومات وسوف تتوقف النتيجة النهائية للتحقيق على هذه المعلومات .



ملحق (٦)

الجزء الخاص بليبيا فى مؤتمر وزارة الخارجية الامريكية الصحفى (٩٢/٣/٣)

مؤتمر وزارة الخارجية الامريكية الصحفى اليومى

عقدت مؤتمر وزارة الخارجية الصحفى لهذا اليوم الاثنين (٩٢/٢/٣) مارجريت تتوايلر ، الناطقة باسم الوزارة . وفى ما يلى القسم الخاص بليبيا من هذا المؤتمر:

وصفت تتوايلر تصريحات الزعيم الليبى القذافى التى ادلى بها فى مقابلة نشرتها صحيفة واشنطن بوست يوم ٣ شباط / فبراير بانها « لا تحوى شيئا جديدا » وكانت كاريل مورفى ، مراسلة الصحيفة ، قد أجرت مع القذافى مقابلة صحفية فى نهاية الاسبوع الماضى .

وكان الزعيم الليبى قد قال فى المقابلة ان حكومته جُعلت « كبش فداء» فى التفجير الارهابى لطائرة بان ام الامريكية فى اجواء اسكتلندا قبل ثلاث سنوات ، كما قال انه يعتقد انه من الممكن التوصل الى « حل وسط » لتجنب عقوبات هددت الأمم المتحدة بفرضها على بلاده . ودعا ايضا الولايات المتحدة الى ان تعيد فتح سفارتها فى طرابلس ، واشتكى من صعوبة الاتصالات مع واشنطن من خلال طرف ثالث .

وقالت تتوايلر ، ردا على أسئلة طرحت عليها ، « اننا لا نرى شيئا جديدا فى هذه المقابلة . ان القذافى يكرر اعلان موقف ليبيا التى اتخذته منذ صدور قرارى الاتهام « اللذين يتهمان مسؤولين ليبيين كبيرين بأنهما مسئولان عن تفجير طائرة بان أم فى رحلتها رقم ١٠٣ التى قتل فيها ٢٧١ راكبا .

وأشارت الناطقة الى ان مجلس الأمن الدولى « اصدر بالاجماع القرار رقم ٧٣١ يوم ٢١ كانون الثانى / يناير ، وعلى ليبيا ان تمتثل امتثالا تاما لمتطلبات ذلك القرار » .

وبعد ان ذكرت تتوايلر الصحفيين بان الزعيم الليبى قد استخدم من قبل « نفس الكلمات » التى ظهرت فى المقابلة ، قالت الناطقة « انا لا نرى اى تغيير او اى شيء جديد اوهام فيها »

وبعد ان اشارت الى ان الحكومة البلجيكية هى التى ترعى مصالح الولايات المتحدة فى

ليبيا منذ عام ١٩٨٠ ، قالت تتوايلر « اننا نجرى اتصالات مع حكومة ليبيا من خلال الدولة التى ترعى مصالحنا » ولدى سؤالها عما إذا كانت الولايات المتحدة تريد ان ترفع مستوى علاقاتها مع ليبيا ردت الناطقة قائلة ببساطة : « لا » .

ملحق « ٧ »

ميثاق مونتريال ضد التخريب
١٩٧١

ميثاق كبح الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدنى

إن الدول الأطراف فى هذا الميثاق إيماناً منها بأن الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدنى تهدد سلامة الأشخاص والممتلكات . وتؤثر بشكل خطير فى سير العمليات الجوية ، وتزعزع ثقة شعوب العالم فى سلامة الطيران المدنى .واقتناعا منها بأن حدوث مثل هذه الأعمال يشكل هاجسا مهما .

وإيمانا منها بأنه من أجل ردع مثل هذه الأعمال ، فإن هناك حاجة ماسة إلى توفير التدابير الناجعة لمعاقبة المعتدين .

قد اتفقت على مايلى :

مادة (١)

١ - يعتبر الشخص مرتكبا لجرم إذا هو بشكل غير مشروع ومتعمداً :

أ - قام بعمل عدوانى ضد شخص ما على متن طائرة فى حالة طيران إذا كان عمله ذلك يتضمن احتمال تعريض سلامة الطائرة للخطر . أو :

ب - قام بتدمير طائرة فى الخدمة أو سبب لها ضرراً أدى إلى تعطيلها عن الطيران أو تضمن احتمال تعريض سلامتها للخطر إبان رحلتها . أو :

جـ - قام بوضع أو تسبب فى وضع - بأية طريقة كانت - أى أداة أو مادة من شأنها أن تؤدى إلى تدمير الطائرة أو تسبب بها خللا يعطلها عن الطيران أو يحدث بها ضرراً قد يؤدى إلى تعريض سلامتها للخطر وهى فى حالة طيران . أو :

د - دمر أو أفسد تجهيزات الملاحة الجوية أو تدخل فى سير تشغيلها ، إذا احتمل فى مثل هذه الأعمال تعريض سلامة الطائرة للخطر وهى فى حالة طيران .

هـ - قام بالادلاء بمعلومات يعرف أنها مزيفة وبذلك يعرض سلامة الطائرة للخطر وهى فى حالة طيران .

٢ - يعتبر الشخص مرتكبا لجرم إذا هو :

أ - حاول ارتكاب أى من الأعمال المذكورة فى فقرة (١) من هذه المادة . أو :

ب - إذا كان شريكاً لشخص ارتكب أو حاول ارتكاب أى من هذه الأعمال .

مـــــادة (٢)

طبقا لأهداف هذا الميثاق :-

أ - تعتبر الطائرة فى حالة طيران فى أى وقت منذ لحظة إغلاق كل أبوابها الخارجية بعد صعود الركاب وحتى لحظة فتح هذه الأبواب بغرض النزول. وفى حالات الهبوط الاضطرارى . تعتبر الرحلة مستمرة إلى أن تتولى السلطات المختصة مسؤولية الطائرة ومسؤولية الركاب والممتلكات فيها.

ب - تعتبر الطائرة فى حالة خدمة منذ بداية استعدادات ما قبل الطيران التى يقوم بها طاقم الصيانة الأرضى أو طاقم الطائرة فى أية رحلة معينة وحتى انقضاء ٢٤ ساعة بعد أى هبوط وتمتد فترة الخدمة على أية حال لتشمل طول المدة التى تكون فيها الطائرة فى رحلة طيران كما هو معرف فى فقرة (أ) من هذه المادة .

مادة (٣)

كل دولة طرف فى هذا الميثاق تتعهد بأن تجعل الجرائم المذكورة فى مادة (١) أعمالاً تستحق أقسى العقوبات .

مادة (٤)

١ - لا ينطبق هذا الميثاق على أية طائرة تستخدم فى الخدمات العسكرية أو الجمركية أو البوليسية .

٢ - وفى الحالات المعنية فى الفقرات الفرعية (أ) ،(ب) و(ج) ،(هـ) من الفقرة (١) مادة (١) ، يسرى هذا الميثاق بغض النظر عما إذا كانت الطائرة تستخدم فى رحلات محلية أو دولية . إلا إذا :

أ - كان مكان الإقلاع أو الهبوط الفعلى أو المقصود خارج أراضى الدولة المسجلة لديها الطائرة المعنية .

ب - ارتكب العمل فى أراضى خارج أراضى الدولة المسجلة لديها الطائرة .

٣ - وبغض النظر عن فقرة (٢) من هذه المادة فى الحالات فى الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) (هـ) من الفقرة (١) مادة (١) ، يسرى هذا الميثاق على الجانى أو الجانى المزعوم إذا تم العثور عليه فى أرض غير أرض الدولة المسجلة لديها الطائرة المعنية .

٤ - فيما يتعلق بالدول المعنية فى مادة (٩) وفى الحالات المذكورة فى الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) و(هـ) من فقرة (١) مادة (١) ، لا يسرى هذا الميثاق إذا كانت الأمكنة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة

٢) من هذه المادة واقعة ضمن أراضى نفس الدولة حيث تكون تلك الدولة واحدة من تلك المشار إليها فى المادة (٩) إلا إذا كان الجرم قد ارتكب أو عثر على الجانى أو الجانى المزعوم فى اراضى دولة غيرتلك الدولة

٥ - فى الحالات المعنية فى الفقرة الفرعية (د) من المادة (١) يسرى هذا الميثاق فقط إذا كانت تسهيلات الملاحة الجوية تستخدم فى الملاحة الجوية الدولية .

٦ - تسرى أحكام الفقرات ٢ ،٣ . ٤ . ٥، من هذه المادة على الحالات المعنية فى فقرة ٢ من المادة (١)

مـــادة (٥)

١ - كل دولة طرف فى الميثاق ستتخذ التدابير الضرورية لتحديد صلاحياتها التشريعية حيال الأعمال المجرمة فى الحالات الآتية :

أ - عندما يرتكب الجرم فى أراضى تلك الدولة .

ب - عندما يرتكب الجرم ضد أو على طائرة مسجلة لتلك الدولة .

جـ - عندما تهبط الطائرة المرتكب ضدها الجرم على أرضها ويكون الفاعل المزعوم لا يزال على متن الطائرة .

د - عندما يرتكب الجرم ضد أو على متن طائرة مؤجرة من غير طاقم إلى مؤجر يكون عنوانه مكان عمله الرئيسى ، أو إذا لم يكن له عنوان عمل ، يكون مكان إقامته فى تلك الدولة .

٢ - كل دولة طرف فى الميثاق عليها كذلك أن تتخذ التدابير الضرورية لتحديد صلاحياتها التشريعية حيال الأعمال المجرمة المشار إليها فى مادة (١) فقرة (١) . (أ) و(ب) و(ج) . ومادة (١) فقرة (٢) ما دامت تلك الفقرة تخص تلك الأعمال وفى حالة ما إذا كان الفاعل المزعوم موجوداً على أرضها ولا تنوى تسليمه وفقاً للمادة (٨) إلى أى دولة مشار إليها فى الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ - لا يستثنى هذا الميثاق أية صلاحيات جنائية سارية المفعول وفقاً للقانون الوطنى .

مـــادة (٦)

١ - إذا اقتنعت بأن الظروف تستدعى ذلك فإن أى دولة طرف فى الميثاق يكون الجانى أو الجانى المزعوم موجودا على أرضها يمكنها أن تلقى عليه القبض أو تتخذ أية إجراءات أخرى لضمان تواجده . ويكون الحجز القضائى والتدابير الأخرى وفقاً لقانون تلك الدولة غير أن هذا لا يستمر إلا لفترة ضرورية لتمكين أية إجراءات جنائية أو إجراءات تبادل المجرمين من الاستكمال .

٢ - مثل هذه الدولة ينبغى أن تبدأ فوراً فى التحقيقات الأولية فى الوقائع .

٣ - أى شخص تحت الحجز القضائى تمشياً مع فقرة (١) من هذه المادة ينبغى أن يساعد فى الاتصال فوراً بأقرب جهة ممثلة للدولة التى هو أحد مواطنيها .

٤ - عندما تضع أية دولة شخصاً تحت الحجز القضائى فعليها أن تخطر فوراً الدول المشار إليها فى مادة (٥) فقرة (١) وكذلك الدولة التى ينتمى إليها الشخص المحجوز وإذا رأت ذلك ضروريا أى دول يهمها الأمر بأن مثل هذا الشخص موجود تحت الحجز القضائى وبالظروف التى استدعت حجزه ، والدولة التى تقوم بالتحقيقات الأولية المعنية فى فقرة (٢) من هذه المادة ينبغى أن تقوم فوراً بتقديم تقرير إلى الدول المذكورة وبإعلان رغبتها فى استخدام صلاحياتها التشريعية .

مادة (٧)

إن الدولة الطرف فى الميثاق والتى يُعثر فى أرضها على الجانى المزعوم - إذا لم تبادر بتسليمه - تكون ملزمة - وبدون استثناء على الإطلاق وسواء ارتكب الجرم فى أرضها أم لا - بأن تحيل القضية إلى سلطاتها المختصة بغرض المحاكمة . وتتخذ هذه السلطات قرارها بنفس الطريقة كما فى الجرائم العادية ذات الطبيعة الخطيرة وفقاً لقانون تلك الدولة .

مادة (٨)

١ - تعتبر الجرائم ضمن الجرائم المؤدية إلى تبادل المجرمين حيث توجد اتفاقية تبادل بين الدول الأطراف فى الميثاق . وتتعهد الدول الأطراف بإدخال مثل هذه الجرائم فى نطاق أى اتفاقيات تبادل تتم بينها .

٢ - إذا كانت الدولة الطرف فى الميثاق تعتبر تبادل المجرمين مشروطا بوجود اتفاقية تبادل وتلقت طلبا لتسليم الجانى من دولة أخرى طرف فى الميثاق ليس معها اتفاقية تبادل فإنه بإمكانها - وفقاً لاختيارها - أن تعتبر هذا الميثاق أساساً قانونياً لتسليم الجناه فى مثل هذه الجرائم . وتخضع عملية التسليم للشروط الأخرى كما تمليها قوانين البلد المطلوب منه التسليم .



٣ - الدول الأطراف فى الميثاق ، والتى لا تعتبر التبادل مشروطا بوجود اتفاقية ينبغى أن تنظر إلى مثل هذه الجرائم على أنها جرائم تستدعى التبادل فيما بينها مع خضوعها لقانون الدولة المطلوب منها التسليم .

٤ - يتم التعامل مع كل جرم - بغرض تبادل المجرمين بين الدول الأطراف وكأنه جرم ارتكب ليس فقط فى المكان الذى تم فيه بل كذلك فى أراضى الدول المطلوب منها اثبات صلاحياتها التشريعية وفقاً للمادة (٥) فقرة (أ) و(ب) و(ج) و(د) .

مادة (٩)

الدول الأطراف التى تؤسس منظمات عاملة مشتركة للنقل الجوى أو وكالات دولية عاملة تشغل طائرات خاضعة للتسجيل المشترك أو الدولى . عليها بالوسائل المناسبة أن تحدد لكل طائرة الدولة المختصة من بينها ممن سيكون لها الصلاحية التشريعية وأخطار منظمة الطيران المدنى الدولى بذلك والتى ستقوم بدورهابتبليغ هذا الاخطار إلى جميع الدول الأطراف فى هذا الميثاق .

مادة (١٠)

١ - تسعى الدول الأطراف فى الميثاق - وفقا للقانونين الدولى والوطنى - إلى اتخاذ كافة الخطوات العملية بغرض منع حدوث الجرائم المشار إليها فى مادة (١) .

٢ - عندما يتسبب ارتكاب أحد الجرائم المشار إليها فى مادة (١) فى تأخير رحلة جوية أو فى قطعها ، فعلى أى دولة طرف فى الميثاق تتواجد فيها الطائرة المعنية أو ركابها أو طاقمها تسهيل استمرار رحلة الركاب والطاقم باسرع ما يمكن وعليها أيضاً بدون تأخير ارجاع الطائرة وحمولتها إلى الجهات القانونية التى تمتلكها .

مـــادة (١١)

١ - تقدم الدول الأطراف فى الميثاق إلى بعضها بعضاً اقصى امكانات المساعدة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية ضد الفاعلين . ويسرى قانون الدولة المطلوب منها المساعدة على كل الحالات .

٢ - لا تؤثر بنود الفقرة (١) من هذه المادة فى الالتزامات الأخرى تحت أية اتفاقية ثنائية أو جماعية مما يحكم أو سيحكم كلياً أو جزئياً التعاون المشترك حول المسائل الجنائية .

مـــادة (١٢)

إن أى دولة طرف فى الميثاق ممن تملك المبرر للاعتقاد بأن جرماً ما من الجرائم المذكورة فى مادة (١) سيتم ارتكابه تكون ملتزمة ، وفقاً لقانونها الوطنى ، بتوفير أى معلومات فى حوزتها بهذا الشأن إلى الدول التى ترى أنها ضمن الدول المشار إليها فى مادة (٥) فقرة (١) .

مـــادة (١٣)

تقوم كل دولة طرف فى الميثاق وفقا لقانونها الوطنى برفع تقرير إلى منظمة مجلس الطيران المدنى الدولى بأسرع وقت ممكن حول أية معلومات فى حوزتها بخصوص :

أ - ظروف الجرم .

ب - الإجراءات المتخذة تمشيا مع مادة (١٠) فقرة (٢) .

جـ - التدابير المتخذة بخصوص الجانى أو الجانى المزعوم وخاصة نتائج أية إجراءات للتبادل أو أية إجراءات قانونية أخرى .

مـــادة (١٤)

١ - إن أى نزاع يقوم بين أثنين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الميثاق والذى يتعذر حله من خلال المفاوضات - وبناء على طلب أحد الأطراف - ينبغى أن يحال إلى التحكيم حول الإجراءات التنظيمية للتحكيم ، فإن أياً من هذه الأطراف له الحق فى أن يحيل النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يتماش مع لائحة هذه المحكمة .

٢ - يحق لكل دولة إبان التوقيع أو المصادقة على هذا الميثاق أو الإضافة إلية . أن تعلن بأنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة السابقة ، وتكون الدول الأطراف الأخرى غير ملزمة بالفقرة السابقة تجاه اندولة التى أيدت مثل هذا التحفظ .

٣ - إن أى دولة طرف بعد ابدائها للتحفظ حول الفقرة السابقة يمكنها فى أى وقت سحب هذا التحفظ وذلك باخطار الحكومات المعنية .

مـــادة (١٥)

١ - سيكون هذا الميثاق مفتوحاً للتوقيع فى مونتريال يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ من قبل الدول المشاركة فى المؤتمر الدولى حول القانون الجوى المعقود فى مونتريال من ٨ إلى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ والمشار إليه من هنا فصاعدا باسم مؤتمر مونتريال وبعد ١٠ اكتوبر سيكون هذا الميثاق مفتوحاً للتوقيع لكل الدول فى موسكو ولندن وواشنطن . وأية دولة لا توقع على هذا الميثاق قبل دخوله حيز التنفيذ طبقا للفقرة ٣ من هذه المادة يمكنها أن تنضم إليه فى أي وقت .

٢ – سيكون هذا الاتفاق فى موضع التصديق من قبل الدول الموقعة وستودع سندات التصديق وسندات الأنضمام لدى حكومات كل من الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية .

٣ – سيكون هذا الميثاق سارى المفعول بعد ثلاثين يوما من تاريخ ايداع سندات التصديق من قبل عشرة دول موقعه على هذا الميثاق ممن شاركت فى مؤتمر مونتريال .

٤ – وبالنسبة للدول الأخرى يكون هذا الميثاق سارى المفعول بتاريخ سريان مفعول هذا الميثاق وفقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة أو بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع سندات التصديق أو الأنضمام ، أى التاريخين أبعد .

٥ – على الدول المودع لديها المستندات أن تخطر فوراً كل الدول الموقعه والمنضمة بتاريخ كل توقيع ، وتاريخ إيداع كل سند للتصديق أو الأنضمام وتاريخ سريان مفعول الميثاق وغير ذلك من الملاحظات .

٦ – وحالما يدخل هذا الميثاق حيز المفعول سيتم تسجيله من قبل الدول المودع لديها المستندات طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة وطبقا للمادة ٨٣ من الميثاق الدولى الخاص بالطيران المدنى (شيكاغو ١٩٤٤) .

مـــادة (١٦)

١ – يحق لأى من الدول الأطراف فى الميثاق التنصل من هذا الميثاق بواسطة إخطار مكتوب يقدم إلى الحكومات المودع لديها المستندات .

٢ – يصبح التنصل سارى المفعول بعد سته اشهر من تاريخ استلام الاخطار من قبل الحكومات المودع لديها المستندات .

ومن ثم يشهد الموقعون ادناه من المبعوثين ذوى الصلاحيات المطلقة انهم بتخويل كامل من حكوماتهم قد وقعوا هذا الميثاق .

حرر فى مونتريال فى اليوم الثالث والعشرين من سبتمبر سنة ألف وتسعمائة وواحد وسبعين فى ثلاث نسخ أصلية كتب كل منها فى أربعة نصوص أصيلة بالانجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية .

